بنك البلاد
Bank Albilad

التقرير السنوي ٢٠١٦

المملكة العربية السعودية
الرياض - الملز، ٣٨٢ شارع صلاح الدين
ص.ب ١٤٠ رمز ١١٤١١
هاتف 8888 479 966+
فاكس 5101 291 966+

المحتوى

11	الرؤية، الرسالة والقيم الأساسية
12	أعضاء مجلس الإدارة
14	كلمة رئيس مجلس الإدارة
16	كلمة الرئيس التنفيذي
22	تقرير مجلس الإدارة
64	القوائم المالية الموحدة
74	إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
132	إفصاحات بازل ||| الكمية و النوعية

بسم الله الرحمن الرحيم

لا إله إلا الله محمد رسول الله

رحمكم الله رحمة واسعة

خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
حفظه الله ورعاه

صاحب السمو الملكي الأمير
محمد بن نايف بن عبدالعزيز آل سعود
ولي العهد - النائب الأول لرئيس مجلس
الوزراء ووزير الداخلية
حفظه الله ورعاه

صاحب السمو الملكي الأمير
محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
وليّ وليّ العهد - النائب الثاني لرئيس
مجلس الوزراء ووزير الدفاع
حفظه الله ورعاه

الرؤية

أن نكون الخيار الأفضل في تقديم الحلول المصرفية الإسلامية الحقيقية.

الرسالة

السعي من خلال المبادرة والابتكار لتوفير خدماتنا المصرفية على أسس شرعية حقيقية لتحقيق تطلعات شركائنا من عملاء وموظفين ومساهمين.

القيم الأساسية

- المبادرة والابتكار
- الاهتمام والمشاركة
- الثقة والمسؤولية

الدكتور
عبدالرحمن بن إبراهيم الحميّد
رئيس مجلس الإدارة
رئيس اللجنة التنفيذية

الأستاذ
ناصر بن محمد السبيعي
نائب رئيس مجلس الإدارة
عضو اللجة التنفيذية

الأستاذ
سعود بن محمد الفايز
عضو مجلس الإدارة
رئيس لجنة المخاطر

الأستاذ
عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس
عضو مجلس الإدارة
رئيس لجنة الترشيح والمكافآت
رئيس لجنة الإلتزام والحوكمة

الأستاذ
فهد بن عبدالله بن دخيل
عضو مجلس الإدارة
عضو اللجنة التنفيذية

الأستاذ
خالد بن عبدالعزيز المقيرن
عضو مجلس الإدارة
عضو اللجنة التنفيذية
عضو لجنة الترشيح والمكافآت

الأستاذ
أحمد بن عبدالرحمن الحصان
عضو مجلس الإدارة
رئيس لجنة المراجعة

المهندس
عمر بن صالح بابكر
عضو مجلس الإدارة
عضو لجنة الترشيح والمكافآت

الأستاذ
خالد بن سليمان الجاسر
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ
فهد بن عبدالله القاسم
عضو مجلس الإدارة
عضو لجنة المخاطر

الأستاذ
خالد بن عبدالرحمن الراجحي
عضو مجلس الإدارة
عضو اللجنة التنفيذية

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد،

بإسمي وبإسم أعضاء مجلس الإدارة، يسرني أن أضع بين يدي مساهمي البنك الكرام التقرير السنوي للعام المالي 2016م، الذي يبين الأداء العام للبنك، ويُفَصِّل نتائج أنشطته الرئيسة، ويُوضِّح كذلك المركز المالي وحقوق المساهمين والقوائم المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م.

بعون الله وفضله وامتنانه ثم بجهود العاملين فقد استطاع البنك تحقيق نتائج مالية وتشغيلية إيجابية ونمواً مقدراً خلال العام الماضي المنتهي بتاريخ 2016/12/31م، وكان للسياسة المالية والنقدية التي تنتهجها حكومة «البلاد» الرشيدة الدور الرئيس في تعزيز قدرة بنك البلاد، والبنوك السعودية عموماً، على تمتين أوضاعها المالية وزيادة قدرتها على التعامل مع المخاطر والمحافظة على مستوى ملاءة مالية مرتفع ومستقر.

خلال العام المنصرم ونتيجة للأداء الجيد للبنك خلال الأعوام الماضية، فقد قام البنك بزيادة رأس ماله إلى ستة مليارات ريال، وذلك بتوزيع أسهم منحة بواقع سهم واحد لكل خمسة أسهم، بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة غير العادية السابعة المنعقدة بتاريخ 2016/04/11م على توصية مجلس إدارة البنك بزيادة راس المال، وقد جاءت هذه الزيادة لتعزيز ملاءته المالية والاحتفاظ بموارد البنك في الأنشطة التشغيلية، كما انهى البنك بنجاح عملية إصدار وطرح صكوك ثانوية بالريال السعودي طرحاً خاصاً داخل المملكة العربية السعودية بقيمة (2) مليار ريال سعودي (2,000,000,000 ريال سعودي) خلال الربع الثالث 2016م، ولفترة استحقاق مدتها عشر سنوات مع أحقية البنك في إعادة شراء (استدعاء) هذه الصكوك بعد مضي خمس سنوات، ويهدف البنك من هذا الإصدار الى تعزيز القاعدة الرأسمالية للبنك وفقا لمتطلبات بازل 3، كما قام البنك خلال العام الماضي بتحديث وتطوير استراتيجيته للخمس سنوات القادمة 2017 – 2021م التي سبق وأقرها مجلس الإدارة، وفقاً للمستجدات التي طرأت على السوق والساحة المصرفية كما يقوم المجلس بمتابعه تنفيذها دورياً، كما تم تطوير نظام وآليات حوكمة متكاملة لمتابعة تنفيذ هذه الخطط الاستراتيجية، إضافة إلى فسح المجال لعدد من موظفي البنك الشباب المؤهلين والأكفاء للتدرج في تولي مناصب تنفيذية وقيادية بالبنك، وكذلك استقطاب الكفاءة المؤهلة والتي تمتلك الخبرات المتميزة، في كافة الاختصاصات.

كما تجدر الإشارة الى أن مجلس الإدارة قرر نهاية الربع الأول من العام 2016م تعيين الأستاذ/ عبدالعزيز بن محمد العنيزان، (الذي يمتلك خبرة مصرفية طويلة في العمل المصرفي في عدد من البنوك السعودية تقلد خلالها العديد من المناصب القيادية كان اخرها المدير التنفيذي للأعمال في بنك البلاد)، في منصب الرئيس التنفيذي خلفاً للرئيس التنفيذي السابق وعضو مجلس الإدارة الحالي الأستاذ/ خالد بن سليمان الجاسر الذي بذل منذ انضمامه للبنك في العام 2009م وخلال السبعة سنوات الماضية، جهداً ملموساً في نمو اعمال البنك وتعظيم نتائجه الايجابية.

علاوة على ما تحقق من نتائج مالية، فإننا في مجلس الإدارة تبنينا أيضاً تحقيق مكاسب مجتمعية وأن نُولي المسئولية المجتمعية اهتمامنا ونضعها نصب أعيننا، حيث تبنى البنك عدة مبادرات مجتمعية عززت دوره في خدمة المجتمع، وسوف يتواصل عملنا في هذا المضمار تكريساً للمسئولية المجتمعية للبنك.

إنني أتشرف أن أرفع بإسمي وباسم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة منسوبي البنك أسمى آيات التقدير والاحترام لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف، وولي ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان – حفظهم الله ورعاهم – على ما اختصوا به القطاع المصرفي من دعم متواصل ورعاية كريمة، والشكر موصول لكافة المؤسسات الحكومية والخاصة ، وعلى وجه الخصوص مؤسسة النقد العربي السعودي ووزارة المالية، ووزارة التجارة والاستثمار، وهيئة السوق المالية. كما أتقدم بإسمي وإسم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالشكر لأصحاب المعالي والفضيلة رئيس وأعضاء الهيئة الشرعية للبنك لما يبذلونه من جهود مقدرة للتأكد من التزام البنك بالمعايير الشرعية في كافة تعاملاته والعمل على تحقيق رؤية مجلس إدارة البنك ومساهميه في أن يكون البنك رائداً للمصرفية الإسلامية، والشكر موصول لمساهمي بنك البلاد وشركاؤه وعملائه الكرام على ثقتهم التي يعتز بها البنك، وكذلك منسوبي البنك، سفراء وسفيرات البلاد، الذين يعملون كل يوم بجد وإخلاص واقتدار، وكانوا ومازالوا – كما أسلفت - السبب الرئيس – بعد توفيق الله عز وجل – فيما حققناه ونحققه من نمو مطّرد ونتائج طيبة، مع ثقتنا الكاملة بأنهم لن يدخروا جهداً ولن يتوقفوا عند هذا الحد، بل سيعملون بكل جد لتحقيق مزيد من التقدم والنمو في الأعوام التالية بإذن الله.

وختاماً اتقدم بخالص الشكر والتقدير على ثقتكم بمجلس إدارة البنك وإدارته التنفيذية ومنسوبيه ويشرفني ان التقي بكم خلال اجتماع البنك السنوي في جمعيتكم العامة للرد على أي استفسار بخصوص ما تضمنه هذا التقرير.
وما التوفيق إلا من عند الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

اخوكم / عبدالرحمن بن إبراهيم الحميّد

الدكتور

عبدالرحمن بن إبراهيم الحميّد

كلمة الرئيس التنفيذي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة واتم التسليم.

السيدات و السادة مساهمي بنك البلاد المحترمين،،، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

بحمد الله وتوفيقه، ثم بفضل تكاتف وتعاون سفراء وسفيرات البلاد، فإن النتائج المالية لعام 2016م تظهر نمواً في أعمال البنك بالرغم من التحديات الاقتصادية، حيث واصل البنك تنفيذ استراتيجيته المتمثلة في تعزيز مكانته لخدمة عملاء مصرفية الأفراد جنبا الى جنب مع عملاء قطاعات الأعمال الأخرى.

بلغ صافي الدخل العائد لمساهمي البنك مبلغ 808 مليون ريال سعودي، بزيادة قدرها 3% عن العام السابق ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى زيادة دخل العمليات بنسبة 13% نتيجة لنمو صافي دخل محفظة الموجودات الاستثمارية والتمويلية بنسبة 21% لتحقق 1.4 مليار ريال.

كما ارتفعت مصاريف العمليات بنسبة 18.5% وذلك بسبب ارتفاع مخصصات التمويل بالإضافة الى الاستثمار الاستراتيجي في المجال التقني. أما بالنسبة للمركز المالي للبنك فقد سجلت موجودات البنك بنهاية عام 2016م ما يقارب 54 مليار بارتفاع نسبته 5% عن العام الماضي و ذلك نتيجة ارتفاع صافي التمويل و الاستثمارات بنسبة 6% لتصل الى 36 مليار، كما نمت محفظة تمويل الأفراد بنسبة 8.3% عن العام 2015م. وقد نجح البنك ولله الحمد بإصدار وطرح صكوك ثانوية بالريال السعودي طرحاً خاصاً بقيمة 2 مليار ريال وذلك لتعزيز قاعدة رأس مال البنك.

لقد شهد عام 2016م طرح العديد من المنتجات والخدمات الجديدة المبنية على الضوابط الشرعية، والتي تتلاءم مع احتياجات العملاء، مثل تطوير برنامج شرائح التميز (الذهبي و الماسي) لعملاء مصرفية الأفراد، واطلاق تطبيق الأجهزة الذكية للتحقق من الهوية لمستخدمي القنوات الإلكترونية. وكذلك التوسع في برامج التمويل العقاري، كالتمويل المرن والعقاري بصيغة الإجارة. و طرح بطاقات مسبقة الدفع (مداد كنترول)، بالإضافة الى طرح برامج الولاء لمستخدمي بطاقات البلاد مع الشريك الدولي (فيزا العالمية) كتطبيق البلاد كوبون، وبرنامج مكافآت البلاد.

كما أن البنك عاكف على الاستمرار في الاستثمار في مجال التقنية الحديثة لتطوير الخدمات الإلكترونية وتعزيز مكانته في تحسين تجربة العملاء (أفراد-شركات-إنجاز) في فتح الحسابات، وطلب المنتجات، وتحسين جودة تنفيذها، وقد تم إطلاق العديد من الخدمات ومن أبرزها خدمة التحويل "ويسترن يونيون" عبر ذراع التحويلات المالية "إنجاز" من خلال (البلاد نت) مما يتيح لعملاء البلاد تحويل اموالهم لجميع انحاء العالم بكل سهولة.

وقام قطاع الشركات بتطوير العديد من المنتجات الجديدة والحلول المبتكرة لخدمة شريحة المنشئات الصغيرة والمتوسطة وذلك دعما لرؤية المملكة الطموحة 2030م والتي تسعى الى تعزيز دور هذه الشريحة بالمشاركة في زيادة إجمالي الناتج المحلي من 20% الى 35%.

كما شهدت شبكة فروع البنك خلال عام 2016م، المزيد من العمل والجهد في تحسين آلية الانتشار و سهولة الوصول الى العملاء، وذلك بافتتاح (3) فروع جديدة، و تغيير مواقع (3) فروع أيضا، وكذلك دمج (4) فروع، و تم البدء بافتتاح وتشغيل مراكز الخدمة الذاتية (مراكز مبيعات) في المدن الرئيسية، مما يتيح للعملاء الاستفادة من المنتجات والخدمات المتنوعة من خلال شبكة الفروع المنتشرة في أنحاء البلاد، يدعمها شبكة أجهزة صراف آلي يتجاوز عددها أكثر من 900 صراف آلي، وعبر الموقع الالكتروني للبنك، وتطبيق البلاد للأجهزة الذكية وفريق محترف لخدمة العملاء على مدار الساعة.

هذا وقد نجح البنك بترقية أجهزة الصراف الآلي بأحدث أنظمة التشغيل، وكذلك تم تطوير نظام مراقبة الأداء التشغيلي لأجهزة الصراف لضمان الجودة واستمرارية العمل، بالإضافة الى تعزيز انتشارنا في زيادة عدد اجهزة الإيداع النقدي، و اجهزة نقاط البيع. كما تم تطوير و إعادة هيكلة (نظام الرد الآلي) لدى مركز الاتصال لتحسين تجربة العميل. وسعيا لتعزيز الصورة الذهنية للبنك لدى العملاء، فقد تم تطبيق الهوية الجديدة على كافة الفروع، و أجهزة الصراف الآلي، والقنوات البديلة.

تماشيا مع استراتيجية البنك بالاستثمار في الرأس المال البشري، فقد قام البنك في عام 2016م، بتنفيذ العديد من برامج التدريب والتأهيل المتخصصة في المجالات التقنية، والتواصل وخدمة العملاء، والالتزام، وفي تطوير المهارات السلوكية والقيادية، وكذلك تم استحداث برامج التقدير والتكريم للمتميزين، سعيا لخلق بيئة عمل نموذجية جاذبة للكفاءات، أساسها مبني على الابتكار والأداء المتميز.

وعملا بتوجهات مجلس الإدارة في تعزيز دور البنك في مجال المسؤولية المجتمعية، فقد تم تشكيل لجنة مختصة تعنى بدراسة المبادرات المجتمعية التي تسهم في خدمة المجتمع، وقد واثمر منها ولله الحمد مساهمة البنك بالعديد من المبادرات المجتمعية خلال عام 2016م.

سوف نسعى جاهدين بإذن الله كسفراء وسفيرات بنك البلاد للمحافظة على ما حققناه من مكتسبات ومعدلات النمو المستمر، وتحقيق نتائج افضل لعام 2017م، وكذلك بلورة رؤية البلاد نحو مصرفية إسلامية متكاملة - يرتاح لها البال - وأن نكون الخيار الأفضل في تقديم الحلول المصرفية الإسلامية. وبتظافر جميع الجهود، سيكون بنك البلاد أكثر تطورا على صعيد تنوع منتجاته، وجودة خدماته، وتوفير خدماته الإلكترونية، وتعزيز قاعدة عملائه، وكذلك تعزيز مركزه المالي وذلك من خلال جذب أفضل الكوادر المؤهلة التي تمثل رأس المال الحقيقي للبنك، و سوف نواصل مبادراتنا المجتمعية الهادفة لتعزيز دورنا في مجال المسئولية المجتمعية.

وبهذه المناسبة، اتقدم بالشكر لمقام مؤسسة النقد العربي السعودي لما توليه من اهتمام بتطبيق السياسة النقدية الحكيمة التي تضمن الاستقرار والنمو في القطاع المصرفي. كما اتقدم بالشكر الجزيل لسعادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك الموقرين وكافة مساهمي وعملاء وسفراء وسفيرات بنك البلاد، لثقتهم ودعمهم الذي كان له عميق الأثر في الاستمرار بتحقيق قفزات نوعية تتماشى مع تطلعاتهم.

وفق الله الجميع،، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

اخوكم/ عبد العزيز بن محمد العنيزان.

الأستاذ

عبدالعزيز بن محمد العنيزان

بنك البلاد
Bank Albilad

ويستمر التحدي نحو النجاح

بثبات بإذن الله

السادة: مساهمي بنك البلاد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسر مجلس الإدارة أن يقدم لمساهمي بنك البلاد التقرير السنوي عن أداء البنك بشركاته التابعة وأنشطته الرئيسية وإنجازاته للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016م.

النتائج التشغيلية:

808 مليون ريال

بلغ صافي الدخل العائد لمساهمي البنك للعام 2016م مبلغ 808 مليون ريال سعودي، بارتفاع نسبته 2.5% عن العام 2015م، ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى زيادة دخل العمليات بنسبة 13% لتبلغ 2,594 مليون ريال نتيجة للنمو في صافي دخل محفظة الموجودات الاستثمارية والتمويلية بنسبة 21.3% لتصل إلى 1,410 مليون ريال.

1,785 مليون ريال

في مقابل ذلك ارتفع اجمالي مصاريف العمليات بنسبة 18.5% لتبلغ 1,785 مليون ريال نتيجة للزيادة في المخصصات المجنبة لمحفظة التمويل و الاستثمار وكذلك في بند مصاريف عمومية وإدارية أخرى.

إجمالي دخل العمليات للسنوات الخمس الماضية
(بملايين الريالات)

صافي الدخل العائد لمساهمي البنك للسنوات الخمس الماضية (بملايين الريالات)

المركز المالي:

53,893 مليون ريال

بلغت موجودات البنك بنهاية عام 2016م، مبلغ 53,893 مليون ريال سعودي بارتفاع نسبته 5.2% عن العام الماضي، وبلغت ودائع العملاء بنهاية العام الحالي 40,235 مليون ريال سعودي، مسجلة انخفاضاً بمبلغ 1,945 مليون ريال سعودي عن العام السابق اي بنسبة 4.6% كما ارتفع صافي محفظة التمويل بنهاية عام 2016م، إلى 36,178 مليون ريال سعودي مقارنة بـ 34,255 مليون ريال سعودي للعام السابق بارتفاع نسبته 5.6%.

(بملايين الريالات)

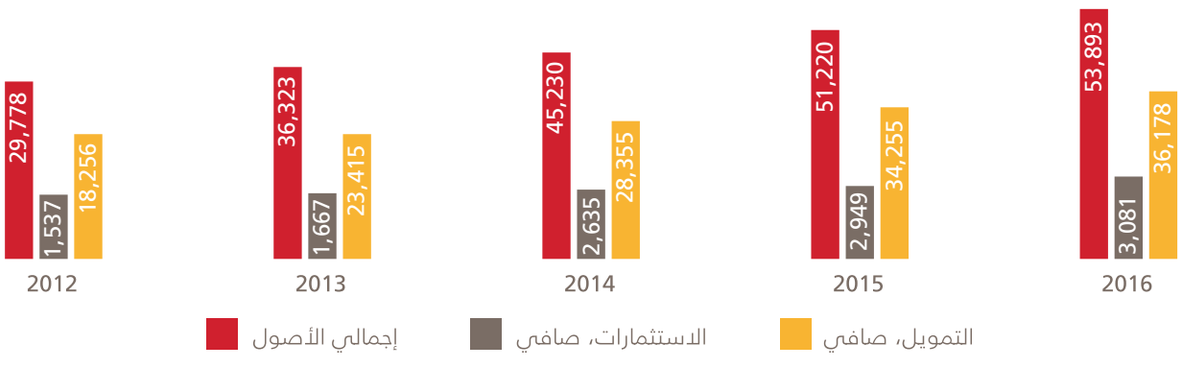

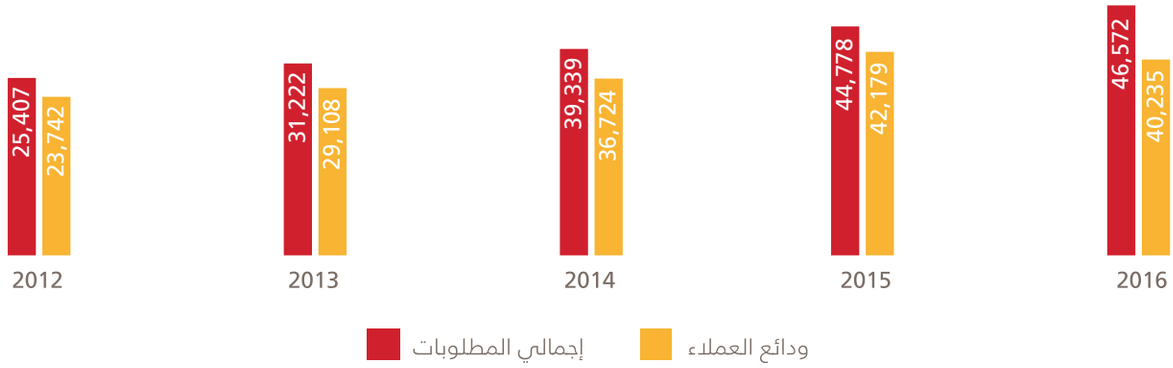
25,407
23,742
31,222
29,108
39,339
36,724
44,778
42,179
46,572
40,235
2012
2013
2014
2015
2016
إجمالي المطلوبات
ودائع العملاء

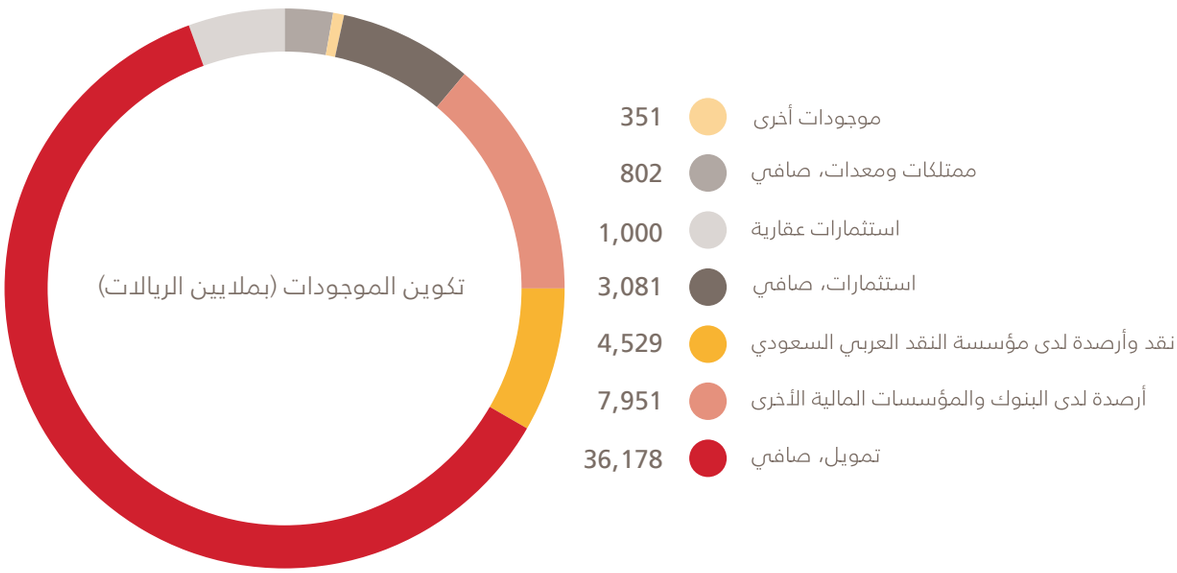
تكوين الموجودات (بملايين الريالات)
351 موجودات أخرى
802 ممتلكات ومعدات، صافي
1,000 استثمارات عقارية
3,081 استثمارات، صافي
4,529 نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
7,951 أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
36,178 تمويل، صافي

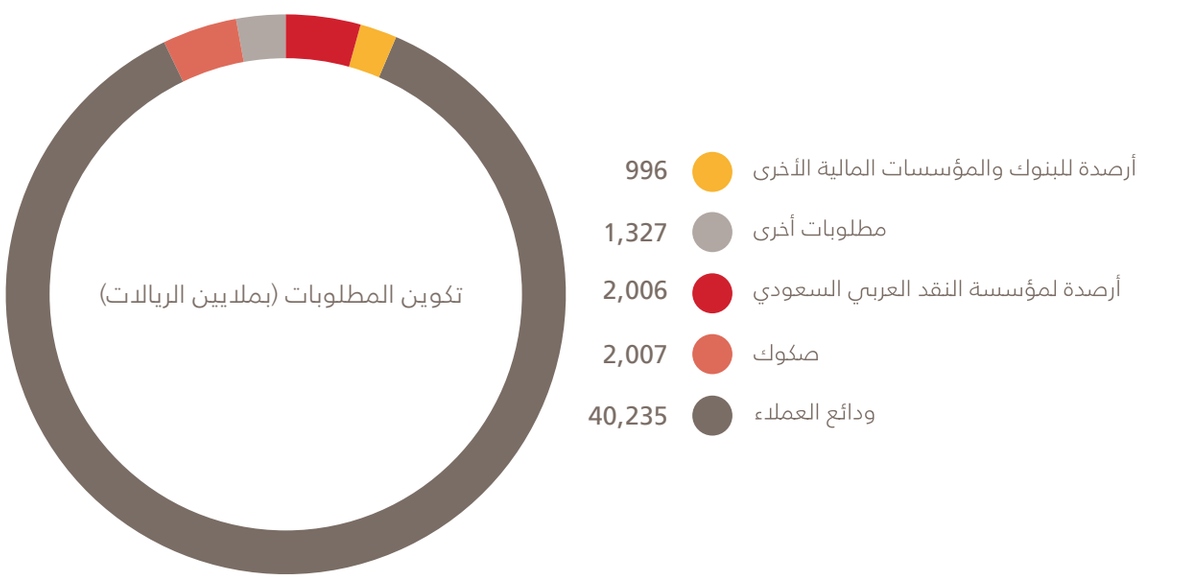
تكوين المطلوبات (بملايين الريالات)
996 أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
1,327 مطلوبات أخرى
2,006 أرصدة لمؤسسة النقد العربي السعودي
2,007 صكوك
40,235 ودائع العملاء

حقوق المساهمين:

7,281 مليون ريال

بلغت حقوق المساهمين العائدة لمساهمي البنك بنهاية عام 2016م، مبلغا قدره 7,281 مليون ريال سعودي مقارنة بمبلغ 6,442 مليون ريال سعودي في نهاية عام 2015م وبارتفاع نسبته 13% وبلغ عدد الأسهم العادية المصدرة 600 مليون سهم، كما بلغ معدل كفاية رأس المال بنهاية عام 2016م، نسبة 20.5 % مقارنة بالحد الأدنى المطلوب وهو 8%. هذا وقد حقق البنك عائداً على متوسط الموجودات بلغ 1.54% في حين بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين 11.77%وبلغت ربحية السهم 1.35 ريال للسهم الواحد.

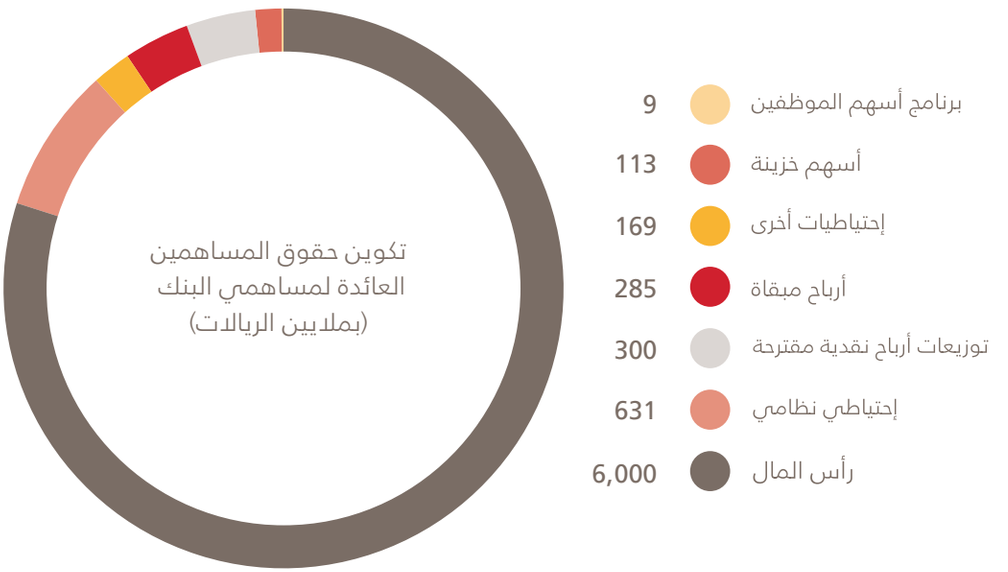

مقارنات مالية

أ) فيما يلي تحليل لأهم بنود قائمة المركز المالي الموحدة:

(بملايين الريالات السعودية)

	2016	2015	2014	2013	2012
الاستثمارات، صافي	**3,081**	2,949	2,635	1,667	1,537
التمويل، صافي	**36,178**	34,255	28,355	23,415	18,256
إجمالي الأصول	**53,893**	51,220	45,230	36,323	29,778
ودائع العملاء	**40,235**	42,179	36,724	29,108	23,742
إجمالي المطلوبات	**46,572**	44,778	39,339	31,222	25,407
إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك	**7,281**	6,442	5,891	5,101	4,371

ب) فيما يلي تحليل لأهم بنود قائمة الدخل الموحدة:

(بملايين الريالات السعودية)

	2016	2015	2014	2013	2012
صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية	**1,410**	1,162	1,019	947	840
دخل أتعاب وعمولات، صافي	**817**	779	719	666	645
مكاسب تحويل عملات أجنبية، صافي	**311**	317	293	245	234
إجمالي دخل العمليات	**2,594**	2,295	2,097	1,917	1,737
عكس مخصص انخفاض مرابحات بضائع	**-**	-	-	(5)	-
مخصص انخفاض الاستثمارات المتاحة للبيع	**47**	13	-	-	-
(مخصص / (عكس مخصص) انخفاض التمويل، صافي	**191**	79	(8)	175	275
إجمالي مصاريف العمليات	**1,785**	1,506	1,233	1,188	1,168
مكاسب غير تشغيلية	**-**	-	-	-	373
صافي الدخل للسنة	**809**	788	864	729	942
العائد الى:					
مساهمي البنك	**808**	788	864	729	942
الحصة غير المسيطرة عليها	**1**	-	-	-	-
صافي الدخل للسنة	**809**	788	864	729	942

ج) التحليل الجغرافي لإيرادات البنك والشركات التابعة:

تحليل لإجمالي الإيرادات حسب المناطق

(بملايين الريالات السعودية)

	الوسطى	الغربية	الشرقية	الإجمالي
إجمالي الإيرادات لعام 2016	1,633	566	395	2,594

تتحقق معظم إيرادات البنك وشركاته التابعة بشكل رئيسي من نشاطاتهم داخل المملكة العربية السعودية، ولا يوجد للبنك أية فروع أو شركات أو مؤسسات تابعة تعمل خارج المملكة العربية السعودية.

المعايير المحاسبية المطبقة

يتبع بنك البلاد في إعداد قوائمه المالية الموحدة معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية (IFRS). كما يعد البنك قوائمه المالية الموحدة لتتماشى مع نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات في المملكة العربية السعودية.

تجدر الإشارة إلى أن هيئة السوق المالية قد أصدرت تعميما تؤكد بموجبه على مجالس إدارات الشركات ضرورة تضمين تقرير مجلس الإدارة للعامين الماليين 2015م و 2016م لتفاصيل خطة تطبيق معايير المحاسبة الدولية دفعة واحدة بعد استكمال اعتمادها من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين على القوائم المالية المعدة عن فترات مالية تبدأ في 1 يناير 2017م، أو بعده بالإضافة إلى مراحل تطبيق الخطة ومدى استعداد الشركة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في 1 يناير 2017م.

وبما أن البنك يتبع بالفعل معايير المحاسبة الدولية عند إعداد قوائمه المالية الموحدة, فليس لديه أية خطط فيما يتعلق بما ورد بالتعميم المذكور.

أهم الجوائز والانجازات:

حقق البنك العديد من الجوائز وأبرزها:

المركز الـ 25 في قائمة أكبر 100 شركة سعودية لعام 2016م التي تصدرها صحيفة الاقتصادية.

المركز الأول من بورصة ماليزيا لتداول السلع: حصل قطاع الخزينة في عام 2016م على جائزة افضل متعامل اجنبي بالسلع والمقدمة من بورصة ماليزيا.

تتويج شركة "البلاد المالية" كأفضل صندوق محلي بالشرق الأوسط التي تمنحها مؤسسة تومسون رويترز ليبر، تقديراً لأداء صندوق "أموال" والذي يستثمر في أسهم المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

استراتيجية البنك والخطط المستقبلية:

تأكيدا على استمرار البنك بالالتزام بقيمه المؤسسية، وتوافقًا مع التغييرات الاقتصادية الراهنة، قام مجلس ادارة البنك خلال العام 2016م بتحديث الاستراتيجية المعتمدة منذ عام 2013م وتمديدها للسنوات الخمس القادمة (2017 – 2021م)؛ حيث تمت مراجعة التوجهات الاستراتيجية مع الأخذ في الحسبان الفرص الاستثمارية المتوقعة، ومستويات المخاطرة المقبولة، لتحقيق رؤية البنك وأهدافه المتمثلة بزيادة حصته السوقية، وتحقيق النمو في الايرادات وصافي الارباح وزيادة قاعدته الرأسمالية، إذ استهدفت الخطط الاستراتيجية توسيع قاعدة عملاء قطاعات الاعمال بشرائحهم المختلفة، ورفع معايير جودة الخدمات المقدمة لهم، وطرح منتجات وخدمات جديدة عصرية وآمنة تناسب طموحاتهم. كما تضمنت الاستراتيجية زيادة فعالية قنوات البنك المصرفية والمالية، ورفع الإنتاجية بشكل عام عن طريق تحسين فعالية الإجراءات، وأداء الفروع وانتشارها، ومواقع أجهزة الصرف الآلي، وتطوير البنية التحتية التقنية والتشغيلية.

التوسع بالخدمات البنكية:

خلال العام 2016م، تم اعادة دراسة انتشار الفروع وتم اقفال 6 فروع ليبلغ عدد الفروع العاملة 151 فرعاً، كما تم افتتاح عدد (5) مراكز لإنجاز ليبلغ عدد مراكز انجاز (178) مركزا . وفي مجال الخدمات البنكية الإلكترونية بلغ عدد الأجهزة الصرف الآلي العاملة في نهاية 2016م، عدد 896 جهازاً. كما تم إضافة 3,724 جهازاً لنقاط البيع خلال العام 2016م، ليبلغ عددها 7,978 جهازاً بنهاية عام 2016م.

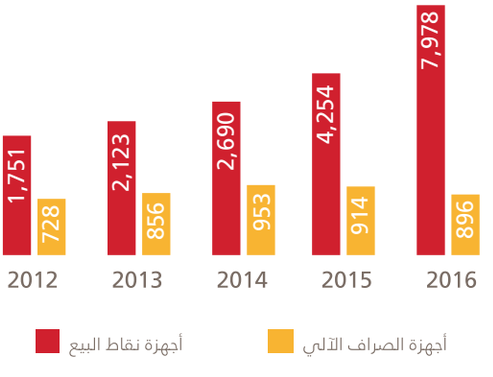

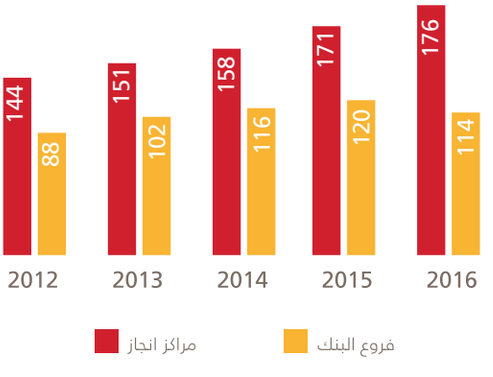

المسؤولية المجتمعية:
يؤمن بنك البلاد بان مسئوليته المجتمعية هي: "التزام أخلاقي وديني وقانوني من قبله تجاه المجتمع تحقيقاً للتكافل والتعاون ومساهمةً في تكوين وحماية مصالح أفراده وزيادة تقدمه ورفاهيته والحفاظ على البيئة وصيانتها وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة".

وإيمانا من بنك البلاد -كبنك إسلامي رائد- بدوره وواجبه تجاه المجتمع وتطبيقاً لالتزامه الأخلاقي والديني والقانوني النابع من مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وتفعيلاً لواجب التكافل والتعاون، فقد حرص البنك على تجسيد رؤيته ورسالته -ليس فقط- من خلال خدماته ومنتجاته المصرفية والمالية، بل وبالتزامه الدائم بخدمة مجتمعه في مختلف المجالات للمساهمة في تحقيق وحماية مصالح أفراده، وزيادة تقدمه ورفاهيته، والحفاظ على البيئة وصيانتها، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في ربوع الوطن، فلم يتخذ البنك من المسؤولية المجتمعية ركيزة أساسية لتوجهاته وصنع سياساته وخططته وقراراته الاستراتيجية، -فحسب- بل وضمنها عملياته اليومية ونشاطاته، بتعزيز الوعي الداخلي لدى منسوبيه بالمسؤولية المجتمعية وإتباع أفضل الممارسات لتطبيقها لتصبح المسؤولية المجتمعية ضمن ثقافة البنك وبيئة التزامه.

لذا عمل البنك على إصدار سياسة جديدة للمسؤولية المجتمعية معتمدة من الجمعية العامة رُوعي فيها افضل الممارسات والمعايير الدولية والمحلية المعتمدة ذات الصلة، كما ترجم مسؤوليته المجتمعية على أرض الواقع من خلال طرح ودعم المبادرات والبرامج والمشاريع المجتمعية والبيئية والمتعلقة بالتنمية المستدامة، وتبنيه للاستثمار الأخلاقي والمسؤول مجتمعياً.

ومن ابرز مبادرات البنك لعام 2016م، في مجال المسؤولية المجتمعية:

رعاية برنامج اجيال حفظ النعمة بالتعاون مع جمعية "إطعام" والذي يهدف الى تثقيف النشء بأهمية حفظ النعم والحد من اهدارها.

اقامة حملة للموظفين للتبرع بالدم لصالح المرضى المحتاجين في مستشفى الامام عبدالرحمن الفيصل بالرياض.

توزيع سلال غذائية على الاسر المحتاجة في شهر رمضان المبارك.

دعم المؤسسة الخيرية للعناية بمساجد الطرق "مساجدنا" بعدد ثلاث سيارات لتسهيل مهمة المؤسسة في صيانة ونظافة مساجد الطرق.

رعاية بطولة شهداء الواجب لكرة القدم في مدارس الرياض الاهلية والذي تم فيه تكريم ابناء شهداء الواجب وتقديم عدد كبير من الهدايا القيمة لهم.

تقديم ادوات واجهزة طبية وتعليمية للمكفوفين لتيسير قيامهم بأعمالهم اليومية وذلك بالتعاون مع **جمعية المكفوفين الخيرية "رؤية".**

اقامة فعالية ترفيهية للأطفال الايتام بالتعاون مع **جمعية انسان** وذلك بمناسبة اليوم العالمي لليتيم.

معايدة المصابين من الجنود المرابطين على الحد الجنوبي في عيد الفطر حيث تمت زيارة المصابين المنومين في المستشفى العسكري بالجنوب من قبل مدير فروع المنطقة الجنوبية وعدد من سفراء البلاد الذين قدموا التهاني بعيد الفطر لعدد كبير من ابطال الحد الجنوبي المصابين وقدموا لهم باقات الورود والشوكولاتة.

دعم المرضى المحتاجين بأجهزة طبية متنوعه بالتعاون مع لجنة اصدقاء المرضى بالرياض.

انشاء "كرسي بنك البلاد البحثي للتجارة الالكترونية" بالتعاون مع الجامعة السعودية الالكترونية و الذي يهدف الى تحقيق الريادة والسبق العلمي في مجال أبحاث ودراسات تطوير التطبيقات والأدوات في التجارة الإلكترونية وكذلك التعرف على ظروف وطبيعة النمو المناسب في بناء نظم إلكترونية مميزة تخدم التعاملات التجارية الإلكترونية، وتتحلى بالمزيد من الأمان التقني ويسهل على المجتمع التعامل من خلالها بشكل مثالي.

تنظيم زيارات لطلاب الدراسات العليا المختصين بالاقتصاد والمصرفية الاسلامية لمقر الإدارة العامة للبنك للتعرف على الجانب العملي من تطبيق معايير المصرفية الاسلامية في قطاعات البنك المتنوعة.

اقامة فعالية ترفيهية لأبناء شهداء الواجب وتكريمهم خلال مهرجان ابها الصيفي للتسوق 2016 الذي رعاه البنك.

القيام بحملة اعلامية تثقيفية عن مسائل التمويل العقاري المبنية على مبادئ الاقتصاد الاسلامي وذلك عن طريق نشر فيديوهات قصيرة لكل مسألة على حده.

المشاركة في برنامج وزارة التعليم "وظيفتك بعثتك" لتوظيف عدد من خريجي البرنامج في البنك بعد حصولهم على الشهادة الجامعية.

تقديم سيارة اسعاف مجهزة لجمعية طهور لرعاية ومساندة مرضى السرطان.

توزيع نسخ القاموس المصرفي الاشاري (المصطلحات البنكية بلغة الاشارة) والذي انشاه بنك البلاد لخدمة ذوي الاحتياجات الخاصة من الصم حيث **يعد اول قاموس للمصطلحات المصرفية بلغة الإشارة بالشرق الاوسط.**

رعاية طباعة كتب دراسات المعايير الشرعية للمعاملات المصرفية الاسلامية بالتعاون مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية "أيوفي".

تقديم كسوة الشتاء لطلاب وطالبات التعليم العام في المناطق الشمالية تزامنا مع دخول فصل الشتاء.

بنك البلاد
Bank Albilad
#البلاد_مبادرة
بنك البلاد
Bank Albilad
سلة البلاد الرمضانية
92 000 1002
bankalbilad.com

SpotDot
Graphics

صراف دخول مساعدة
بنك البلاد
Bank Albilad

الشركات التابعة للبنك:

يمتلك البنك ثلاث شركات تابعة موضحة فيما يلي:

أسم الشركة	تاريخ التأسيس	النشاط الرئيسي	رأس المال	الدولة المحل الرئيس لعملياتها	الدولة محل التأسيس	نسبة الملكية
شركة البلاد للاستثمار البلاد المالية	20 نوفمبر 2007	القيام بخدمات الاستثمار وأنشطة إدارة الأصول المتمثلة في التعامل والترتيب والإدارة وتقديم المشورة وحفظ الأوراق المالية.	200 مليون ريال سعودي	الرياض، المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	%100
شركة البلاد العقارية المحدودة	17 سبتمبر 2006	القيام بإجراءات التسجيل المتعلقة بالضمانات العقارية التي يحصل عليها البنك من عملائه.	500 ألف ريال سعودي	الرياض، المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	%100
صندوق مكة للضيافة	12 اكتوبر 2016	الاستحواذ على عقارات بهدف توزيع عوائد على المساهمين من خلال تأجير هذه العقارات وبهدف زيادة رأس المال من خلال بيع العقارات لاحقاً.	200 مليون ريال سعودي	مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	%80

تشمل القوائم المالية الموحدة للمجموعة على القوائم المالية للبنك و شركاته التابعة وهي شركة البلاد للاستثمار وشركة البلاد العقارية وصندوق مكة للضيافة و يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة".

الاستثمارات الاستراتيجية:

أسم الشركة	تاريخ التأسيس	النشاط الرئيسي	رأس المال المصرح	رأس المال المدفوع	الدولة المحل الرئيس لعملياتها	الدولة محل التأسيس	نسبة الملكية
شركة بيان للمعلومات الائتمانية	28 ديسمبر 2015	تمارس الشركة نشاط تقديم خدمات المعلومات الائتمانية وخدمات التقييم الائتماني والاستشارات الائتمانية للشركات والمؤسسات التجارية.	100 مليون ريال سعودي	50 مليون ريال سعودي	الرياض، المملكة العربية السعودية	المملكة العربية السعودية	%15

مجموعات و قطاعات الاعمال والأنشطة الرئيسية للبنك وشركاته التابعة:

يمارس البنك بشركاته التابعة الأنشطة الرئيسية التالية:

نشاط مصرفية الأفراد (التجزئة)	يشمل الخدمات والمنتجات المقدمة للأفراد كالإيداعات وتمويل الأفراد والحوالات وصرف العملات الأجنبية.
نشاط مصرفية الشركات	يشمل الخدمات والمنتجات المقدمة للشركات والعملاء الاعتباريين كالودائع والتمويل والخدمات التجارية للعملاء.
نشاط الخزينة	يشمل سوق المال والتجارة وتقديم خدمات الخزينة.
نشاط خدمات الاستثمار والوساطة	يشمل خدمات إدارة الاستثمار وأنشطة إدارة الأصول المرتبطة بخدمات التعامل والإدارة والترتيب والمشورة وحفظ الأوراق المالية.

ملخص لأعمال مجموعات وقطاعات الاعمال للبنك وشركاته التابعة:

مجموعة مصرفية الافراد

خلال عام 2016م، تم تنمية الأعمال بإطلاق عدة منتجات وخدمات منها منتج التمويل العقاري المرن (بصيغة المرابحة) والتمويل العقاري بصيغة الإجارة والتمويل التعليمي والتمويل الإضافي بالتعاون مع صندوق التنمية العقاري والتمويل الشخصي مقابل الرهن العقاري، بالإضافة لتوقيع عدة اتفاقيات تسويقية عقارية وتصميم برامج وعروض تسويقية لعدد من جهات العمل.
كما تم اطلاق عدد من بطاقات الائتمان ومسبقة الدفع الجديدة والمنتجات والخدمات اضافة الى المنتجات والخدمات الموجودة مسبقا مثل الحسابات والخدمات المصاحبة لها والتمويل (الشخصي، والعقاري، والسيارات) والبطاقات الائتمانية ومسبقة الدفع وإدارة العلاقة مع العملاء وخدمات الصراف الآلي ونقاط البيع وصناديق الأمانات و خدمة البلاد معك وخدمة صرف العملات وتقديم الضمانات وخدمة سداد والإيداع والسحب وخدمات عملاء المصرفية الخاصة وصرف العملات والحوالات الداخلية والخارجية.
كما تم تطوير خدمة التواصل مع العملاء من خلال قنوات التواصل الاجتماعي بحيث أصبحت الخدمة تقدم للعملاء على مدار الساعة من خلال فريق العمل في مركز الاتصال.
ستواصل مجموعة مصرفية الافراد في العام 2017م العمل على توسيع قاعدة العملاء وتنمية العوائد بطرح منتجات جديدة تلبي رغبات عملائه عبر استحداث اساليب متطورة وحديثة في جذب واستقطاب عملائه وتلبية تطلعاتهم الحالية والمستقبلية.

قطاع انجاز

حقق قطاع إنجاز خلال العام الماضي نمواً ملحوظاً خلال العام 2016م ليصبح إنجاز في الوقت الراهن احد اهم مقدمي خدمة التحويلات المالية وبيع وشراء العملات الاجنبية على مستوى المملكة. وتأتي ثقة عملاء إنجاز انعكاسا لما يشهده القطاع من التطوير المستمر لقنوات التحويل, وتطوير الانظمة لتتواكب مع التطور التكنولوجي العالمي, و طرح منتجات وخدمات جديدة خلال العام 2016م بالإضافة الى توسيع شبكة المراسلين من خلال التعاقد مع كبرى البنوك في كافة انحاء العالم, بالإضافة إلى الانتشار الجغرافي لمراكز إنجاز التي بلغ عددها 176 مركزاً بنهاية عام 2016م.

مجموعة مصرفية الشركات

خلال عام 2016م استمر البنك في تنويع وتعزيز الخدمات الإلكترونية المقدمة للعملاء للوصول بالخدمات المقدمة للعملاء إلى أرقى الخدمات وآخر ما وصلت إلى التقنيات وبدرجات أمان عالية، ومن ضمن أكبر اهتمامات البنك هو إيلاء العناية الخاصة والمتميزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث طرح البنك عدد من المنتجات التمويلية وتم خلال العام إنجاز جزء كبير وهام من مبادرات ومنتجات سوف يتم طرحها تباعاً خلال عام 2017م لتكون رافدا مهما لتنمية اعمال البنك ولتعزيز مكانته السوقية وتحقيق أقصى درجات الرضا والوفاء بالاحتياجات للعملاء وتحقيق اعلى العوائد لمساهمي البنك.

قطاع الخزينة

خلال العام 2016م، دخل قطاع الخزينة في عمليات استثمار متعددة سواء من خلال الدخول في أسواق رأس المال أو المشاركة في المحافظ الاستثمارية المحلية والدولية المتعددة، تمحورت حول توسيع مجالات الاستثمار طويل الأجل والعمل على زيادة وتنويع مصادر الدخل، بالإضافة إلى زيادة الحصة السوقية ورفع مستوى خدمة العملاء إضافة إلى إدارة المخاطر.

كما يقوم القطاع حالياً بإدارة عملياته من خلال العديد من المنتجات، كمنتج الاستثمار المباشر، وهو منتج إسلامي بديل عن الودائع التقليدية حيث تنفذ عمليات الاستثمار المباشر مع العملاء من خلال عمليات مرابحة عن طريق أسواق السلع العالمية.
ويوفر ايضا منتجات صرف العملات الأجنبية الحال (SPOT)، وكذلك حساب البلاد، وهو حساب استثماري قائم على مبدأ المضاربة الموافقة للشريعة الإسلامية.

شركة البلاد للاستثمار

تأسست شركة البلاد للاستثمار "البلاد المالية" عام 2007م بتصريح من قبل هيئة السوق المالية السعودية، ومقرها الرئيس في مدينة الرياض ويبلغ رأسمالها 200,000,000 ريال سعودي، و هي الذراع الاستثمارية للبنك.
تتمثل رؤيه البلاد المالية في أن تكون الشركة الاستثمارية الأفضل لتطلعات عملائها من قطاعي الأفراد والأعمال وموظفيها، وتكمن رسالتها في تقديم الحلول الاستثمارية المبنية على مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة.
تمارس البلاد المالية نشاطها بصورة مستقله في كافة مجالات الاستثمار والخدمات المصرفية الاستثمارية بما في ذلك الاستشارات المصرفية الاستثمارية وتمويل الشركات, كما أنها تقوم بإدارة الأصول المتمثلة في الصناديق الاستثمارية والمحافظ الخاصة وأعمال الوساطة المالية والأوراق المالية والحفظ.

90% هي نسبة الموظفين السعوديين.

اهتمت الشركة منذ انطلاقتها بالتميز في أدائها المهني والحرص على توفير افضل الفرص الوظيفية للمواطنين، اذ قاربت نسبة الموظفين السعوديين فيها بنهاية العام 2016م حوالي 90%.

خلال العام 2016م تم إضافة عدد من الخدمات المصرفية الاستثمارية كخدمات ترتيب الديون وإعادة هيكلتها، وخدمات الاندماج والاستحواذ، وخدمات الإدراج في السوق الموازية، بالإضافة إلى خدمات الاستشارات العقارية. كما قامت الشركة باستحداث إدارة خدمات الاوراق المالية لتقديم خدمات ومنتجات رائدة كخدمات حفظ الأصول للصناديق العقارية وصناديق الملكية الخاصة، بالإضافة إلى تقديم خدمات حفظ أصول صناديق الأسهم المدرجة، وخدمات الصكوك (خدمات حملة الصكوك ومدير الدفعات)، وخدمات الاكتتابات عن طريق القيام بدور مدير للاكتتاب. كما تم اختيار نظام متطور ليساعد في رفع الإنتاجية وتقليل عامل الخطأ. مما أنعكس على تعزيز قاعدة العملاء، وخلال السنة المالية 2016م ارتفع حجم الأصول تحت الحفظ من 6.4 مليار ريال إلى 10.2 مليار ريال بنسبة قدرها 62% مقارنة بالعام الماضي 2015م. وتتويجاً لهذه التطورات حصلت البلاد المالية على رخصة لتقديم خدمة أمين الحفظ المستقل من تداول.

كما أطلقت "البلاد المالية" منتج التمويل بالهامش (المرابحة) بالتزامن مع اطلاق نظامها الآلي الذي سيتيح التمويل والتداول بالصناديق الاستثمارية والعقارية وتداول واكتتاب حقوق الاولوية عبر الانترنت والاستعداد وتهيئة النظام لبدء التداول في السوق الموازية حال اعتماده.
وتمكنت البلاد المالية خلال عام 2016م. من إنشاء ثلاثة صناديق عقارية جديدة ليرتفع عدد الصناديق العقارية من صندوق واحد إلى أربع صناديق عقارية.

كذلك تم تطوير نظام تداول الجديد X-Stream INET الذي تم إقراره من قبل شركة تداول، والذي يعد من أحدث أنظمة التداول التي طورتها شركة NASDAQ بحيث يتيح لعملاء الشركة فتح الحسابات الاستثمارية والتمويل والتداول بالأسهم والصناديق الاستثمارية والعقارية وتداول واكتتاب حقوق الاولوية عبر الانترنت.
اولت البلاد المالية اهمية كبيرة لمسؤوليتها المجتمعية حيث قامت بتدشين قاعدة أبحاث عن الشركات والقطاعات الرئيسة في السوق المالية السعودية تلبي احتياجات مدراء الاستثمار والصناديق المحلية والعالمية بالإضافة الى التقارير الاقتصادية عن الاقتصاد السعودي، كما تقوم إدارة الأبحاث بالشركة بعقد العديد من الندوات واللقاءات الاقتصادية في الغرف التجارية الرئيسية بهدف زيادة الوعي والثقافة الاقتصادية لاطلاع العموم على التغيرات الاقتصادية والتنظيمية في السوق السعودية.

ملخص للنتائج المالية لبنك البلاد وشركاته التابعة (المجموعة) كما في 31 ديسمبر 2016م:

2016 بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد (التجزئة)	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الإستثمار والوساطة	أخرى	الإجمالي
إجمالي الموجودات	18,343,093	22,537,142	11,480,857	227,406	1,304,093	53,892,591
مصاريف رأسمالية	53,956	973	(182)	869	51,190	106,806
إجمالي المطلوبات	25,620,006	8,180,533	9,436,781	15,932	3,318,534	46,571,786
الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية	525,058	990,957	247,173	9,283	-	1,772,471
العائد على الودائع و المطلوبات المالية	(79,554)	(12,862)	(241,195)	-	(29,015)	(362,626)
وعاء التمويل	31,505	(316,576)	151,489	-	133,582	-
صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية	477,009	661,519	157,467	9,283	104,567	1,409,845
دخل أتعاب وعمولات وأخرى، صافي	823,661	134,288	94,492	83,662	47,862	1,183,965
إجمالي دخل العمليات	1,300,670	795,807	251,959	92,945	152,429	2,593,810
مخصص انخفاض التمويل، صافي	26,659	164,555	-	-	-	191,214
مخصص انخفاض الاستثمارات المتاحة للبيع	-	-	-		47,183	47,183
إستهلاك	85,741	7,557	1,300	1,729	-	96,327
إجمالي مصاريف العمليات	1,209,845	405,446	58,736	61,822	48,938	1,784,787
صافي دخل السنة	90,825	390,361	193,223	31,123	103,491	809,023
العائد الى:						
مساهمي البنك	90,825	390,361	193,223	31,123	102,191	807,723
حقوق الملكية غير المُسيطرة	-	-	-	-	1,300	1,300
صافي دخل السنة	90,825	390,361	193,223	31,123	103,491	809,023

تشمل القوائم المالية الموحدة كل من القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة وهي شركة البلاد للاستثمار وشركة البلاد العقارية وصندوق مكة للضيافة ويشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة".

المخاطر الحالية والمستقبلية:

قد يتعرض البنك خلال أنشطته إلى مخاطر حالية ومستقبلية، وهي جزء أساسي من طبيعة أعمال البنك، وتتم مراقبة وإدارة هذه المخاطر من خلال مجموعة إدارة المخاطر بالبنك المسئولة عن إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر العمليات وأمن المعلومات، والالتزام بمتطلبات لجنه بازل، وقد ورد وصف كامل لهذه المخاطر بالإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية الموحدة من 29 إلى 31 باعتبارها مكملة لتقرير مجلس الإدارة. يتلخص اهمها فيما يلي:

استمرت مجموعة إدارة المخاطر خلال العام 2016م في العمل بما يسهم في تحقيق الفعالية لنظام إدارة المخاطر وتحقيق التطبيقات والممارسات السليمة والتأكد من أن أنشطة الأعمال المصرفية للبنك تحقق توازناً ملائماً بين العائد والمخاطر المتوقعة.

يعتمد إطار عمل مجموعة إدارة المخاطر على ثلاثة ركائز، هي المبادئ السليمة لإدارة المخاطر والهيكل التنظيمي وعمليات قياس ومراقبة المخاطر التي تتفق مع الأنشطة المصرفية لضمان الحفاظ على مستوى مقبول لتلك المخاطر. كما أن وظيفة مجموعة إدارة المخاطر مستقلة ومنفصلة عن مجموعات و قطاعات الأعمال بالبنك، وذلك بناءً على تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي ومتطلبات لجنة بازل.

لدى البنك أُطر عمل لتحديد وقياس ومراقبة وإدارة المخاطر، وتشمل عملية إدارة المخاطر المصرفية أنواعاً مختلفة من المخاطر المصرفية مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر العمليات ومخاطر السوق. كما يراجع البنك بشكل دوري سياسات ونظم إدارة المخاطر لكي تتوائم مع المتغيرات في الأسواق والمنتجات لتحقيق أفضل الممارسات المصرفية الدولية:

أ) مخاطر الائتمان

تعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي يتحملها البنك، نظرا لتعرضه لمخاطر الائتمان من خلال أنشطته التمويلية و الاستثمارية، وينقسم عمل مخاطر الائتمان إلى وحدات متعددة تعمل تحت منظومة واحدة وفقاً للسياسات والإجراءات الائتمانية المعتمدة.

- **قياس درجة المخاطر الائتمانية:** يعمل البنك على قياس درجة مخاطر الائتمان لغرض الوصول إلى أقصى درجة قياس كمية ونوعية لتحديد درجة المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها البنك، ويستخدم البنك نظام تقييم متطور معد للمساعدة في التقييم الداخلي لدرجة المخاطر الائتمانية لعملاء الشركات وعملاء المصرفية الخاصة وذلك لقياس احتمالية التعثر، وحجم المبالغ المحتمل تعثرها، والخسائر الناتجة عن التعثر، ويسعى البنك دوماً لتطوير طرق التقييم الداخلي لدرجة المخاطر للعملاء حيث يستخدم البنك نماذج تقييم خاصة بتقييم عملاء المنشآت المتوسطة والصغيرة والعملاء ذوي الملاءة المالية العالية بخلاف النموذج المخصص لتقييم عملاء الشركات وذلك لإعطاء تقييم أكثر دقة وعدالة.
- **مخففات وضوابط مخاطر الائتمان:** يقوم البنك بإتباع عدة طرق للتخفيف من درجة المخاطر الائتمانية إلى الحدود المقبولة، ومن أهم الطرق هو عمل دراسات تحليلية للبيانات المستقبلية لقياس إمكانية قيام العميل بسداد الالتزامات التمويلية، وتتم الموافقة الائتمانية من خلال عدة لجان ائتمانية مكونة من أعضاء تنفيذيين في البنك أو من خلال لجان على مستوى مجلس الإدارة وبما يتناسب مع درجة المخاطر الائتمانية وحجم التسهيلات الائتمانية لكل جهة صلاحية. إضافة إلى ذلك يقوم البنك باستيفاء ضمانات لقاء التسهيلات متى ما دعت الحاجة لذلك ويكون توجه البنك عادة إلى الضمانات الأكثر سيولة والأكثر نظامية وقابلية للتنفيذ، حيث تتنوع أشكال الضمانات القائمة في البنك لقاء التسهيلات الائتمانية على سبيل المثال: الغطاء النقدي، الرهن على بعض الاستثمارات والأصول لصالح البنك أو الرهن / التحفظ على بعض الأصول العقارية التجارية والسكنية، إضافة إلى التنازل المؤيد عن عوائد المشاريع في حال تمويل مشاريع محددة كذلك وجود كفالة لقاء التسهيلات سواء كانت كفالة مالية أو شخصية أو كفالة طرف ثالث. علماً بأن منح التمويل الخاص بالأفراد يكون بناء على أساس برامج تمويليه تتضمن تحويل راتب العميل للبنك. كما يتم مراعاة العمل على عدم وجود تركز ائتماني بالمحفظة الائتمانية والتأكد من توافق حجم التعرض الائتماني مع الضوابط المقررة بهذا الشأن سواء للتعرض مع جهة معينة أو قطاع)نشاط) معين.

- **الرقابة والتقارير:** يتم اجراء مراجعة ائتمانية سنوية شاملة للوضع المالي والائتماني لجميع عملاء الشركات والمصرفية الخاصة الحاصلين على تمويل للتأكد من استمرار وضع نشاط العميل واحتياجه التمويلي وحسن سير العلاقة الائتمانية بالإضافة للقيام بأعمال مراجعة تتضمن تقارير زيارات متكررة للعملاء على مدار العام.

يتم اعتبار وتصنيف عملاء الشركات الذين يحملون معدلات مخاطر ائتمانية مرتفعة ضمن قائمة العملاء الذين يحتاجون مراقبة خاصة حيث يتم مراقبة ومتابعة هذا التعرض الائتماني بشكل دقيق وحذر لتخفيف تقليص هذا التعرض الائتماني بشكل سليم وذلك بشكل نصف سنوي، ويتم متابعة محفظة عملاء الأفراد الحاصلين على تسهيلات ائتمانية لأغراض استهلاكية وبطاقات ائتمان على أساس شامل من خلال تقييم للمعايير المقررة لهذه المحفظة لكل شريحة على حده.

يقوم البنك باحتساب مخصصات ائتمانية في سجلات وقوائم البنك المالية وذلك وفقاً للمعايير المالية الدولية المتعارف عليها للحسابات المحتمل تحقيق خسائر منها عند وجود مؤشرات تدل على وجوب القيام بعمل تلك المخصصات، والتي قد تؤثر على التدفقات النقدية المتوقعة من هذه الأصول أو الاستثمارات، كما يقوم البنك بإعداد تقرير شهري شامل لوضع محفظة البنك محتوياً على تحليل للتركزات الائتمانية وذلك للمراجعة والإشراف من قبل الإدارة العليا بالبنك.

- **مخاطر السوق:** تعتبر مخاطر السوق من المخاطر الرئيسية التي تتعرض له معظم أنشطة البنوك، حيث أن التذبذب في أسعار هوامش الارباح والعملات يؤدي إلى نتائج ايجابية أو سلبية ينتج عنها ارباح أو خسائر للبنك، هذا بالإضافة إلى أن التغيير المفاجئ والمرتفع في أسعارها قد يؤثر على السيولة الموجودة لدى البنك وكذلك قدرة البنك التمويلية. وتشتمل مخاطر السوق على عدة انواع من المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك وهي كالتالي:-

مخاطر معدل العائد أو مخاطر معدل الربح: وتعرف مخاطر معدل العائد أو مخاطر معدل الربح بأنها التأثير المحتمل على ربحية البنك نتيجة التغيرات في اسعار العوائد في السوق، وغالباً ما تحدث التغيرات في الاسعار إما بسبب تحركات السوق عموما، أو بسبب المصدر / اسباب معينة للمقترض.

ومخاطر العملات الأجنبية: وهو الخطر الناتج عن تأثير التقلبات في أسعار الصرف للعملات على مراكز العملات الموجودة بالبنك.

مخاطر الاستثمار في الأسهم: وهي المخاطر الناتجة عن التقلبات في أسعار الاسهم وبالتالي التأثير على ربحية البنك وحقوق المساهمين. وبشكل عام فإن الهدف من إدارة مخاطر السوق للبنك هو إدارة ومراقبة التعرض لمخاطر السوق بهدف زيادة العوائد ضمن حدود السياسات المعتمدة لمخاطر السوق ومستوى المخاطر المقبولة للبنك،
وتنقسم مصادر التعرض لمخاطر السوق للبنك إلى:

محافظ المتاجرة:
وينشأ التعرض لمخاطر السوق في محفظة المتاجرة بالعملات الاجنبية بسبب تلبية متطلبات البنك وعملائه من العملات الاجنبية.

محافظ لغير اغراض المتاجرة:
وينشأ التعرض لمخاطر السوق في المحافظ لغير اغراض المتاجرة في المقام الاول بسبب عدم مطابقة الموجودات وتواريخ استحقاقها مع تواريخ استحقاق المطلوبات وتأثير التغير في الاسعار مع تنفيذ عمليات إعادة الاستثمار.

ب) مخاطر السيولة

تعتبر مخاطر السيولة من أهم المخاطر التي قد يتعرض لها القطاع المصرفي بصفة عامة أو بنك معين بصفة خاصة، وتأخذ بعين الاعتبار احتمالية عدم قدرة البنك على تلبية متطلبات التمويل بتكلفة معقولة (مخاطر تمويل السيولة)، أو عدم القدرة على تصفية مراكزه بالسرعة المعقولة مع المحافظة على السعر المناسب (مخاطر سيولة السوق).

- حوكمة مخاطر السوق ومخاطر السيولة: تعمل إدارة مخاطر السوق على وضع الحدود والرقابة لمدى الالتزام بها وذلك من خلال تطبيق السياسات والحدود المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، وتعتبر لجنة الموجودات والمطلوبات هي المسؤولة عن إدارة مخاطر السوق على المستوى الاستراتيجي بموجب المهام والمسئوليات الموكلة لها. كما أنه يتم تعيين حدود المحافظ والمنتجات وأنواع المخاطر استناداً إلى حجم السيولة في السوق والمخاطر الائتمانية المرتبطة بها وتحليل العمليات المنفذة والحد المستخدم من الحدود.

تصنف إدارة مخاطر السوق على أنها إدارة رقابية مستقلة ومسؤولة عن تنفيذ سياسات مخاطر السوق بفاعلية، كما أنها مسئولة عن تطوير أساليب ومنهجيات إدارة مخاطر السوق في البنك وآليات القياس والافتراضات السلوكية للسيولة والاستثمار، والابلاغ فوراً عن أي تجاوزات للحدود المقررة إلى الإدارة العليا وفق آليات وإجراءات صارمة موافق عليها ومعتمدة من قبل مجلس الإدارة، بالإضافة إلى الابلاغ عن التعرض لمخاطر السوق وتجاوزات الحدود بانتظام إلى لجنة الموجودات والمطلوبات ومجلس الإدارة.

عمل البنك على تنويع مصادر التمويل بهدف الحد من التعرض لمخاطر السيولة مما يقلل من درجة التركز والحفاظ على مستوى مقبول من الاصول القابلة للتسييل، بالإضافة إلى وضع عدد من السياسات والمعايير لإدارة مخاطر السيولة، فضلاً عن توفير خطة طوارئ بما يتماشى مع افضل الممارسات الصادرة عن لجنة بازل فيما يتعلق بإدارة مخاطر السيولة. كما تتم مراجعة السياسات والإجراءات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة بشكل دوري وتخضع لموافقة لجنة الموجودات والمطلوبات ومجلس الإدارة. كما توجد عناصر رقابة إضافية غالباً ما تعمل على المحافظة على مستوى التعرض لمخاطر السوق ضمن مستويات مقبولة الجاهزية في حال وقوع احداث عكسية مثل (اختبارات التحمل وإجراءات الموافقة على المنتجات الجديدة) حيث يؤدى الحصول على نتائج اختبارات التحمل بشكل دوري إلى تحديد تأثير التغيرات في معدلات الربح و أسعار صرف العملات الأجنبية وعوامل المخاطر الأخرى على الربحية وكفاية رأس المال للبنك والسيولة، وترسل نتائج اختبارات التحمل بشكل دوري للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة لتقييم الاثر المالي المحتمل في حالة حدوث احداث استثنائية.

ج) مخاطر العمليات

عُرف مخاطر العمليات بمخاطر الخسائر التي قد تنتج عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأفراد أو النظم التقنية أو الاحداث الخارجية ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ويستثنى منها المخاطر الاستراتيجية و مخاطر السمعة. فمخاطر العمليات هي مخاطر ملازمة ومتأصلة في جميع المنتجات والأنشطة والعمليات ونظم البنك التقنية, والتي تنتج عن عوامل داخلية بخلاف مخاطر الائتمان ومخاطر السوق التي تنشأ من عوامل خارجية، ومراعاة لذلك ، انتهج بنك البلاد استراتيجية تعتمد على المشاركة الفعالة من الادارة التنفيذية في إدارة هذا النوع من المخاطر لما لها من تأثير على مختلف أنشطة البنك، حيث يسعى البنك باستمرار للعمل على الحد من تأثيرات مخاطر العمليات لتحقيق أهداف البنك الاستراتيجية وذلك من خلال:

- تحليل وتقييم الاهداف والانشطة الفرعية والعمل على تخفيض التعرض لمخاطر العمليات.
- التعرف على مخاطر العمليات في المنتجات القائمة والجديدة وأنشطة وعمليات ونظم تقنية المعلومات من خلال استخدام أدوات إدارة مخاطر العمليات التالية: حصر الخسائر التشغيلية بهدف التعرف على الفجوات الرقابية التي أدت إلى تلك الخسائر والعمل على وضع الاجراءات التصحيحية للحد من تكرار حدوثها مستقبلا، وتقييم المخاطر الملازمة والمتأصلة في أنشطة البنك المختلفة والعناصر الرقابية الموجودة لمعالجة تلك المخاطر، وجمع مؤشرات المخاطر الرئيسية بهدف متابعة ومراقبة مستوى التعرض لمخاطر العمليات كوسيلة انذار أولي قبل حدوث الخطر.

- المبادرة الاستباقية من إدارة البنك في معالجة مخاطر العمليات.
- التقييم المستقل والمستمر للعناصر الرقابية، والسياسات، والإجراءات وأداء أنشطة البنك.
- الالتزام بتعليمات الجهات الرقابية والمعايير الدولية في إدارة مخاطر العمليات.
- تزويد الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بالتقارير الدورية عن نتائج تقييم المخاطر والخسائر التشغيلية التي تعرض لها البنك والاجراءات التصحيحية لها.

الالتزام بالأنظمة والقوانين:

يتخذ بنك البلاد من الالتزام بالأنظمة والقواعد القانونية والأخلاقية والمهنية ركيزة أساسية لتوجهاته وصنع سياساته وخططته وقراراته الاستراتيجية، إذ يلتزم البنك بكافة الأنظمة واللوائح والضوابط ذات الصلة وكل ما يصدر من الجهات التنظيمية والرقابية، كمؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية ووزارة التجارة والاستثمار وغيرها، فضلا عما تتضمنه المعايير الدولية المعتمدة ذات العلاقة.

كما يحرص قطاع الالتزام بالبنك على تطوير أدواته وصقل إمكانياته من أجل تحقيق الأهداف المنشودة وتنفيذ الاستراتيجية المعتمدة التي تساهم في القضاء على جميع العمليات غير الشرعية والتأكد من التزام البنك بجميع الأنظمة ذات الصلة وتعليمات ومتطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي، وبشكل خاص، رفع كفاءة أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمشاركة في تدريب وتوعية موظفي البنك بمجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المراجعة الداخلية:

المراجعة الداخلية هي وظيفة مستقلة وموضوعيه ترفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة، وتهدف إلى تقديم تأكيدات معقولة للجنة المراجعة والإدارة العليا للبنك حول مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال تطبيق اسلوب منهجي مُنظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. ويتّبع قطاع المراجعة الداخلية منهجية المراجعة المبنية على المخاطر في عمليات تخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة، كما يقوم بمتابعة تصحيح الملاحظات الواردة في تقارير المراجعة للتأكد من تنفيذها حسب الجدول الزمني والاجراءات المُحددة لضمان سلامة ضوابط الرقابة الداخلية. ويعتمد قطاع المراجعة الداخلية على التطوير المستمر لموظفيه من أجل الارتقاء بمستوى قدراتهم. كما يتحقق القطاع من تطبيق معايير المراجعة الداخلية من خلال برنامج ضمان الجودة الذي يغطي كافة أنشطة المراجعة الداخلية.

نظام الرقابة الداخلية:

تُعتبر الإدارة التنفيذية للبنك مسؤولة عن إيجاد نظام رقابة داخلية ملائم وفعال، يتضمن سياسات وإجراءات وعمليات تم إعدادها تحت إشراف مجلس الإدارة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.

عليه تم وضع نظام متكامل للرقابة الداخلية على النحو المُوصي به من قِبل الجهات التنظيمية والرقابية يبدأ بالإطار العام للحوكمة في البنك والذي يحدد الأدوار والمسؤوليات الموكلة لمجلس الإدارة واللجان المُنبثقة منه وكذلك اللجان الإدارية الأخرى بما يكفل توفر الرقابة المناسبة على مستوى البنك. كما تقوم جميع مجموعات وقطاعات وإدارات البنك ببذل جهود متضافرة ومتكاملة لتحسين بيئة الرقابة من خلال التطوير والمراجعة المُستمرة للسياسات والإجراءات للحد من أي تجاوزات ولمنع وتصحيح أي قصور في نظام الرقابة الداخلية.

بالإضافة إلى الأعمال الرقابية التي تقوم بها مجموعة المخاطر وقطاع الالتزام، تُعتبر المراجعة الداخلية خط دفاع مُستقل عن الإدارة التنفيذية، ويدخل ضمن نطاق عملها تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية، بما في ذلك الالتزام بالسياسات والإجراءات. كما يتم رفع تقارير المراجعة التي تتضمن نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية وكذلك الإجراءات التصحيحية إلى لجنة المراجعة وإلى الإدارة التنفيذية العليا. وتقوم لجنة المراجعة بمراقبة كفاية وفعالية نظام الرقابة الداخلية للحد من المخاطر وحماية مصالح البنك.

بناءً على نتائج التقييم المُستمر للرقابة الداخلية خلال العام 2016م، فإن إدارة البنك ترى أن نظام الرقابة الداخلية المعمول به حالياً كافٍ ويعمل بشكل فعال ويتم مراقبته بصورة منتظمة، ومع ذلك تسعى الإدارة باستمرار إلى تعزيز نظام الرقابة الداخلية. ويرى مجلس الإدارة أن نظام الرقابة الداخلية صُمم بشكل كافٍ ونفذ بفاعلية وأنه لا يوجد ثغرات رقابية أو ضعف جوهري في أعمال البنك للعام 2016م، ويأتي هذا بناءً على التأكيدات المعقولة لدى المجلس عن سلامة تصميم وفاعلية تطبيق نظام الرقابة الداخلية، علماً بأن أي نظام رقابة داخلية مهما بلغ مدى سلامة تصميمه وفاعلية تطبيقه لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً في هذا الصدد.

الهيئة الشرعية:

انطلاقاً من نهج بنك البلاد المبني على أساس الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، اختارت الجمعية العامة للبنك أعضاء الهيئة الشرعية ووافقت على لائحتها التي تنص على استقلالها عن البنك، وأبرز ما جاء في هذه اللائحة ما يأتي:

1. لا يطبق البنك أي منتج أو عقد أو اتفاقية إلا بعد موافقة الهيئة الشرعية.
2. قرارات الهيئة الشرعية ملزمة للبنك بجميع إداراته وشركاته التابعة.
3. تشارك الهيئة الشرعية وقطاع الشرعية في عملية تطوير المنتجات بما لا يتعارض مع الأحكام الشرعية.
4. تسهم الهيئة الشرعية وقطاع الشرعية في نشر الوعي بالمصرفية الإسلامية.

تتكون الهيئة الشرعية من ستة أعضاء من أهل العلم والاختصاص المتمكنين في فقه المعاملات المالية والاقتصاد، وهم:	
معالي الشيخ عبدالله بن سليمان المنيع	(رئيسًا)
معالي الشيخ أ. د. عبدالله بن محمد المطلق	(نائبًا)
فضيلة الشيخ أ. د. عبد الله بن موسى العمار	(عضوًا)
فضيلة الشيخ د. محمد بن سعود العصيمي	(عضوًا)
فضيلة الشيخ أ. د. عبد العزيز بن فوزان الفوزان	(عضوًا)
فضيلة الشيخ أ. د. يوسف بن عبدالله الشبيلي	(عضوًا)

وينبثق من الهيئة الشرعية لجنة تحضيرية تتكون من بعض أصحاب الفضيلة اعضاء الهيئة الشرعية، وتمارس اللجنة التحضيرية الصلاحيات الممنوحة لها من الهيئة الشرعية، ولها مهام عدة من أبرزها: دراسة الموضوعات الواردة من البنك تمهيداً لعرضها على الهيئة الشرعية للبت فيها، ودراسة الاستفسارات الشرعية المتعلقة بالأمور المالية والمصرفية الواردة من موظفي البنك وعملائه والتوجيه بشأنها، ودراسة الأفكار المبدئية للمنتجات والتوجيه بشأنها. وقد عقد في عام 2016م، ستة (6) اجتماعات للهيئة الشرعية، وثلاث وعشرون (23) اجتماعًا للجنة التحضيرية.

ويعمل قطاع الشرعية بالبنك -من خلال إدارة الدراسات والبحوث الشرعية- بتحضير الموضوعات الواردة للهيئة الشرعية، وإعداد البحوث والدراسات اللازمة لذلك والمشاركة في تطوير المنتجات البنكية الإسلامية وإجازتها, إذ تعد هذه الإدارة بمثابة حلقة الوصل بين الهيئة الشرعية وإدارات البنك، كما تساهم في نشر الوعي بالمصرفية الإسلامية في البنك. كما تعمل إدارة الرقابة الشرعية بالقطاع على التحقق من التزام البنك بقرارات الهيئة الشرعية من خلال تنفيذ زيارات رقابية ميدانية للتدقيق على جميع أعمال البنك بشكل دوري.

التمويل والصكوك المصدرة

يقوم البنك في سياق تعاملاته الطبيعية بتبادل التمويل مع البنوك ومؤسسة النقد العربي السعودي.

بتاريخ 30 اغسطس 2016م ، أصدر البنك 2,000 شهادة صكوك معززة لرأس المال بمبلغ مليون ريال سعودي لكل صك، تستحق الدفع بشكل ربع سنوي وذلك في 29 فبراير و 30 مايو و30 اغسطس و 30 نوفمبر من كل سنة حتى تاريخ 30 اغسطس 2026م، وهو التاريخ الذي تستحق فيه هذه الصكوك.

يحق للبنك ممارسة خيار الاسترداد في 30 اغسطس 2021م أو بعد هذا التاريخ حال استيفاء شروط محددة حسب الأحكام الواردة في نشرة الإصدار المتعلقة بها، كما يمكن استرداد الصكوك أيضاً حال استيفاء بعض الشروط الأخرى حسب الأحكام الواردة في نشرة الإصدار الآنفة الذكر. علما أن البنك لم يتعثر في سداد دفعات (الارباح) المستحقة خلال السنة.

زيادة رأس مال البنك

زيادة رأس مال البنك من 5,000 الى 6,000 مليون ريال سعودي

تمت الموافقة من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 11 أبريل 2016م على اصدار أسهم مجانية وذلك بواقع سهم واحد لكل خمسة اسهم مملوكة مما أدى الى زيادة رأس مال البنك من 5,000 مليون ريال سعودي الى 6,000 مليون ريال سعودي، وذلك برسملة مبلغ قدره 468 مليون ريال سعودي من الأرباح المبقاة، وتحويل مبلغ قدرة 532 مليون ريال سعودي من الاحتياطي النظامي بعد أخذ الموافقات اللازمة من الجهات الاشرافية ليزيد عدد الأسهم القائمة من 500 مليون سهم الى 600 مليون سهم.

تمت الموافقة من قبل المساهمين على اصدار أسهم مجانية وذلك بواقع سهم واحد لكل اربعة أسهم مملوكة في الجمعية العامة غير العادية التي تم عقدها بتاريخ 14 ابريل 2015م بغرض زيادة رأسمال البنك من 4,000 مليون ريال سعودي الى 5,000 مليون ريال سعودي .

تم اصدار الاسهم المجانية وذلك برسملة مبلغ قدرة 995.6 مليون ريال سعودي من الأرباح المبقاه، وتحويل مبلغ قدره 4.4 مليون ريال سعودي من الاحتياطي النظامي بعد أخذ الموافقات اللازمة من الجهات الاشرافية ليزيد عدد الأسهم القائمة بعد اصدار الأسهم المجانية من 400 مليون سهم الى 500 مليون سهم.

تم احتساب ربح السهم الأساسي والمخفض للاثنا عشر شهرا المنتهية في 31 ديسمبر 2016م و 2015م وذلك بقسمة صافي دخل الفترتين على عدد الأسهم البالغة 600 مليون سهم بأثر رجعي لإظهار أثر الزيادة في عدد الأسهم بنتيجة قرار منح الأسهم المجانية.

سياسة توزيع الأرباح:

توزع أرباح البنك السنوية الصافية التي يحددها بعد خصم كل المصروفات العامة و التكاليف الأخرى وتكوين الاحتياطيات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها وخسائر الاستثمارات والالتزامات الطارئة التي يرى مجلس الإدارة ضرورتها بما يتفق وأحكام نظام مراقبة البنوك وتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي على التالي:

1. تحتسب المبالغ اللازمة لدفع الزكاة المقررة على المساهمين، ويقوم البنك بدفع هذه المبالغ للجهات المختصة.
2. يرحل ما لا يقل عن (25%) خمسة وعشرون بالمائة من الأرباح الصافية بعد خصم الزكاة للاحتياطي النظامي إلى أن يصبح الاحتياطي المذكور مساوياً على الأقل لرأس المال المدفوع.
3. يخصص من الباقي من الأرباح بعد خصم الاحتياطي النظامي و الزكاة مبلغ لا يقل عن (5%) خمسة بالمائة من رأس المال المدفوع للتوزيع على المساهمين طبقاً لما يقترحه مجلس الإدارة و تقرره الجمعية العامة. وإذا كانت النسبة المتبقية من الأرباح المستحقة للمساهمين لا تكفي لدفع هذه النسبة، لا يجوز للمساهمين المطالبة بدفعها في السنة أو السنوات التالية، ولا يجوز للجمعية العامة أن تقرر توزيع نسبة من الأرباح تزيد عما اقترحه مجلس الإدارة.
4. يستخدم الباقي بعد تخصيص المبالغ المذكورة في الفقرات (3,2,1) على النحو الذي يوصي به مجلس الإدارة و تقره الجمعية العامة.

فـي ديسـمبر 2016م أوصـى مجلـس الادارة بدفـع توزيعـات أربـاح نقديـة بمبلـغ 300 مليـون ريـال سـعودي (0.5 للسـهم الواحـد). وسـتعرض هـذه التوصيـة علـى الجمعيـة العامـة فـي اجتماعهـا القـادم.

التفاصيل	2016 بملايين الريالات
صافي دخل السنة العائد الى مساهمي البنك	808
المحول للاحتياطي النظامي	202
الزكاة المحولة من الأرباح المبقاة إلى الاحتياطيات الأخرى *	144
توزيعات أرباح نقدية مقترحة	300

* تمثل الزكاة المدفوعة من البنك نيابة عن المساهمين لأعوام سابقه.

مجلس الإدارة:

يتشـكل مجلـس الإدارة مـن أحـد عشـر عضـواً، تـم انتخابهـم فـي اجتماع الجمعيـة العامـة غيـر العاديـة المنعقـد بتاريـخ 1437/07/04هـ، الموافـق 2016/04/11م، لمـدة ثـلاث سـنوات تبـدأ اعتبـاراً مـن تاريـخ 1437/04/10هـ (حسـب تقويـم ام القـرى) الموافـق 2016/04/17م وتنتهـي بتاريـخ 1440/08/12هـ (حسـب تقويـم ام القـرى) الموافـق 2019/04/16م.

اسماء و صفات أعضاء مجلس الإدارة:

م	الأسم	المنصب	الصفة
1	الدكتور/ عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد	رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي
2	الأستاذ/ ناصر بن محمد السبيعي	نائب رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي
3	الأستاذ/ سعود بن محمد الفايز	عضو	مستقل
4	الأستاذ/ عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	عضو	مستقل
5	الأستاذ / فهد بن عبدالله بن دخيل	عضو	غير تنفيذي
6	الأستاذ/ خالد بن عبدالعزيز المقيرن	عضو	غير تنفيذي
7	الأستاذ / أحمد بن عبدالرحمن الحصان	عضو	مستقل
8	المهندس/ عمر بن صالح بابكر	عضو	مستقل
9	الأستاذ/ خالد بن سليمان الجاسر	عضو	غير تنفيذي
10	الأستاذ/ فهد بن عبد الله القاسم	عضو	مستقل
11	الأستاذ/ خالد بن عبدالرحمن الراجحي	عضو	غير تنفيذي

الملاك الرئيسيون :

الملاك الرئيسيون للبنك هم الملاك الذين يمتلك كل منهم 5% فأكثر من الأسهم كما هو بنهاية تداول (2016/12/31م) كما يلي:

م	اسم المساهم	النسبة (%)
1	شركة محمد ابراهيم السبيعي واولاده	19.10
2	شركة عبدالله ابراهيم السبيعي الاستثمارية	11.14
3	خالد عبدالرحمن صالح الراجحي	10.55
4	عبدالرحمن عبدالعزيز صالح الراجحي	6.57
5	محمد صالح حمزه صيرفي	5.09

اعتمد البنك في رصد البيانات أعلاه على سجلات البنك لدى السوق المالية السعودية (تداول) بنهاية تداول 2016/12/31م.

الجمعيات العامة المنعقدة خلال العام 2016م

عقد بنك البلاد جمعية واحدة لمساهميه خلال العام المالي 2016م، وهي الجمعية العامة غير العادية السابعة المنعقدة بتاريخ 4 رجب 1437هـ الموافق 11 أبريل 2016م، والتي ضمنت زيادة راس مالك البنك من (5,000) مليون ريال سعودي ليصبح (6,000) مليون ريال سعودي وذلك من خلال منح سهم واحد مجاني مقابل كل (5) اسهم قائمة، كما تضمنت انتخاب مجلس الإدارة في دورته الحالية.

سجل حضور أعضاء مجلس الإدارة لإجتماع الجمعية العامة غير العادية السابعة:	
الاسم	الحضور
الدكتور/ عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد	✓
الأستاذ/ ناصر بن محمد السبيعي	✓
الدكتور/ إبراهيم بن عبد الرحمن البراك	✓
الأستاذ/ عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	✓
المهندس/ عبدالمحسن بن عبداللطيف العيسى	اعتذر
الأستاذ / فهد بن عبدالله بن دخيل	✓
المهندس/ احمد بن عبدالعزيز العوهلي	✓
الأستاذ/ خالد بن عبدالعزيز المقيرن	✓
الأستاذ / أحمد بن عبدالرحمن الحصان	✓
الأستاذ/ خالد بن عبدالرحمن الراجحي	✓
الاستاذ/ خالد بن عبدالله السبيعي	اعتذر

سجل حضور اجتماعات مجلس الإدارة

اجتماعات الدورة السابقة للمجلس المنتهية بتاريخ 2016/04/16م، (3) اجتماعات انعقدت خلال الأربعة الأشهر الأولى من العام 2016م.

		تاريخ انعقاد الاجتماع		
م	الأسم	2016/01/01م	2016/02/08م	2016/04/11م
1	الدكتور/ عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد	✗	✓	✓
2	الأستاذ/ ناصر بن محمد السبيعي	✓	✓	✓
3	الدكتور/ إبراهيم بن عبد الرحمن البراك	✓	✓	✓
4	الأستاذ/ عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	✓	✓	✓
5	المهندس/ عبدالمحسن بن عبداللطيف العيسى	✓	✓	✗
6	الأستاذ / فهد بن عبدالله بن دخيل	✓	✓	✓
7	المهندس/ احمد بن عبدالعزيز العوهلي	✓	✗	✓
8	الأستاذ/ خالد بن عبدالعزيز المقيرن	✓	✓	✓
9	الأستاذ / أحمد بن عبدالرحمن الحصان	✓	✓	✓
10	الأستاذ/ خالد بن عبدالرحمن الراجحي	✓	✓	✓
11	الاستاذ/ خالد بن عبدالله السبيعي	✓	✗	✗

حضر	✓
اعتذر	✗

تعزيزاً لدوره، فقد اجتمع مجلس الإدارة في دورته الحالية (6) مرات خلال عام 2016م، وفيما يلي سجل حضور هذه الاجتماعات:

الأسم	تاريخ انعقاد الاجتماع					
	2016/04/17م	2016/06/09م	2016/06/22م	2016/09/05م	2016/12/18م	2016/12/28م
الدكتور/ عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الأستاذ/ ناصر بن محمد السبيعي	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الأستاذ/ سعود بن محمد الفايز	✓	✓	✗	✓	✗	✓
الأستاذ/ عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الأستاذ / فهد بن عبدالله بن دخيل	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الأستاذ/ خالد بن عبدالعزيز المقيرن	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الأستاذ / أحمد بن عبدالرحمن الحصان	✓	✓	✓	✓	✓	✓
المهندس / عمر بن صالح بابكر	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الأستاذ/ خالد بن سليمان الجاسر	✓	✓	✗	✓	✓	✓
الأستاذ/ فهد بن عبد الله القاسم	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الأستاذ/ خالد بن عبدالرحمن الراجحي	✓	✓	✓	✗	✓	✓

حضر	✓
اعتذر	✗

الأعضاء المشاركون في عضوية مجالس إدارات الشركات المساهمة الأخرى:

اسم العضو	اسم الشركة	الصفة
الدكتور/ عبدالرحمن بن ابراهيم الحميد	الشركة السعودية لإنتاج الأنابيب الفخارية	عضو مجلس الإدارة
	شركة محمد عبدالعزيز الراجحي وأولاده - الراجحي القابضة	عضو مجلس الإدارة
	شركه محمد ابراهيم السبيعي واولاده للاستثمار (ماسك)	عضو مجلس الإدارة
	شركة مجموعة العبيكان للاستثمار	عضو مجلس الإدارة
الأستاذ/ ناصر بن محمد السبيعي	شركة دور للضيافة	عضو مجلس اداره
	شركة مشاريع الأرجان	رئيس مجلس الإدارة
	شركة أكوان العقارية	عضو مجلس الإدارة
	شركه محمد ابراهيم السبيعي واولاده للاستثمار (ماسك)	نائب رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ/ عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	شركة ديار الخيال للتطوير العقاري	رئيس مجلس المديرين / شريك
الأستاذ/ فهد بن عبدالله بن دخيل	شركة البلاد المالية	رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ/ خالد بن عبدالعزيز المقيرن	شركة المكتبة للتسويق	رئيس مجلس الإدارة
المهندس/ عمر بن صالح بابكر	الشركة الأهلية للتأمين التعاوني	عضو مجلس الإدارة
	شركة شرق آسيا للاستثمار الزراعي	عضو مجلس الإدارة
الأستاذ/ خالد بن سليمان الجاسر	شركة البلاد المالية	عضو مجلس الإدارة
الأستاذ/ فهد بن عبدالله القاسم	شركة صافولا	عضو مجلس الادارة
	شركة جرير	عضو مجلس الادارة
	شركة دور للضيافة	عضو مجلس الادارة
	شركة دلة الصحية	عضو مجلس الادارة
	شركة فهد عبدالله القاسم وابناءه	رئيس مجلس الادارة / شريك
	الشركة السعودية للضيافة التراثية	عضو مجلس إدارة (ممثل لشركة دور)
	شركة الدكتور محمد راشد الفقيه وشركاؤه	عضو مجلس إدارة
	شركة ناقل	عضو مجلس إدارة (ممثل للبريد السعودي)
	شركة ركين نجد الدولية	عضو مجلس إدارة / شريك
الأستاذ/ خالد بن عبدالرحمن الراجحي	شركة الاسمنت السعودية	رئيس مجلس الإدارة
	الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني "ولاء"	عضو مجلس الإدارة
		رئيس لجنة الاستثمار
		عضو اللجنة التنفيذية
	شركة تكوين المتطورة للصناعات	عضو مجلس الإدارة
		رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت
	شركة تنامي العربية	عضو مجلس الإدارة
	شركة البلاد المالية	عضو مجلس الإدارة

رصيد أسهم أعضاء مجلس الإدارة وزوجاتهم وأولادهم القصر:

عدد أسهم أعضاء مجلس الإدارة وزوجاتهم وأولادهم القصر بنهاية ديسمبر 2016م مقارنة بنهاية ديسمبر 2015م:

م	اسم من تعود له المصلحة	ديسمبر 2016 *	ديسمبر 2015	صافي التغيير	نسبة التغيير %
1	الدكتور/ عبد الرحمن بن إبراهيم الحميد	1,999	1,666	333	%20
2	الأستاذ/ ناصر بن محمد السبيعي (ومن يعول)	2,064,842	1,720,702	344,140	%20
3	الأستاذ/ سعود بن محمد الفايز	2,400	0	2,400	%100
4	الأستاذ/ عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	3,998	3,332	666	%20
5	الأستاذ / فهد بن عبدالله بن دخيل	1,500	1,250	250	%20
6	الأستاذ/ خالد بن عبدالعزيز المقيرن (ومن يعول)	959,880	758,066	201,814	%26.6
7	الأستاذ / أحمد بن عبدالرحمن الحصان	1,500	1,250	250	%20
8	المهندس/ عمر بن صالح بابكر	1,900,989	0	1,900,989	%100
9	الأستاذ/ خالد بن سليمان الجاسر	659,210	414,823	244,387	%58.9
10	الأستاذ/ فهد بن عبد الله القاسم	1,440	0	1,440	%100
11	الأستاذ/ خالد بن عبدالرحمن الراجحي	63,277,420	44,451,564	18,825,856	%42.4

***يعود سبب ارتفاع أغلبية عدد أسهم أعضاء مجلس الإدارة لتوزيع اسهم منحه نتيجة لزيادة رأس مال البنك خلال العام 2016م.**

رصيد أسهم أعضاء مجلس الإدارة وزوجاتهم وأولادهم القصر:

عدد أسهم أعضاء مجلس الإدارة وزوجاتهم وأولادهم القصر بنهاية ديسمبر 2016م مقارنة بنهاية ديسمبر 2015م:

م	اسم من تعود له المصلحة	ديسمبر 2016	ديسمبر 2015	صافي التغيير	نسبة التغيير %
1	الأستاذ/ عبدالعزيز بن محمد العنيزان	64,766	-	64,766	%100
2	الأستاذ/ مصدق اعجاز	4,806	-	4,806	%100
3	الأستاذ/ جوهر اقبال شيخ	4,981	-	4,981	%100
	إجمالي عدد الأسهم	74,591	-	74,591	%100

المكافآت والتعويضات

تُحدد المكافآت والتعويضات وعملية الافصاح عنها بناء على ما جاء بنظام الشركات وفق ما تقضي به "الضوابط والاجراءات التنظيمية الصادرة تنفيذاً لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة الصادرة بتاريخ 2016/10/17م والمحدثة بتاريخ 2017/02/24م" بوجوب الافصاح عن سياسات المكافآت وآليات تحديدها، وقواعد ومبادئ ولوائح مؤسسة النقد وهيئة السوق المالية ذات الصلة.

كما يلتزم البنك بما جاء بسياسة الافصاح الخاصة به تحت بند مستلزمات الإفصاح في تقرير مجلس الإدارة بالفقرة (11-4-2-4-31) وفيما يلي عرض لآلية تحديد المكافآت والبدلات لأعضاء المجلس ولجانه، وتفاصيل ما تقاضاه أعضاء المجلس ولجانه وكبار التنفيذيين:

تحديد ما يتقاضاه أعضاء مجلس الإدارة واللجان التابعة من مكافآت وبدلات تعويضات أخرى:

بيان المبلغ (بالآلاف)	أعضاء مجلس الإدارة	رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية	رؤساء اللجان التابعة للمجلس	أعضاء مجلس الإدارة المشاركين بعضوية باقي لجان المجلس	الأعضاء الخارجيين للجان المجلس
المكافاة الثابتة	360	140	140	-	120
بدل حضور الجلسات	3	5	3	3	3
أخرى	كافة النفقات الفعلية لحضور اجتماعات اللجنة وفق السياسة	كافة النفقات الفعلية لحضور الاجتماعات وفق السياسة	كافة النفقات الفعلية لحضور اجتماعات اللجنة وفق السياسة	كافة النفقات الفعلية لحضور اجتماعات اللجنة وفق السياسة	كافة النفقات لفعلية لحضور اجتماعات اللجنة وفق السياسة

- في حالة رئاسة عضو المجلس لأكثر من لجنة يحصل رئيس اللجنة فقط على مبلغ اجمالي قدره (140) ألف ريال.
- في حال غياب أي عضو من أعضاء اللجان الخارجيين عن حضور اجتماعات اللجنة المعنية يتم خصم مبلغ من مكافأته السنوية يتناسب مع نسبة غيابه.

تفاصيل المكافآت والرواتب والبدلات والتعويضات الأخرى المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين:

البيان بآلاف الريالات السعودية	أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين	أعضاء مجلس الإدارة المستقلين	سبعة من كبار التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي
الرواتب والتعويضات	-	-	13,132
البدلات والمكافآت الدورية والسنوية	3,125	2,355	9,894
الإجمالي	3,125	2,355	**23,026**

لجان المجلس :

تمارس لجان مجلس الإدارة مهامها ومسئولياتها بناء على وثائق حوكمة معتمدة من قبل مجلس الإدارة -أو الجمعية العامة حسب الأحوال- تحدد صلاحيتها وإجراءات عملها، تم تشكيل هذه اللجان لفترة ثلاث سنوات مع تشكيل مجلس الإدارة اعتباراً من تاريخ 1437/04/10هـ (حسب تقويم ام القرى) الموافق 2016/04/17م وحتى بتاريخ 1440/08/12هـ (حسب تقويم ام القرى) الموافق 2019/04/16م.

قام مجلس الإدارة بتكوين عدد خمسة لجان منبثقه من المجلس، تم تشكيل عضويتها من قبل أعضاء المجلس واعضاء مستقلين من خارج البنك من ذوي الخبرات والتخصصات وعضو تنفيذي، وهي على النحو التالي:

اللجنة التنفيذية :

تتمثل مسئوليات اللجنة بضمان فعالية عملية اتخاذ القرار على أعلى المستويات لتحقيق أهداف البنك بكل مرونة ووفق الجدول الزمني المقرر لها و مساعدة مجلس الإدارة في تنفيذ مسئولياته وتفعيل دوره في تعزيز ومتابعة وتنفيذ استراتيجية البنك بما يدعم فعالية الأداء ومراجعة ومراقبة أعمال البنك بصفة منتظمة وعمل التوصيات اللازمة، كما أن اللجنة مسئولة في الوقت ذاته عن بحث القضايا التي في حاجة إلى مراجعة متعمقة ودراسة مفصلة قبل عرضها على المجلس للبت فيها وإصدار قرار نهائي بشأنها، بالإضافة إلى أي مهام أخرى توكل إليها أو تكلف بها من قبل مجلس الإدارة.

اجتمعت اللجنة في دورتها السابقة والمنتهية بتاريخ 2016/04/16م، (4) اجتماعات انعقدت خلال الأربعة الاشهر الأولى من العام 2016م، وتكونت تلك الدورة من (6) اعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين بما فيهم رئيس اللجنة و الرئيس التنفيذي للبنك ، وهم:

م	أعضاء الدورة السابقة للجنة	الصفة	حضور
1	الدكتور/ عبدالرحمن بن إبراهيم الحميد	رئيس مجلس الإدارة - رئيس اللجنة	4
2	الأستاذ / ناصر بن محمد السبيعي	نائب رئيس مجلس الادارة – عضو اللجنة	4
3	الأستاذ / خالد بن عبدالعزيز المقيرن	عضو مجلس الادارة – عضو اللجنة	4
4	الأستاذ / خالد بن عبدالرحمن الراجحي	عضو مجلس الادارة – عضو اللجنة	4
5	الأستاذ/ عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	عضو مجلس الادارة – عضو اللجنة	4
6	الاستاذ/ خالد بن سليمان الجاسر	الرئيس التنفيذي (السابق) – عضو اللجنة حتى شهر مارس 2016	3
7	(*) الأستاذ/ عبدالعزيز بن محمد العنيزان	الرئيس التنفيذي (الحالي) – عضو اللجنة بداية من شهر مارس 2016م	1

(*) اكمل الرئيس التنفيذي الحالي للبنك الأستاذ/ عبدالعزيز بن محمد العنيزان ما تبقى من الدورة السابقة للجنة بعد استقالة الأستاذ/ خالد بن سليمان الجاسر الرئيس التنفيذي السابق.

بعد أن قام مجلس الإدارة في دورته الحالية التي بدأت بتاريخ 2016/04/17م بإعادة تشكيل لجانه التابعة ومن ضمنها اللجنة التنفيذية، فقد عقدت اللجنة (10) اجتماعات خلال ما تبقى من العام 2016م، وتتكون الدورة الحالية للجنة من ستة أعضاء خمسة منهم غير تنفيذي وواحد تنفيذي وهم:

م	أعضاء الدورة الحالية للجنة	الصفة	حضور
1	الدكتور/ عبدالرحمن بن إبراهيم الحميد	رئيس مجلس الإدارة - رئيس اللجنة	9
2	الأستاذ / ناصر بن محمد السبيعي	نائب رئيس مجلس الادارة – عضو اللجنة	8
3	الأستاذ / خالد بن عبدالعزيز المقيرن	عضو مجلس الادارة – عضو اللجنة	7
4	الأستاذ/ فهد بن عبدالله بن دخيل	عضو مجلس الادارة – عضو اللجنة	10
5	الأستاذ / خالد بن عبدالرحمن الراجحي	عضو مجلس الادارة – عضو اللجنة	9
6	الأستاذ/ عبدالعزيز بن محمد العنيزان	الرئيس التنفيذي – عضو اللجنة	9

لجنة الترشيح والمكافآت:

تتمثل مسئولية اللجنة في المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة واللجان التابعة له ومراجعة هيكل وتشكيل مجلس الإدارة من حين لآخر ورفع التوصيات بشأن نقاط القوة والضعف بالأعضاء وتقديم الاقتراحات للتغلب عليها والرفع لمجلس الإدارة بتوصياتها بهذا الخصوص وبخصوص المرشحين لعضوية المجلس ولجانه والمؤهلات والخبرات المناسبة للعضوية، والتحقق من انعقاد الاجتماعات العادية لمجلس الإدارة واللجان التابعة له بصورة منتظمة والتأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين بالمجلس والتأكد من عدم وجود مصالح متعارضة وكما تتولى اللجنة مسئولية دراسة وضع وتطوير وتحديث واقتراح السياسات المتعلقة بمكافآت وحوافز أعضاء المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية وكذا سياسة الإحلال لأعضاء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية ومتابعة الأمور المتعلقة بهيكل الوظائف والموارد البشرية ورفع التوصيات لمجلس الإدارة بهذه الأمور.

وقد عقدت لجنة الترشيح و المكافآت (6) اجتماعات خلال عام 2016م على النحو التالي:

- عقدت اللجنة في دورتها السابقة والمنتهية بتاريخ 2016/04/16م، (3) اجتماعات انعقدت خلال الأربعة الاشهر الأولى من العام 2016م، وتكونت تلك الدورة من (5) اعضاء، ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة وعضو من خارج البنك وعضو تنفيذي، وهم:

م	أعضاء الدورة السابقة للجنة	الصفة	حضور
1	الأستاذ/عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	عضو مجلس الإدارة - رئيس اللجنة	3
2	الأستاذ / ناصر بن محمد السبيعي	عضو مجلس الادارة – عضو اللجنة	3
3	الأستاذ/ خالد بن عبدالعزيز المقيرن	عضو مجلس الادارة – عضو اللجنة	3
4	الأستاذ / خالد بن صالح الهذال	عضو مستقل من خارج المجلس	2
5	الدكتور/ فهد بن موسى الزهراني	تنفيذي – عضو اللجنة	3

- عقدت اللجنة (3) اجتماعات خلال ما تبقى من العام 2016م، بعد أن قام مجلس الإدارة -في دورته الحالية التي بدأت بتاريخ 2016/04/17م - بإعادة تشكيل لجانه التابعة ومن ضمنها لجنة الترشيح والمكافآت، وتتكون الدورة الحالية للجنة من (5) اعضاء، ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة وعضوين من خارج المجلس والبنك، وهم:

م	أعضاء الدورة الحالية للجنة	الصفة	حضور
1	الأستاذ/عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	عضو مجلس الإدارة - رئيس اللجنة	3
2	الأستاذ/ خالد بن عبدالعزيز المقيرن	عضو مجلس الادارة – عضو اللجنة	3
3	المهندس/ عمر بن صالح بابكر	عضو مجلس الادارة – عضو اللجنة	3
4	الأستاذ / خالد بن صالح الهذال	عضو مستقل من خارج المجلس	2
5	الأستاذ/ بشار بن زكريا المشعل	عضو مستقل من خارج المجلس	2

لجنة المخاطر:

يتمثل الغرض الرئيس من لجنة المخاطر في تقديم النصح والاستشارة للمجلس بشأن الخطط والاستراتيجيات الكلية الحالية والمستقبلية المتعلقة بقابلية البنك وقدرته على تحمل المخاطر، والإشراف على تنفيذ الإدارة التنفيذية للبنك لهذه الخطط والاستراتيجيات بصفة عامة كما تعمل على مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على كافة الأنشطة والقرارات المتعلقة بمجموعة إدارة المخاطر في البنك المتمثلة في مخاطر السوق والائتمان ومخاطر الاستثمار والمالية والتشغيل ومخاطر السيولة والسمعة، هذا بالإضافة إلى أي مهام أو مسؤوليات قد تسند لها من مجلس الإدارة وبما لا يتعارض مع مهام ومسؤوليات لجان المجلس الأخرى.

كما تتمثل مسئولية اللجنة بالأشراف على مستوى المخاطر في البنك لضمان العمل ضمن حدود المخاطر المعتمدة والتأكد من أن البنك لديه السياسات والإجراءات الكافية والمعتمدة من جهات الصلاحية، ومراجعة السياسات الداخلية للبنك المتعلقة بالمخاطر وعرضها على مجلس الادارة للمصادقة واعتماد توزيع مقدار مخاطر الائتمان المقبولة والوفاء بالمسؤوليات الائتمانية وكافة المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة والمراجعة والتقييم الدوري لحدود المخاطر ومخاطر المنتجات الجديدة والتأكد من الالتزام بتعليمات الجهات التنظيمية وتطبيق أنظمة رقابية مناسبة.

اجتمعت اللجنة في دورتها السابقة والمنتهية بتاريخ 2016/04/16م، اجتماعين انعقدت خلال الربع الأول من العام 2016م، وتكونت تلك الدورة من (3) اعضاء، عضوين من أعضاء مجلس الإدارة، وعضو مستقل من خارج البنك. وهم:

م	أعضاء الدورة السابقة للجنة	الصفة	حضور
1	الأستاذ / فهد بن عبدالله بن دخيل	عضو مجلس الادارة – رئيس اللجنة	2
2	الدكتور/ ابراهيم بن عبدالرحمن البراك	عضو مجلس الادارة – عضو اللجنة	2
3	الأستاذ/ سعود بن محمد الفايز	عضو مستقل من خارج المجلس	2

بعد أن قام مجلس الإدارة في دورته الحالية التي بدأت بتاريخ 2016/04/17م بإعادة تشكيل لجانه التابعة ومن ضمنها لجنة المخاطر، فقد عقدت اللجنة (3) اجتماعات خلال ما تبقى من العام 2016م، وتتكون الدورة الحالية للجنة من (3) أعضاء، عضوين من أعضاء مجلس الإدارة، وعضو مستقل من خارج البنك. وهم:

م	أعضاء الدورة الحالية للجنة	الصفة	حضور
1	الأستاذ/ سعود بن محمد الفايز	عضو مجلس الادارة – رئيس اللجنة	3
2	لأستاذ/ فهد بن عبدالله القاسم	عضو مجلس الادارة – عضو اللجنة	2
3	الأستاذ/ محمد بن سليمان الحجيلان	عضو مستقل من خارج المجلس	3

لجنة الالتزام والحكومة:

تتمثل مسئولية اللجنة بالأشراف وتدعيم والحفاظ على تطبيق اعلى معايير الحوكمة وذلك من خلال قيامها نيابة عن مجلس الإدارة، بالتأكد من اتباع ممارسات الحوكمة السليمة في جميع الانشطة التي يقوم بها البنك.

تتحمل اللجنة مسئولية ضمان التزام البنك بجميع التشريعات والانظمة والقوانين والمعايير والقواعد السعودية والدولية المعتمدة ذات العلاقة بأنشطته، واجراء مراجعة سنوية لإطار الحوكمة العام والآليات ذات الصلة، ومراجعة لوائح اللجان التابعة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ورفع التوصيات لمجلس الإدارة بخصوصها ومراقبة وضمان امتلاك البنك آليات كافية للتعرف على حالات تعارض المصالح في كافة المعاملات والانشطة التشغيلية. كما تعتمد اللجنة برنامج قطاع الالتزام السنوي والتقرير السنوي المقدم للجهات الرقابية، ومتابعة كفاية وفاعلية واستقلالية قطاع الالتزام فيما يتعلق بتنفيذ سياسة ودليل الالتزام. ومراجعة تقارير الالتزام الدورية والسنوية وضمان التصحيح الفعال لأية فجوات أو مخالفات يتم رصدها أو تحديدها.

وفي سبيل أدائها للدور المنوط بها عقدت اللجنة أربعة (4) اجتماعات خلال عام 2016م:

وتتكون الدورة الحالية للجنة الالتزام والحوكمة من (3) أعضاء، عضو واحد من اعضاء مجلس الإدارة وعضوين مستقلين خارجيين من ذوي الاختصاص:

م	أعضاء الدورة الحالية للجنة	الصفة	حضور
1	الأستاذ/عبدالرحمن بن محمد رمزي عداس	عضو مجلس الادارة – رئيس اللجنة	4
2	الاستاذ/ أديب بن محمد ابانمي	عضو مستقل من خارج المجلس	4
3	الاستاذ/ عبدالفتاح بن ابراهيم الطويل	عضو مستقل من خارج المجلس	4

لجنة المراجعة:

تتمثل مسؤولية لجنة المراجعة في الإشراف على قطاع المراجعة الداخلية ومراجعة خطة وإجراءات وتقارير المراجعة والإجراءات التصحيحية وترشيح المراجعين الخارجيين للبنك وتحديد أتعابهم والإشراف على نشاطاتهم ومراجعة خطة عملهم ومراجعة ملاحظاتهم على القوائم المالية ومناقشة وإقرار القوائم المالية المرحلية والسنوية قبل اعتمادها من مجلس الإدارة ومراجعة السياسات المحاسبية المُتبعة من قِبل البنك وتقييم مدى تطبيق ضوابط الرقابة عليها والإشراف على المشاريع الخاصة ومراجعة التقارير الإدارية ورفع التقارير إلى مجلس الإدارة ومراجعة دقة الإجراءات المتعلقة بعملية الإفصاحات المالية وكافة الأعمال الرقابية الأخرى التي تقع تحت مسؤولية اللجنة وفق ما نص عليه في ملحق دليل الحوكمة للبنك.

وفي سبيل أدائها للدور المنوط بها عقدت اللجنة أربعة (4)اجتماعات خلال عام 2016م:

- عقدت اللجنة في دورتها السابقة والمنتهية بتاريخ 2016/04/16م، (3) اجتماعات انعقدت خلال الأربعة الاشهر الأولى من العام 2016م، وتكونت تلك الدورة من (4) اعضاء، رئيس اللجنة وهو أحد أعضاء مجلس إدارة البنك وثلاثة أعضاء من خارج المجلس من ذوي الاختصاص وهم:

م	أعضاء الدورة السابقة للجنة	الصفة	حضور
1	الاستاذ / أحمد عبدالرحمن الحصان	عضو مجلس الإدارة - رئيس اللجنة	3
2	الدكتور / أحمد عبدالله المغامس	عضو مستقل من خارج المجلس	3
3	الأستاذ/ سليمان ناصر الهتلان	عضو مستقل من خارج المجلس	3
4	الأستاذ / يوسف أحمد البورشيد	عضو مستقل من خارج المجلس	3

- عقدت اللجنة (4) اجتماعات خلال ما تبقى من العام 2016م، بعد أن قام مجلس الإدارة -في دورته الحالية التي بدأت بتاريخ 2016/04/17م - بإعادة تشكيل لجانه التابعة ومن ضمنها لجنة المراجعة، وتتكون الدورة الحالية للجنة من (4) اعضاء، رئيس اللجنة وهو أحد أعضاء مجلس إدارة البنك وثلاثة أعضاء من خارج المجلس من ذوي الاختصاص وهم:

م	أعضاء الدورة الحالية للجنة	الصفة	حضور
1	الاستاذ / أحمد عبدالرحمن الحصان	عضو مجلس الإدارة - رئيس اللجنة	4
2	الدكتور / أحمد عبدالله المغامس	عضو مستقل من خارج المجلس	4
3	الأستاذ/ سليمان ناصر الهتلان	عضو مستقل من خارج المجلس	4
4	الأستاذ / حمد بن محمد الكنهل	عضو مستقل من خارج المجلس	4

العقوبات المفروضة على البنك و شركاته التابعة من قبل الجهات الإشرافية:

خلال العام 2016م، تم فرض غرامات مالية على البنك والشركات التابعة له ناتجة عن الأعمال التشغيلية وقد تمت معالجتها.
فيما يلي بيان بالغرامات التي فرضت على البنك من الجهات الإشرافية:

الجهات الإشرافية	عدد الغرامات	مجموع مبلغ الغرامات (ملايين الريالات السعودية)
مؤسسة النقد العربي السعودي	14	2
وزارة الشئون البلدية و القروية والهيئة العامة للطيران المدني	149	1

الأرصدة و المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

م	طبيعة العقد	اسم الطرف ذو العلاقة	مدة العقد	قيمة العقد السنوية (ريال سعودي)
1	عقد ايجار موقع جهاز صراف آلي - مدينة الرياض، عائد ملكيته لشركة محمد بن ابراهيم السبعي واولاده.	عضو مجلس الإدارة ناصر بن محمد السبيعي	من 2015/07/03م إلى 2025/07/02م	100,000
2	عقد ايجار مركز انجاز فرع الخالدية الجنوبية – مدينة الدمام، عائد ملكيته لشركة محمد بن ابراهيم السبعي واولاده.	عضو مجلس الإدارة ناصر بن محمد السبيعي	من 2016/12/05م إلى 2026/12/04م	174,790
3	عقد ايجار مركز انجاز الصناعية الثانية - مدينة الرياض، عائد ملكيته لشركة محمد بن ابراهيم السبعي واولاده.	عضو مجلس الإدارة ناصر بن محمد السبيعي	من 2016/04/06م إلى 2026/04/05م	472,000
4	عقد ايجار المعرض رقم (2) بالدور الأرضي و المكتبين رقم (103)، (104)، المؤجرة لشركة البلاد للاستثمار، والواقع بطريق الملك فهد بمدينة الرياض (برج سمارت)، عائدة ملكيتها لشركة خالد عبدالعزيز المقيرن وأولاده القابضة.	عضو مجلس الإدارة خالد بن عبدالعزيز المقيرن	من 2013/01/01م إلى 2017/12/31م	2,376,000
5	عقد ايجار المكتبين رقم (101)، (102)، المؤجرة لشركة البلاد للاستثمار، والواقع بطريق الملك فهد بمدينة الرياض (برج سمارت)، عائدة ملكيتها لشركة خالد عبدالعزيز المقيرن وأولاده القابضة.	عضو مجلس الإدارة خالد بن عبدالعزيز المقيرن	من 2016/08/08م إلى 2019/12/31م	1,168,200
6	عقد ايجار مركز انجاز – محافظة الخفجي، عائد ملكيته للسيد/ عبدالرحمن بن صالح الراجحي.	عضو مجلس الإدارة خالد بن عبدالرحمن الراجحي	من 2016/08/08م إلى 2019/12/31م	150,000
7	عقود ايجارات عدد (26) موقع اجهزة صراف آلي في بعض مدن المملكة، والعائدة ملكيتها لشركة المراكز العربية المحدودة.	عضو مجلس الإدارة خالد بن سليمان الجاسر - (لكونه الرئيس التنفيذي لشركة المراكز العربية)	من 2013/07/09م إلى 2018/05/15م	2,792,400
8	عقد ايجار موقع فرع البلاد العقربية – مدينة الخبر، عائدة ملكيته لشركة عبدالله ابراهيم السبيعي العقارية.	عضو مجلس الإدارة السابق خالد بن عبدالله السبيعي خلال فترة عضويته من 2016/01/01م وحتى 2016/04/16م.	من 2014/11/13م إلى 2024/11/12م	2,090,600
9	عقد ايجار موقع فرع البلاد سلطانة - المدينة المنورة، عائد ملكيته لعبدالله بن إبراهيم بن محمد السبيعي.	عضو مجلس الإدارة السابق خالد بن عبدالله السبيعي خلال فترة عضويته من 2016/01/01م وحتى 2016/04/16م	من 2005/04/01م إلى 2017/03/31م	650,000
10	عقد ايجار مركز انجاز الرئيسي - مدينة ينبع، عائد ملكيته للسيد/ عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن صالح الراجحي.	عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن صالح الراجحي، (بصفته من كبار المساهمين)	من 2015/08/09م إلى 2025/08/08م	180,000

الأرصدة و المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

م	طبيعة العقد	اسم الطرف ذو العلاقة	مدة العقد	قيمة العقد السنوية (ريال سعودي)
11	عقد ايجار فرع البلاد الخبيب - مدينة بريدة، عائدة ملكيته للسيد/ عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن صالح الراجحي.	عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن صالح الراجحي، (بصفته من كبار المساهمين)	من 2015/06/01م إلى 2025/05/31م	400,000
12	عقد ايجار فرع البلاد الرئيسي - مدينة الدمام، عائدة ملكيته للسيد/ عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن صالح الراجحي.	عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن صالح الراجحي، (بصفته من كبار المساهمين)	من 2010/09/15م إلى 2025/09/14م	500,000

تتعامل المجموعة خلال دورة أعمالها العادية مع أطراف ذات علاقة و تخضع تلك المعاملات للحدود المنصوص عليها في وثائق الحوكمة المعتمدة من مجلس الادارة والمتماشية لتعليمات لوائح الحوكمة ومبادئها الصادرة من الجهات الإشرافية كمؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية .

من ناحية اخرى يقصد بكبار المساهمين أولئك الذين يمتلكون نسبة 5% أو أكثر من رأسمال البنك المصدر ويقصد بكبار موظفي الإدارة أولئك الاشخاص، الذين لديهم الصلاحية والمسئولية للقيام بأعمال التخطيط والتوجيه والاشراف على أنشطة البنك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

إن طبيعة وأرصدة تلك المعاملات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016م هي كما يلي:

أ) أرصدة أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين الآخرين والشركات المنتسبة لهم و الصناديق الاستثمارية المدارة من قبل المجموعة :

التفاصيل		2016 بآلاف الريالات السعودية
تمويل		
بيع آجل		1,126,699
مشاركة		16,376
تعهدات والتزامات محتملة		
تعهدات والتزامات محتملة		90,642
ودائع		
تحت الطلب		84,728
حساب البلاد (مضاربة)		2,611
أخرى		5,750

ب) أرصدة كبار موظفي الإدارة والشركات المنتسبة لهم:

التفاصيل	2016 بآلاف الريالات السعودية
تمويل	
بيع بالتقسيط	9,381
ودائع	
تحت الطلب	5,707
حساب البلاد (مضاربة)	5,326

ج) صناديق المجموعة الاستثمارية:

يمثل هذا البند أرصدة قائمة مع الصناديق الاستثمارية للمجموعة كما في 31 ديسمبر:

التفاصيل	2016 بآلاف الريالات السعودية
ودائع العملاء	196
استثمارات	47,164

د) الإيرادات والمصاريف:

فيما يلي تحليلاً بالإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016م:

التفاصيل	2016 بآلاف الريالات السعودية
الإيرادات	
الدخل من التمويل	39,699
دخل أتعاب وعمولات وأخرى، صافي	626
دخل أتعاب وعمولات وأخرى، صافي - صناديق البلاد الاستثمارية	11,790
المصاريف	
حساب البلاد (مضاربة)	16
إيجارات مباني	11,054
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	5,480

أرصدة كبار موظفي الإدارة والشركات المنتسبة لهم:

التفاصيل		2016 بآلاف الريالات السعودية
الإيرادات		
الدخل من التمويل		100
المصاريف		
حساب البلاد (مضاربة)		16

فيما يلي بيان بإجمالي التعويض المدفوع لكبار موظفي الإدارة خلال السنة:

التفاصيل		2016 بآلاف الريالات السعودية
مزايا موظفين		96,905

كفاية رأس المال

تتمثل أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال في الالتزام بمتطلبات رأس المال الموضوعة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي للحفاظ على مقدرة المجموعة في الاستمرار في أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية والاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية، وتقوم إدارة المجموعة بمراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي.

تتطلب تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال النظامي وأن تكون نسبة إجمالي رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة المخاطر عند أو تزيد عن الحد الأدنى المتفق عليه وهو 8%.

تراقب المجموعة كفاية رأس المال باستخدام النسب المقررة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، وبموجبها يتم قياس كفاية رأس المال بمقارنة بنود رأس المال المؤهل للمجموعة مع الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة والالتزامات المحتملة باستخدام الأرصدة المرجحة لإظهار مخاطرها النسبية.

قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بإصدار ارشادات وأطر عمل لإعادة هيكلة رأس المال حسب توصيات لجنة بازل 3 والتي سرى مفعولها اعتباراً من 1 يناير 2013م، ووفقاً لأطر عمل لجنة بازل 3، تم احتساب الموجودات المرجحة المخاطرة الموحدة الخاصة بالمجموعة وإجمالي رأس المال والنسب ذات الصلة على أساس موحد للمجموعة.

الجدول التالي يلخص الركيزة الأولى للمجموعة للموجودات المرجحة المخاطر، رأس المال الأساسي ورأس المال المساند ونسبة كفاية رأس المال:

التفاصيل	2016 بآلاف الريالات السعودية
الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان	42,831,321
الموجودات المرجحة لمخاطر التشغيل	4,340,692
الموجودات المرجحة لمخاطر السوق	991,676
إجمالي الركيزة الأولى للموجودات المرجحة المخاطر	48,163,689
رأس المال الأساسي	7,320,805
رأس المال المساند	2,532,325
إجمالي رأس المال الأساسي ورأس المال المساند	9,853,130
نسبة كفاية رأس المال	
نسبة رأس المال الأساسي	%15.20
نسبة رأس المال الأساسي ورأس المال والمساند	%20.46

وسائل التواصل مع المساهمين:

انطلاقاً من حرص البنك على تعزيز علاقته مع المساهمين وكافة المستثمرين والعملاء، وإيماناً منه بمبدأ الإفصاح والشفافية وأهمية المعلومات للمستثمرين يعتبر مجلس إدارة البنك الشفافية من المبادئ الهامة للبنك التي يعمل على تطبيقها، وهي من مبادئ الحوكمة التي تعمل على ضمان التعامل العادل لعموم المساهمين وتحديد مسؤولية مجلس الإدارة تجاه البنك ومساهميه، ويتّبع البنك في هذا لوائح و معايير وإرشادات مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية وتوصيات لجنة بازل حول حوكمة الشركات، ويقوم البنك بتقديم معلومات شاملة عن كافة أنشطته وأعماله ضمن التقرير السنوي والقوائم المالية الموجزة المنشورة في الصحف المحلية، وعلى موقع تداول وموقع البنك الإلكتروني www.bankalbilad.com الذي يحتوي على معلومات وأخبار إضافية عن البنك، كذلك يولي البنك أهمية للاستفسارات الواردة من قبل مساهميه والرد عليها، ويشجع مساهمي البنك لحضور اجتماعات الجمعية العامة السنوية التي تناقش أعمال البنك.

المصالح في فئة الأسهم ذات الأحقية في التصويت

لا توجد أية مصلحة في فئة الأسهم ذات الأحقية في التصويت تعود لأشخاص (عدا أعضاء مجلس الإدارة المُصدر وكبار التنفيذيين وأزواجهم وأولادهم القصر) ابلغوا البنك بتلك الحقوق.

التنازل عن المصالح من قبل المساهمين أو أعضاء مجلس الإدارة أو كبار الموظفين

- لا توجد أية ترتيبات أو اتفاقات مع أي من أعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين يتم بموجبه التنازل عن أي رواتب أو مكافآت أو تعويضات.
- لا توجد أية ترتيبات أو اتفاقات مع أي من المساهمين يتم بموجبه التنازل عن حقوق في الأرباح.

المدفوعات النظامية المستحقة:

(ملايين الريالات السعودية)

التفاصيل	2016
الزكاة الشرعية (1)	25.0
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (2)	6.2

1. الزكاة الشرعية – سوف يقدم البنك الإقرار الزكوي للعام المالي 2016م، خلال الربع الأول من العام 2017م، ويتم دفع الزكاة المستحقة للعام المالي 2016م، والمقدرة بمبلغ 25 مليون ريال (2015: 20.6 مليون ريال) مع الإقرار الزكوي.
2. المستحقات للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمقدرة بمبلغ 6.2 مليون ريال (2015: 6.8 مليون ريال) يتم دفعها خلال شهر يناير 2017م.

الزكاة:

قدم البنك إقراراته الزكوية إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل وسدد الزكاة عن السنوات المالية من 2006م حتى 2015م، خلال العام الحالي قام البنك بدفع فروقات زكوية بمبلغ وقدرة 58 مليون ريال سعودي بشان الربط الزكوي للعام، علماً بان البنك قدم اعتراضه على ذلك لدى ديوان المظالم .

استلم البنك الربوط الزكوية عن الأعوام من 2007م حتى 2014م، وقام البنك بالاعتراض على هذه الربوط الزكوية والإجراء الذي قامت به الهيئة العامة للزكاة والدخل، ولا زالت هذه الاعتراضات منظورة لدى اللجان المختصة. لم يتم إجراء الربط الزكوي لعامي 2015م و 2016م من قبل الهيئة العامة للزكاة والدخل بعد.

الموارد البشرية والسعودة:

بلغ عدد العاملين بالبنك في نهاية عام 2016م (3,441 موظف)، مقارنة بـ 3,499 موظف بنهاية عام 2015م، وبلغت نسبة السعودة بالبنك كما هي بنهاية عام 2016م 83% من اجمالي الموظفين.

و إيمانا من البنك بأهمية رأس المال البشري، استمر قطاع الموارد البشرية خلال عام 2016م باستقطاب الكفاءات المؤهلة وتطويرها، حيث تم إعداد وتنفيذ دورات تدريبية متخصصة للموظفين الجدد من خريجي الجامعات والمعاهد الإدارية ودورات تطويرية لعموم موظفيه.

كما بلغ عددها الفرص التدريبية لموظفي البنك 3,259 فرصة تدريبية، ويتّبع قطاع الموارد البشرية من خلال إداراته المختصة تطبيق معايير احترافية وأخلاقية عالية.

مكافأة نهاية الخدمة:

يتم احتساب المكافآت المستحقة لموظفي البنك عند انتهاء خدماتهم طبقًا لنظام العمل السعودي وتدرج ضمن المطلوبات الاخرى في قائمة المركز المالي الموحدة.

برنامج اسهم الموظفين:

يقدم البنك لموظفيه المؤهلين برامج تحفيزية مدفوعة على أساس منح أسهم (البرنامج) معتمد من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي وبموجب شروط هذا البرنامج، يمنح البنك الموظفين المؤهلين أسهم سيتم الاحتفاظ بها كجزء من مكافآتهم السنوية.

تقاس تكلفة هذا البرنامج على أساس القيمة العادلة في تاريخ منح الاسهم ويتم إثبات تكلفة البرنامج على مدى الفترة التي يتم خلالها الوفاء بشرط الخدمة والتي تنتهي بالتاريخ الذي يستحق فيه الموظفون المعنيون منح الأسهم (تاريخ الاستحقاق).

تظهر المصاريف التراكمية – التي يتم احتسابها بموجب هذا البرنامج بتاريخ إعداد كل قوائم مالية حتى تاريخ الاستحقاق – المدى الذي انتهت إليه فترة الاستحقاق، وأفضل تقديرات البنك لعدد الأسهم التي سيتم منحها في نهاية المطاف. يمثل المبلغ المحمل أو المقيد على قائمة الدخل الموحدة لسنة ما، الحركة في المصاريف التراكمية المثبتة في بداية ونهاية تلك السنة. يقوم البنك، بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي، بإبرام اتفاقية مع طرف ثالث محايد للاحتفاظ بالأسهم المعنية في البرنامج بالإضافة للمزايا المستحقة لهذه الاسهم. المميزات الهامة للبرنامج هي كما يلي:

التفاصيل	2016
تاريخ المنح	21 يونيو 2016
تاريخ الاستحقاق	25% 1 يناير 2017
	25% 1 يناير 2018
	50% 1 يناير 2019
عدد الأسهم الممنوحة بتاريخ المنح	483,477
سعر السهم بتاريخ المنح (بالريال السعودي)	24.07
قيمة الأسهم الممنوحة بتاريخ المنح (بآلاف الريالات السعودية)	11,637
فترة الاستحقاق	3 سنوات
شرط المنح	إكمال فترة الخدمة
طريقة السداد	أسهم
فيما يلي بياناً بالحركة في عدد الأسهم، لبرنامج أسهم الموظفين، خلال السنة:	2016
في بداية السنة	1,129,439
الأسهم الممنوحة خلال السنة	483,477
متنازل عنها	(332,598)
تم صرفها	(457,672)
في نهاية السنة	822,646
تم منح هذه الأسهم بشرط أساسي وهو إكمال فترة الخدمة وغير مرتبطة بظروف السوق.	

الحوكمة والشفافية

يلتزم مجلس إدارة بنك البلاد بتقديم قيمة متنامية للمساهمين على المدى الطويل، ويثمن دور نظام حوكمة فعال في تحقيق النمو المستدام، ويتحقق ذلك من خلال صياغة الأهداف الاستراتيجية وترجمتها إلى برامج عمل ملائمة، والعمل على تحقيقها مع الالتزام بمعايير الشفافية والإفصاح.

بناء على متطلبات وقرارات الجهات الرقابية متمثلة في مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) وهيئة السوق المالية (CMA) وادراكاً وايماناً من مجلس ادارة البنك وادارته التنفيذية بأهمية الحوكمة، فقد تم اعتماد وثائق الحوكمة للبنك ومن ضمنها دليل الحوكمة وملحقة ومجموعة من السياسات ذات العلاقة، بما يتوافق مع ما ورد بنظام الشركات ولوائح ومبادئ الحوكمة وكافة القواعد الصادرة عن الجهات الرقابية والتنظيمية ذات الصلة وكذلك النظام الاساس للبنك.

حوكمة البنك هي قواعد لقيادة البنك وتوجيهه تشتمل على آليات لتنظيم العلاقة بين مجلس الادارة والادارة التنفيذية والمساهمين واصحاب المصالح حيث يتم تطبيق قواعد واجراءات خاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرارات واضفاء طابع الشفافية عليها بغرض حماية حقوق المساهمين واصحاب المصالح وتحقيق العدالة والشفافية في المالية وبيئة الاعمال.
تُبنى حوكمة البنك على أساس المعاملة العادلة القائمة على المساواة بين مصالح الأطراف المختلفة المعنية بما في ذلك المساهمين والإدارة والعملاء والموردين والجهات الحكومية (بما فيها الجهات الرقابية والتنظيمية)، وكافة عناصر المجتمع، ويشدد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على ضرورة الالتزام بضوابط الحوكمة كوسيلة فعالة لتطوير مفاهيم الشفافية والنزاهة والرقابة الفعالة وتحقيق الأداء المهني الرفيع. مما يعزز ثقة أصحاب المصالح سالفي الذكر محلياً وإقليمياً ودوليا. ويوضح هذا التقرير مدى التزام البنك بأحكام وشروط حوكمة الشركات.

من أبرز ما تم في هذا الصدد خلال العام 2016م اعتماد مجلس إدارة البنك والجمعية العامة حسب الأحوال للتعديلات والتحديثات التي تمت على وثائق الحوكمة من لوائح وسياسات وأدلة، فضلاً عن الوثائق والسياسات المكملة لها بما يتفق مع أحدث القواعد الواردة بنظام الشركات ولائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية والمبادئ الرئيسة لحوكمة البنوك الصادر من مؤسسة النقد -التحديث الاول مارس 2014م- ، وغيرها من القواعد ذات الصلة، ويقوم المجلس ولجانه بشكل مستمر بمتابعة الادارة التنفيذية للتأكد من التزامها بتطبيق جميع ما نص عليه بتلك اللوائح والسياسات والقواعد بشكل دائم وفعال.

الالتزام بلائحة حوكمة الشركات

يعمل مجلس إدارة البنك وفقاً للائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية بتاريخ 2006/11/12م المعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية بتاريخ 2010/03/16م، بالإضافة إلى المبادئ الرئيسة لحكومة البنوك الصادر من مؤسسة النقد العربي السعودي - التحديث الاول مارس 2014م، وكذلك دليل الحوكمة لبنك البلاد وملحقه وسياساته وكافة وثائقه.

وقد التزم البنك بتطبيق كافة بنود لائحة حوكمة الشركات سالفة الذكر الصادرة من هيئة السوق المالية باستثناء البنود التالية:

المادة	الفقرة	الفقرة	اسباب عدم التطبيق
السادسة (حقوق التصويت)	د	يجب على المستثمرين من الأشخاص ذوي الصفة الاعتبارية الذين يتصرفون بالنيابة عن غيرهم – مثل صناديق الاستثمار الإفصاح عن سياساتهم في التصويت وتصويتهم الفعلي في تقاريرهم السنوية، وكذلك الإفصاح عن كيفية التعامل مع أي تضارب جوهري للمصالح قد يؤثر على ممارسة الحقوق الأساسية الخاصة باستثماراتهم.	لا تنطبق المادة على بنك البلاد اذ لا يمكن للبنك إلزام المستثمرين ذوي الصفة الاعتبارية بذلك
الثانية عشرة (تكوين مجلس الإدارة)	ط	لا يجوز للشخص ذوي الصفة الاعتبارية الذي يحق له بحسب نظام الشركة تعيين ممثلين له في مجلس الإدارة – التصويت على اختيار الأعضاء الآخرين في مجلس الإدارة	لا تنطبق المادة على بنك البلاد اذ لا يوجد اشخاص ذوي صفة اعتبارية

اقرارات مجلس الإدارة

إن مجلس إدارة البنك يؤكد ما يلي:

- أن سجلات الحسابات أعدت بالشكل الصحيح.
- أن نظام الرقابة الداخلية أعد على أسس سليمة و نفذ بفاعلية.
- أنه لا يوجد أي شك يذكر في قدرة البنك على مواصلة نشاطه.

تقرير مراجعو حسابات البنك

قدم مراجعو حسابات البنك تقرير مراجعة غير متحفظ حول القوائم المالية الموحدة للبنك عن العام المالي الحالي.

مراجعو الحسابات الخارجيون:

في اجتماع الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 04 رجب 1437هـ الموافق 11 أبريل 2016م، تم تعيين السادة/ مكتب برايس واتر هاوس كوبر ومكتب ارنست ويونغ وشركاهم كمراجعي حسابات خارجيين للبنك للعام المالي 2016م، أما بالنسبة للعام 2017م، فسوف يتم تعيين مراجعي الحسابات في اجتماع الجمعية العامة المقرر عقدها في مطلع الربع الثاني 2017م، بإذن الله.

فـي الختـام يتشـرف مجلـس الإدارة والرئيـس التنفيـذي وكافـة منسـوبي المجموعـة برفـع أسـمى آيـات الشـكر والتقديـر لمقـام خـادم الحرميـن الشـريفين الملـك سـلمان بـن عبدالعزيـز آل سـعود - حفظـه اللـه - وإلـى صاحـب السـمو الملكـي الأميـر محمـد بـن نايـف بـن عبدالعزيـز آل سـعود ولـي العهـد النائـب الاول لرئيـس مجلـس الـوزراء وزيـر الداخليـة- حفظـه اللـه – ، وإلـى صاحـب السـمو الملكـي الأميـر محمـد بـن سـلمان بـن عبدالعزيـز ولـي ولـي العهـد النائـب الثانـي لرئيـس مجلـس الـوزراء وزيـر الدفـاع حفظـه اللـه – والشـكر موصـول لـوزارة الماليـة ووزارة التجـارة والاسـتثمار ومؤسسـة النقـد العربـي السـعودي وهيئـة السـوق الماليـة لمـا يلقـاه قطـاع البنـوك والمؤسسـات الماليـة مـن عـون ودعـم وتشـجيع.

كمـا يسـر المجلـس أن يعـرب عـن شـكره وتقديـره لكافـة مسـاهمي البنـك وعملائـه علـى دعمهـم وثقتهـم الغاليـة. كمـا يشـكر سـفراء وسـفيرات البـلاد علـى جهدهـم الدائـب والمخلـص مـن أجـل تطويـر وتحسـين الأداء وتحقيـق أغـراض البنـك وأهدافـه المنشـودة.

بنك البلاد
Bank Albilad
بنك البلاد
Bank Albilad

برايس ووتر هاوس كوبرز

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي بنك البلاد الموقرين
(شركة مساهمة سعودية)

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية الموحدة لبنك البلاد ("البنك") والشركات التابعة له (يشار إليهم مجتمعين بـ"المجموعة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ والقوائم الموحدة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية الهامة والايضاحات التفسيرية الأخرى من (١) إلى (٣٩).

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة المرفقة ككل:

- تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا لمعايير المحاسبة للبنوك التجارية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية للتقارير المالية، و
- تتفق مع نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية وعقد تأسيس البنك فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقًا لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في "قسم مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وذلك وفقًا لقواعد آداب وسلوك المهنة الصادرة عن مجلس المعايير الدولية لآداب وسلوك المهنة للمحاسبين المهنيين وكذلك متطلبات آداب وسلوك المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما اننا التزمنا بمسؤوليتنا الأخلاقية الاخرى وفقًا لتلك القواعد والمتطلبات. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساسا لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية:

إن أمور المراجعة الرئيسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها أهمية بالغة أثناء مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا حولها، ولا نقدم رأياً منفصلا حول تلك الأمور. فيما يلي وصف لكل أمر من أمور المراجعة الرئيسية وكيفية معالجته:

pwc
برايس ووتر هاوس كوبرز

EY
نبني عالماً أفضل للعمل

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي بنك البلاد الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

أمور المراجعة الرئيسية

أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
الإنخفاض في التمويل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بلغ إجمالي التمويل ٣٧,٢ مليار ريال سعودي، جنب مقابله مخصص انخفاض في التمويل بمبلغ مليار ريال سعودي. (يشتمل هذا المخصص على مخصص انخفاض تمويل محدد ومخصص انخفاض مجنب على أساس المحفظة من خلال استخدام طرق التقويم). لقد اعتبرنا هذا الأمر من أمور المراجعة الرئيسية لأن المجموعة تقوم بتبني تقديرات معقدة وافتراضات لتحديد الانخفاض وتوقيت إثبات هذا الإنخفاض حيث أن الاثر المحتمل للانخفاض قد يكون جوهريا بالنسبة للقوائم المالية الموحدة ككل. وبشكل عام، يتضمن تحديد مخصص الانخفاض في التمويل ما يلي: o تحديد الأحداث التي أدت إلى الانخفاض والتقديرات المستخدمة في احتساب مخصص الانخفاض في التمويل لكل شركة على حده. o استخدام الافتراضات المتعلقة باحتساب الانخفاض في محفظة التمويل واستخدام النماذج لاحتساب تلك العمليات. o تقويم تعرض المجموعة لبعض قطاعات الأعمال المتأثرة بالأوضاع الاقتصادية. *يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية الهامة بالإيضاح (٣) حول القوائم المالية الموحدة، بشأن سياسة الانخفاض في التمويل والايضاح (٢) والذي يشتمل على الإفصاح عن التقديرات المحاسبية الهامة بشأن الانخفاض في التمويل وإلى الايضاح (٧) والذي يشتمل على الإفصاح عن الانخفاض في التمويل.*	قمنا بتقويم تصميم وتطبيق إجراءات الإدارة للرقابة على عملية تكوين ومراجعة كل من مخصص الانخفاض في التمويل المحدد ومخصص الانخفاض على أساس المحفظة كما قمنا باختبار فعالية الإجراءات الرئيسية على هذه العمليات. وقد تضمن هذا اختبار ما يلي: • الإجراءات الرقابية على مستوى المجموعة المتعلقة بعمليات التقويم بما في ذلك مراجعة ومتابعة طرق التقويم واعتماد الافتراضات من قبل الإدارة العليا ولجنة الائتمان بالمجموعة. • عينة من الإجراءات الرقابية على تحديد التمويل المنخفض وتحويل البيانات من الأنظمة الأساسية إلى طرق التقويم ومن مخرجات طرق التقويم إلى دفتر الأستاذ العام واحتساب مخصص الانخفاض. بالنسبة للانخفاض المحدد في التمويل، قمنا بالإجراءات التالية: • قمنا باختبار عينة من التمويل (بما في ذلك التمويل الذي لم يتم تحديده من قبل الإدارة بأنه محتمل الانخفاض في القيمة) وذلك لغرض تقويمنا فيما إذا وقعت أحداث الانخفاض وأن الانخفاض قد تم تحديده وتسجيله عند حدوثه. • أخذنا بالاعتبار الافتراضات المستخدمة بشأن تحديد الانخفاض في القيمة، بما في ذلك التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والاستردادات المقدرة (بما في ذلك الاستردادات من الضمانات المعنية)...الخ. • كما اخترنا عينة من التمويل الممنوح لقطاعات الأعمال التي تأثرت سلبًا بالأوضاع الاقتصادية لتقويم الانخفاض الذي أعدته الإدارة، بما في ذلك التمويل المصنف حاليًا كـ"تحت المراقبة" وكذلك التمويل المصنف كـ"عامل". بالنسبة لطرق تقويم الانخفاض على أساس المحفظة والمستخدمة من قبل المجموعة، قمنا بتقويم الاتي (على أساس العينة): • عملية استخراج البيانات التاريخية من الأنظمة المعنية. • الافتراضات المستخدمة من قبل الإدارة في طرق التقويم (بما في ذلك احتمال التعثر وتحليل المجموعة لعدد أيام التأخر في السداد). • عمليات الاحتساب ضمن طرق التقويم.

برايس ووتر هاوس كوبرز

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي بنك البلاد الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

أمور المراجعة الرئيسية (تتمة)

أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
الانخفاض في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، يوجد لدى المجموعة استثمارات متاحة للبيع بمبلغ ٣,١ مليار ريال سعودي. تشتمل الاستثمارات المتاحة للبيع على أسهم وصناديق استثمارية وصكوك تخضع لخطر الانخفاض في القيمة وذلك إما بسبب الأوضاع الحرجة السائدة في السوق و/ أو مشاكل السيولة التي تواجهها الجهات المصدرة. لتقويم الانخفاض في الأسهم، تقوم الإدارة بمراقبة التقلبات في أسعار الأسهم وتستخدم معايير الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر" في القيمة العادلة دون التكلفة كأساس لتحديد الانخفاض في القيمة. إن الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر" في القيمة العادلة دون التكلفة يعتبر دليلا موضوعيًا على الانخفاض في القيمة. إن تحديد فيما إذا كان الانخفاض "جوهريا" أو "مستمرا" يتطلب إبداء الأحكام. وللتأكد فيما إذا كان الانخفاض جوهري، يتم تقويم الانخفاض في القيمة العادلة مقابل التكلفة لأدوات الأسهم. وللتأكد فيما إذا كان الانخفاض مستمر، يتم تقويم الانخفاض مقابل الفترة التي تكون فيها القيمة العادلة لأدوات الأسهم دون التكلفة. بخصوص أدوات الدين مثل الصكوك، فإن الإدارة تعتبرها منخفضة القيمة عند وجود دليل يشير إلى وقوع تدهور في الموقف المالي للشركة المستثمر فيها أو أداء الصناعة أو القطاع، والتغيرات في التقنية، والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. لقد اعتبرنا هذا الأمر من أمور المراجعة الرئيسية لأن تقويم الانخفاض في القيمة يتطلب من الإدارة تبني تقديرات هامة، وأن الأثر المحتمل للانخفاض قد يكون جوهريًا بالنسبة للقوائم المالية الموحدة ككل. كما أن تحديد القيمة العادلة ضمن المستوى الثالث يتطلب إجراء تقديرات نظراً لعدم توفر البيانات السوقية. *يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية الهامة بالإيضاح (٣) حول القوائم المالية الموحدة، بشأن سياسة الانخفاض في الاستثمارات المتاحة للبيع والايضاح (٢) والذي يشتمل على الإفصاح عن التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة وإلى والايضاحين (٢٨) و(٢٩) بشأن الإفصاحات عن مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، على التوالي.*	قمنا بتقويم تصميم وتطبيق إجراءات الإدارة للرقابة على عمليات تحديد الانخفاض الجوهري أو المستمر في القيمة العادلة للأسهم و/ أو أي حالات تعثر بشأن الصكوك، كما قمنا باختبار فعالية الإجراءات الرئيسية على هذه العمليات. بخصوص الاستثمارات في الأسهم، قمنا بما يلي (على أساس العينة): o تقويم مدى ملائمة المعايير الموضوعة من قبل الإدارة لتحديد الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر" في قيمة الاستثمارات. o تقويم أسس تحديد التكلفة والقيمة العادلة للاستثمارات. o إختبار تكلفة الاستثمارات وعمليات التقويم، و o الأخذ بعين الاعتبار التقلبات/ التغيرات في أسعار الأسهم خلال فترة امتلاكها للتأكد فيما إذا تم الوفاء بمعايير الانخفاض "الجوهري" أو "المستمر". بالنسبة للصكوك، قمنا (على أساس العينة) بتقويم الملاءة الائتمانية للأطراف الأخرى بناء على معلومات السوق المتوفرة والتدفقات النقدية المستقبلية من الأدوات وذلك للأخذ بعين الاعتبار أي تعثرات بناءً على شروط وأحكام إصدار هذه الصكوك.

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي بنك البلاد الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

أمور المراجعة الرئيسية (تتمة)

أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
أتعاب الخدمات البنكية تقوم المجموعة باحتساب أتعاب إدارية مقدماً ومبالغ أخرى على التمويل الممنوح للأفراد والشركات، ويتم إثباتها ضمن دخل الأتعاب والعمولات. تعد هذه الأتعاب جزءاً لا يتجزأ من عملية إنشاء الأداة المالية ولذلك يجب إثباتها كتسوية على العائد الفعلي ضمن دخل التمويل. ونظرًا لكثرة عدد المعاملات والتي في معظمها غير جوهرية، فإنه يتم التسوية على العائد الفعلي من قبل الإدارة للأتعاب التي تتجاوز حدا أقصى معين. بالنسبة للمعاملات دون ذلك الحد، تقوم المجموعة، في نهاية كل فترة، بتقدير التسوية المحتملة والتي كان من المفترض إجراؤها فيما لو تم الاطفاء على أساس كل تمويل على حده ويتم إجراء التسوية إذا اعتبرت جوهرية. لقد اعتبرنا هذا الأمر من أمور المراجعة الرئيسية لأن استخدام الإدارة حد أقصى غير ملائم والأثر المحتمل لعدم إطفاء الأتعاب دون ذلك الحد الأقصى قد يؤثر على مبلغ الأتعاب والعمولات. *يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية الهامة بالإيضاح (٣) حول القوائم المالية الموحدة، بشأن السياسة الانخفاض في الاستثمارات المتاحة للبيع والإيضاح (٢) والذي يشتمل على الإفصاح عن التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة وإلى والايضاحين (٢٨) و(٢٩) بشأن الإفصاحات عن مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، على التوالي.* *يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية الهامة بالإيضاح (٣-ط) حول القوائم المالية الموحدة.*	لقد قمنا بإجراءات المراجعة التالية: قمنا بتقويم تصميم وتطبيق إجراءات الرقابة على عملية إجراء التسويات على العائد الفعلي للتمويل الذي تم استلام عمولته واستخدام الحد الأقصى بشكل متسق. كما قمنا باختبار فعالية الإجراءات الرئيسية على هذه العمليات. قمنا بتقويم مدى معقولية الحد الأقصى المعتمد من قبل المجموعة لإثبات دخل الأتعاب والعمولات. حصلنا على تقويم الإدارة لأثر استخدامها للحد الأقصى على أثبات دخل الأتعاب والعمولات: • قمنا (على أساس العينة) بتتبع البيانات التاريخية وبيانات السنة الحالية المستخدمة من قبل الإدارة مع المستندات الرئيسية. • قمنا بتقويم معقولية تقديرات الإدارة لأثر استخدام الحد الأقصى (والافتراضات المستخدمة في عمليات الاحتساب) عند اثبات دخل الأتعاب والعمولات.

برايس ووتر هاوس كوبرز

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي بنك البلاد الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

أمور المراجعة الرئيسية (تتمة)

أمر المراجعة الرئيسي	كيفية معالجة الأمر أثناء مراجعتنا
الزكاة تقوم المجموعة بتقديم إقراراتها الزكوية إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل ("الهيئة") على أساس سنوي. قامت الهيئة بإجراء الربوط للأعوام من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٤، ونتج عنها مطالبات زكوية إضافية هامة قدرها ٦٢٢,٥ مليون ريال سعودي. ويعود السبب في ذلك بشكل أساسي إلى قيام الهيئة باستبعاد بعض الاستثمارات طويلة الأجل وإضافة التمويل طويل الأجل. قامت المجموعة بالإعتراض على تفسير الهيئة وقدمت اعتراضات على مختلف مستويات لجان الاعتراض المتاحة. لم يتم إجراء الربط لعام ٢٠١٥. وبناءً على الربوط النهائية التي أجرتها الهيئة للأعوام من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٤، فإنه إذا ما تم استبعاد الاستثمارات طويلة الأجل وإضافة التمويل طويل الأجل إلى وعاء الزكاة، فإن ذلك سينتج عنه التعرض لمطالبات زكوية إضافية لعام ٢٠١٥. لم يتم الإفصاح عن المبالغ المحتملة لأي مطالبات زكوية إضافية في القوائم المالية الموحدة لاعتقاد الإدارة بأن مثل هذا الإفصاح يمكن أن يؤثر على موقف البنك بخصوص هذه المسألة. قامت الإدارة بإجراء التقديرات بخصوص هذه المسألة وحجم المطالبات الزكوية (ويتوقف ذلك على النتيجة المستقبلية للربوط التي تجريها الهيئة)، وبناءً على هذه التقديرات، تتوقع الإدارة بأن تكون نتيجة الاعتراض في صالحها. لقد اعتبرنا هذا من أمور المراجعة الرئيسية لأنه يتطلب من الإدارة إبداء تقديرات هامة ولأن المطالبات الإضافية للهيئة قد تكون جوهرية بالنسبة للقوائم المالية الموحدة ككل. *يرجى الرجوع إلى السياسات المحاسبية الهامة بالإيضاح (٣) حول القوائم المالية الموحدة، بشأن السياسة المحاسبية للزكاة الانخفاض في الاستثمارات المتاحة بالزكاة والايضاح (١٧-هـ) بشأن الإفصاحات المتعلقة بالزكاة.*	• لتقويم الوضع والنتيجة المحتملة لهذا الأمر، فقد اطلعنا على المراسلات التي تمت بين المجموعة والهيئة العامة للزكاة والدخل ومستشاري الزكاة لدى المجموعة لتحديد مبلغ المطالبات الإضافية الذي طالبت بها الهيئة. كما اطلعنا على خطابات الاعتراض للتأكد بأنه تم الاعتراض لدى لجان الاعتراض المعنية وتقويم حالة تلك الاعتراضات. • قمنا بعقد اجتماعات مع المكلفين بالحوكمة والإدارة العليا بالمجموعة للحصول على أحدث المعلومات المتعلقة بالزكاة ونتائج المراسلات مع لجان الاعتراض ذات العلاقة. • كما قمنا بالاستعانة بخبراء داخليين لدينا لتقويم مدى كفاية صافي التعرض المفصح عنه لسنوات الربوط ومدى ملائمة الأحكام التي أجرتها الإدارة بشأن الزكاة بناءً على الحقائق والظروف المحيطة بالمجموعة. • كما قمنا بتقويم مدى ملائمة الإفصاحات المدرجة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

برايس ووتر هاوس كوبرز

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي بنك البلاد الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

المعلومات الأخرى المدرجة في تقرير البنك السنوي لعام ٢٠١٦

إن الإدارة مسئولة عن المعلومات الأخرى المذكورة في تقريرها السنوي. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في تقرير البنك السنوي لعام ٢٠١٦، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجعي الحسابات حولها. من المتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مراجعي الحسابات هذا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، كما اننا لا ولن نبدي أي من أشكال التأكيدات حولها.

وفيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر أنها محرفة بشكل جوهري.

عندما نقرأ المعلومات الأخرى ويتبين لنا وجود أخطاء جوهرية، فإنه يتعين علينا ابلاغ المكلفين بالحوكمة بذلك.

مسئوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل وفقا لمعايير المحاسبة للبنوك تجارية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية وعقد تأسيس البنك، كما أن الإدارة مسؤولة عن أنظمة الرقابة الداخلية التي تراها ضرورية لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من أخطاء جوهرية، سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقويم مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية والإفصاح، وحسبما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

ان المكلفين بالحوكمة مسئولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية في المجموعة.

برايس ووتر هاوس كوبرز

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي بنك البلاد الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

مسئوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من اخطاء جوهرية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن المراجعة التي تم القيام بها وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية ستكشف دائماً عن أي خطأ جوهري عند وجوده. تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتُعد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان يتوقع بشكل معقول بأنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وكجزء من المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما قمنا بـ:

- تحديد وتقويم مخاطر وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجه عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لأن تكون أساسًا لإبداء رأينا. يعد خطر عدم اكتشاف أي خطأ جوهري ناتج عن الغش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقا للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية بالمجموعة.

- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- استنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وفقا لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما استنتجنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، وإذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار في أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية.

- تقويم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تظهر المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً عادلا.

pwc
برايس ووتر هاوس كوبرز

EY
نبني عالماً أفضل للعمل

تقرير مراجعي الحسابات المستقلين حول مراجعة القوائم المالية الموحدة
إلى السادة مساهمي بنك البلاد الموقرين
(شركة مساهمة سعودية) (تتمة)

مسئوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية الموحدة - تتمة

- الحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية ضمن المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. ونحن مسؤولون عن التوجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة للمجموعة. ونظل الجهة الوحيدة المسئولة عن رأينا في المراجعة.

سنقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة – من بين أمور أخرى – بشأن النطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في أنظمة الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

كما نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد بأننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، وابلاغهم بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يعتقد بأنها تؤثر بشكل معقول على استقلاليتنا، ووسائل الحماية ذات العلاقة، حيثما ينطبق ذلك.

ومن الأمور التي يتم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها أهمية بالغة أثناء مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، واعتبارها أمور مراجعة رئيسية. سنقوم بتبيان هذه الأمور في تقريرنا ما لم تحظر الأنظمة والقوانين الإفصاح العلني عن هذا الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر لا ينبغي الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب التبعات السلبية للإبلاغ والتي تفوق - بشكل معقول - المصلحة العامة من ذلك الإبلاغ.

إرنست ويونغ
محاسبون ومراجعون قانونيون
ص.ب ٢٧٣٢
الرياض ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية

عبدالعزيز عبدالرحمن السويلم
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٢٧٧

برايس ووتر هاوس كوبرز
محاسبون ومراجعون قانونيون
ص.ب ٨٢٨٢
الرياض ١١٤٨٢
المملكة العربية السعودية

عمر محمد السقا
محاسب قانوني - ترخيص رقم ٣٦٩

١ جمادى الثاني ١٤٣٨هـ
(٢٨ فبراير ٢٠١٧)

قائمة المركز المالي الموحدة

كما في 31 ديسمبر 2016 و2015

	إيضاحات	2016 بآلاف الريالات السعودية	2015 بآلاف الريالات السعودية
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	4	**4,528,825**	4,602,121
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، صافي	5	**7,950,844**	8,382,657
استثمارات، صافي	6	**3,080,945**	2,948,935
تمويل، صافي	7	**36,178,387**	34,254,623
ممتلكات ومعدات، صافي	8	**802,424**	792,084
استثمار عقاري	9	**1,000,000**	-
موجودات أخرى	10	**351,166**	239,990
إجمالي الموجودات		**53,892,591**	51,220,410

المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
أرصدة لمؤسسة النقد العربي السعودي		**2,006,214**	-
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	11	**996,391**	1,421,652
ودائع العملاء	12	**40,234,715**	42,179,460
صكوك	13	**2,007,047**	-
مطلوبات أخرى	14	**1,327,419**	1,177,059
إجمالي المطلوبات		**46,571,786**	44,778,171

حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك			
رأس المال	15	**6,000,000**	5,000,000
إحتياطي نظامي	16	**630,997**	961,066
إحتياطيات أخرى	18	**169,201**	(11,712)
أرباح مبقاة		**285,188**	591,317
توزيعات أرباح نقدية مقترحة		**300,000**	-
أسهم خزينة		**(113,207)**	(113,758)
احتياطي برنامج أسهم الموظفين	37	**8,720**	15,326
إجمالي حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك		**7,280,899**	6,442,239
حقوق الملكية غير المسيطرة		**39,906**	-
إجمالي حقوق الملكية		**7,320,805**	6,442,239
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية		**53,892,591**	51,220,410

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 الى رقم 39 جزءاً لايتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

	إيضاحات	2016 بآلاف الريالات السعودية	2015 بآلاف الريالات السعودية
الدخل			
الدخل من الموجودات الإستثمارية والتمويلية	20	**1,772,471**	1,238,839
العائد على الودائع والمطلوبات المالية	21	**(362,626)**	(76,445)
الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية، صافي		**1,409,845**	1,162,394
دخل أتعاب وعمولات، صافي	22	**816,720**	779,220
مكاسب تحويل عملات أجنبية، صافي		**311,175**	316,994
توزيعات أرباح		**6,805**	9,647
مكاسب/(خسائر) استثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة، صافي		**1,759**	(197)
دخل العمليات الأخرى	23	**47,506**	26,562
اجمالي دخل العمليات		**2,593,810**	2,294,620
المصاريف			
رواتب ومزايا الموظفين	24	**902,222**	853,106
إيجارات ومصاريف مباني		**250,461**	224,825
استهلاك	8	**96,327**	101,187
مصاريف عمومية وإدارية أخرى		**297,380**	235,278
مخصص انخفاض التمويل، صافي	7 (ب)	**191,214**	78,693
مخصص انخفاض الاستثمارات المتاحة للبيع	6 (ب)	**47,183**	13,108
إجمالي مصاريف العمليات		**1,784,787**	1,506,197
صافي دخل السنة		**809,023**	788,423
العائد إلى:			
مساهمي البنك		**807,723**	788,423
حقوق الملكية غير المُسيطرة		**1,300**	-
صافي دخل السنة		**809,023**	788,423
ربح السهم الأساسي والمخفض (العائد الى			
مساهمي البنك العاديين) (بالريال السعودي)	25	**1.35**	1.31

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 الى رقم 39 جزءاً لايتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الشامل الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

	إيضاحات	2016 بآلاف الريالات السعودية	2015 بآلاف الريالات السعودية
صافي دخل السنة			
بنود الدخل الشامل الآخرى:		**809,023**	788,423
بنود يمكن اعادة تدويرها إلى قائمة الدخل الموحدة في الفترات			
اللاحقة أو تم إعادة تدويرها في السنة الحالية			
- موجودات مالية متاحة للبيع	18		
• صافي التغيرات في القيمة العادلة		**(8,432)**	(47,795)
• صافي المبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة		**(1,759)**	197
• مخصص انخفاض الاستثمارات المتاحة للبيع		**47,183**	13,108
إجمالي الدخل (الخسارة) الشامل الأخرى		**36,992**	(34,490)
إجمالي الدخل الشامل للسنة العائد الى:		**846,015**	753,933
مساهمي البنك		**844,715**	753,933
الحصة غير المسيطرة		**1,300**	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة		**846,015**	753,933

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 الى رقم 39 جزءاً لايتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

2016

بآلاف الريالات السعودية

			العائد الى مساهمي البنك								
الرصيد في بداية السنة	إيضاح	رأس مال	احتياطي نظامي	احتياطات اخرى	أرباح مبقاة	توزيعات أرباح نقدية مقترحة	أسهم خزينة	برنامج أسهم الموظفين	الإجمالي	حقوق الملكية غير المسيطرة	أجمالي حقوق الملكية
التغيرات في حقوق الملكية للسنة		5,000,000	961,066	(11,712)	591,317	-	(113,758)	15,326	6,442,239		6,442,239
صافي التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات											
المتاحة للبيع				(8,432)					(8,432)		(8,432)
صافي المبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة				(1,759)					(1,759)		(1,759)
مخصص انخفاض الاستثمارات المتاحة للبيع				47,183					47,183		47,183
صافي الدخل المدرج مباشرة ضمن حقوق الملكية				36,992					36,992		36,992
صافي دخل السنة					807,723				807,723	1,300	809,023
إجمالي الدخل الشامل للسنة				36,992	807,723				844,715	1,300	846,015
توزيعات أرباح نقدية مقترحة	17				(300,000)	300,000					
إصدار اسهم مجانية	17	1,000,000	(532,000)		(468,000)						
أسهم الخزينة							551		551		551
إحتياطي برنامج اسهم الموظفين	37							(6,606)	(6,606)		(6,606)
الزكاة	19			143,921	(143,921)						
المحول للاحتياطي النظامي	16		201,931		(201,931)						
حقوق الملكية غير المُسيطرة الناتجة عن التوحيد										38,606	38,606
الرصيد في نهاية السنة		6,000,000	630,997	169,201	285,188	300,000	(113,207)	8,720	7,280,899	39,906	7,320,805

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 الى رقم 39 جزءاً لايتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

2015

بآلاف الريالات السعودية

			العائد الى مساهمي البنك								
الرصيد في بداية السنة	إيضاح	رأس مال	احتياطي نظامي	احتياطات اخرى	أرباح مبقاة	توزيعات أرباح نقدية مقترحة	أسهم خزينة	برنامج أسهم الموظفين	الإجمالي	حقوق الملكية غير المسيطرة	أجمالي حقوق الملكية
التغيرات في حقوق الملكية للسنة		4,000,000	768,403	22,778	1,195,557	-	(110,705)	15,320	5,891,353		5,891,353
صافي التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات											
المتاحة للبيع				(47,795)					(47,795)		(47,795)
صافي المبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة				197					197		197
مخصص انخفاض الاستثمارات المتاحة للبيع				13,108					13,108		13,108
صافي الدخل المدرج مباشرة ضمن حقوق الملكية				(34,490)					(34,490)		(34,490)
صافي دخل السنة					788,423				788,423		788,423
إجمالي الدخل الشامل للسنة				(34,490)	788,423				753,933		753,933
توزيعات أرباح نقدية	17				(200,000)				(200,000)		(200,000)
إصدار اسهم مجانية	17	1,000,000	(4,443)		(995,557)				-		-
أسهم الخزينة							(3,053)		(3,053)		(3,053)
إحتياطي برنامج اسهم الموظفين	37							6	6		6
الزكاة								-	-		-
المحول للاحتياطي النظامي	16		197,106		(197,106)						
حقوق الملكية غير المُسيطرة الناتجة عن التوحيد										-	
الرصيد في نهاية السنة		5,000,000	961,066	(11,712)	591,317	-	(113,758)	15,326	6,442,239	-	6,442,239

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 الى رقم 39 جزءاً لايتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015

الأنشطة التشغيلية:	إيضاحات	2016 بآلاف الريالات السعودية	2015 بآلاف الريالات السعودية
صافي دخل السنة		809,023	788,423
التعديلات لتسوية صافي الدخل إلى صافي النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية :			
(مكاسب) / خسائر إستثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة، صافي		(1,759)	197
مكاسب بيع ممتلكات و معدات، صافي		(917)	(66)
استهلاك	8	96,327	101,187
مخصص انخفاض التمويل، صافي	7 (ب)	191,214	78,693
مخصص انخفاض الاستثمارات المتاحة للبيع	6 (ب)	47,183	13,108
برنامج اسهم الموظفين		6,431	8,267
الربح من العمليات قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		1,147,502	989,809
صافي (الزيادة)/النقص في الموجودات التشغيلية:			
وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي		96,888	(150,244)
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق بعد تسعين يوما من تاريخ الاقتناء		828,154	772,331
مرابحات في بضائع مع مؤسسة النقد العربي السعودي تستحق بعد تسعين يوما من تاريخ الاقتناء		358,715	(1,102,066)
تمويل		(2,114,978)	(5,978,045)
موجودات أخرى		(111,176)	(51,335)
صافي الزيادة (النقص) في المطلوبات التشغيلية :			
أرصدة لمؤسسة النقد العربي السعودي		2,006,214	-
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		(425,261)	230,634
ودائع العملاء		(1,944,745)	5,455,718
مطلوبات أخرى		150,360	(246,742)
صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية		(8,327)	(79,940)
الأنشطة الاستثمارية :			
شراء إستثمارات لغير أغراض المتاجرة		(743,592)	(662,349)
المحصل من بيع إستثمارات مقتناة لغير أغراض المتاجرة		544,507	402,964
استثمار عقاري		(1,000,000)	
شراء ممتلكات ومعدات		(106,806)	(94,994)
المحصل من بيع ممتلكات ومعدات		1,055	158
صافي النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية		(1,304,836)	(354,221)
الأنشطة التمويلية:			
اصدار صكوك		2,007,047	-
شراء أسهم برنامج أسهم الموظفين		(12,486)	(11,314)
توزيعات ارباح مدفوعة	17	-	(200,000)
حقوق الملكية غير المُسيطرة		38,606	-
صافي النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة التمويلية		2,033,167	(211,314)
الزيادة / (النقص) في النقدية وما في حكمها		720,004	(645,475)
النقدية وما في حكمها في بداية السنة		8,066,276	8,711,751
النقدية وما في حكمها في نهاية السنة	26	8,786,280	8,066,276
الدخل المحصل من الموجودات الإستثمارية و التمويلية		1,697,624	1,182,807
العائد المدفوع على الودائع والمطلوبات المالية		348,648	74,474
معلومات إضافية غير نقدية:			
إجمالي بنود الدخل الشامل الآخرى		36,992	(34,490)
إصدار أسهم مجانية	17	1,000,000	1,000,000

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم 1 الى رقم 39 جزءاً لايتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

بنك البلاد
Bank Albilad
بنك البلاد
Bank Albilad

1. عام

أ) التأسيس والعمل

تأسس بنك البلاد ("البنك") كشركة مساهمة سعودية في المملكة العربية السعودية، وتم الترخيص بانشائه بموجب المرسوم الملكي رقم م/48 وتاريخ 21 رمضان 1425هـ (الموافق 4 نوفمبر 2004)، وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (258) وتاريخ 18 رمضان 1425هـ (الموافق 1 نوفمبر 2004). يعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم 1010208295 بتاريخ 10ربيع الأول 1426هـ (الموافق 19ابريل 2005) وعنوان المركز الرئيسي للبنك هو كما يلي:

بنك البلاد
ص. ب 140
الرياض 11411
المملكة العربية السعودية

1425
2004

تأسس بنك البلاد بتاريخ
21 رمضان 1425 هـ والموافق 4 نوفمبر 2004

تشمل هذه القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة، وهي/شركة البلاد للاستثمار وشركة البلاد العقارية وصندوق مكة للضيافة (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة"). إن كل من شركة البلاد للاستثمار و شركة البلاد العقارية هي شركات تابعة مملوكة بنسبة 100%من قبل البنك، بينما تمتلك المجموعة بنسبة 80% من صندوق مكة للضيافة وهو مدار من قبل شركة البلاد المالية. إن جميع الشركات التابعة تم تأسيسها في المملكة العربية السعودية.

تتمثل أغراض المجموعة في مزاولة جميع الأعمال المصرفية والتمويلية والإستثمارية من خلال منتجات وأدوات متنوعة متوافقة مع الشريعة الإسلامية وعقد تأسيس البنك واحكام نظام مراقبة البنوك. ويقوم البنك بتقديم هذه الخدمات من خلال 114 فرع بنكي في عام 2016م (مقارنة بـ 120 فرع بنكي في 2015م) إضافة إلى 176 مركز صرافة وحوالات (مقارنة بـ 171 مركز صرافة وحوالات في 2015م) في المملكة العربية السعودية.

2016
114 فرع بنكي

2016
176 مركز صرافة وحوالات (إنجاز)

ب) الهيئة الشرعية

أنشأ البنك هيئة شرعية ("الهيئة الشرعية") لضمان توافق جميع أعمال البنك مع أحكام أعتمادها و توجيهاتها.

2. أسس الإعداد

أ) بيان الالتزام

تعد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة للبنوك التجارية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية للتقارير المالية و التفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية. كما يعد البنك قوائمه المالية الموحدة لتتماشى مع متطلبات نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات في المملكة العربية السعودية وعقد تأسيس البنك.

ب) أسس القياس والعرض

تعد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات المتاحة للبيع، حيث يتم قياسها بالقيمة العادلة .

تقوم المجموعة بعرض قائمة المركز المالي الموحدة الخاصة بها على أساس السيولة. وقد تم تقديم تحليل بشأن عمليات الاسترداد أو السداد خلال 12 شهراً من تاريخ إعداد القوائم المالية (متداولة) ولأكثر من سنة بعد تاريخ إعداد القوائم المالية (غير متداولة) في الإيضاح 31.

ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

يتم عرض هذه القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي، والذي يعتبر العملة الرئيسية للبنك. يتم تقريب البيانات المالية المعروضة بالريال السعودي لأقرب ألف، مالم يذكر خلاف ذلك.

د) الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة

ان اعداد هذه القوائم المالية الموحدة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب استخدام بعض التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة والتى يمكن ان تؤثر على ارصدة الموجودات والمطلوبات المسجلة. كما يتطلب من الإدارة أن تقوم باستخدام تقديراتها حول عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم تقييم هذه التقديرات والافتراضات والأحكام بصورة مستمرة، استنادا الى الخبرات السابقة وبعض العوامل الاخرى، بما في ذلك الحصول على استشارات مهنية وتوقعات للاحداث المستقبلية والتي يعتقد انها معقولة وفقا للظروف. تتكون البنود الهامة التي تستخدم فيها الإدارة التقديرات والافتراضات او تلك التي تمارس فيها الاحكام مما يلي:

1- انخفاض خسائر التمويل:

تقوم المجموعة بمراجعة محفظة التمويل بهدف تقييم الانخفاض الخاص و الجماعي بشكل دوري. وحتى تتمكن المجموعة من تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل خسائر الانخفاض أم لا، فإن المجموعة تستخدم التقديرات والأحكام للتأكد فيما إذا كانت هنالك أية مؤشرات قابلة للملاحظة تدل على وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية التقديرية المستقبلية. وقد يشتمل الدليل على مؤشرات قابلة للملاحظة تؤدي إلى وجود تغير عكسي في وضع السداد من قبل مجموعة من المقترضين.
عند تقدير التدفقات النقدية، تقوم الإدارة باستخدام التقديرات المبنية على الخبرة السابقة للتمويل الذي يتسم بمخاطر ائتمانية مماثلة و دليل موضوعي على انخفاض مماثل لما هو موجود في المحفظة عند تقدير التدفقات النقدية. تتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة لتقييم مبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منتظم لتقليص أية اختلافات بين الخسائر المقدرة والفعلية.

2- قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة بتاريخ كل قائمة مركز مالي موحدة. القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع موجودات أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوبات بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. إن قياس القيمة العادلة مبني على افتراض أن معامله بيع الموجودات أو تحويل مطلوبات قد تمت إما:

- في السوق الرئيسية للموجودات أوالمطلوبات، أو
- في اكثر الاسواق ذات العوائد المقبولة والمتاحة للموجودات والمطلوبات، في حال عدم وجود سوق رئيسية.

يجب ان تكون السوق الرئيسية أو اكثر الاسواق ذات العوائد المقبولة متاحة للمجموعة. تقاس القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات بناء على الافتراضات التي يستخدمها المتعاملون في السوق عند تسعير الموجودات أوالمطلوبات وعلى افتراض بأنهم يسعون لتحقيق أفضل منفعة اقتصادية لهم .

تستخدم المجموعة طرق تسعير مناسبة وفقا للظروف، وتتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، وذلك بزيادة استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل المدخلات غير القابلة للملاحظة.

تصنف جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس بالقيمة العادلة أو تم الإفصاح عنها في القوائم المالية الموحدة ضمن التسلسل الهرمي ادناه للقيمة العادلة ، بناء على مدخلات المستوى الادنى الهام لقياس القيمة العادلة ككل :

1 **المستوى الأول** - الأسعار المتداولة في الاسواق المالية النشطة لنفس الموجودات والمطلوبات (بدون تعديل).

2 **المستوى الثاني** - طرق تقييم تعتبر مدخلات المستوى الادنى – الهامة لقياس القيمة العادلة - قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أوغير مباشرة.

3 **المستوى الثالث** - طرق تقييم تعتبر مدخلات المستوى الادنى – الهامة لقياس القيمة العادلة –غير قابلة للملاحظة.

3- تصنيف الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

تتبع المجموعة الارشادات المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم (39) عند تصنيف الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة او الممكن تحديدها والتي لها تاريخ استحقاق محدد كاستثمارات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق . وعند إجراء هذه الأحكام، تقوم المجموعة بتقويم نيتها ومقدرتها على الاحتفاظ بهذه الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق الا في بعض الظروف الخاصة - مثل بيعها بتاريخ قريب من تاريخ الاستحقاق او بمبلغ غير هام ، عندئذ يتعين على المجموعة اعاده تصنيف كافه الاستثمارات المقتناه حتى تاريخ الاستحقاق كاستثمارات متاحة للبيع.

4- الإنخفاض في قيمة الاستثمارت في الأسهم و الصكوك و الصناديق الإستثمارية المتاحة للبيع

تقوم المجموعة ، بتاريخ إعداد القوائم المالية بنهاية كل فترة محاسبية، بممارسة الأحكام عند مراجعة الإنخفاض في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع. ويشمل ذلك التأكد فيما إذا كان الإنخفاض الجوهري أو المستمر في القيمة العادلة للاستثمار يقل عن التكلفة. يتم إبداء التقدير للتأكد فيما إذا كان الإنخفاض في القيمة العادلة للاستثمارات "جوهري" أو "مستمر". وعند إجراء التقييم للتأكد فيما إذا كان الانخفاض جوهرياً، فيتم تقييم الانخفاض في القيمة العادلة مقابل التكلفة الأصلية بتاريخ الاثبات الأولي. وعند إجراء التقييم للتأكد فيما إذا كان الانخفاض مستمراً، فإنه يتم تقييم الانخفاض مقابل الفترة التي تكون فيها القيمة العادلة دون التكلفة الأصلية بتاريخ الإثبات الأولي.
وعند إجراء التقديرات، تقوم المجموعة بتقويم، من بين عوامل أخرى، التغير العادي في أسعار الاستثمارات، وتدهور المركز المالي للجهة المستثمر فيها، وأداء الصناعة والقطاع، والتغيرات في التقنية، والتدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية والتمويلية.
تقوم المجموعة بمراجعة الاستثمارات في الصكوك المصنفة كمتاحة للبيع بتاريخ إعداد القوائم المالية بنهاية كل فترة محاسبية للتأكد من وجود انخفاض من عدمه في قيمتها. ويتطلب ذلك إبداء تقديرات مماثلة لتلك المتبعة بشأن تقويم تمويل الشركات بصورة فردية.

5- تحديد السيطرة على الشركات المستثمر فيها

تخضع مؤشرات السيطرة المذكورة بالإيضاح رقم 3(ب) لأحكام الإدارة والتي يمكن ان يكون لها تأثير هام على حصة المجموعة بالصناديق الاستثمارية.
تعمل المجموعة كمدير للعديد من صناديق الإستثمار. إن تحديد امكانية ممارسة المجموعة سيطرة على صندوق استثماري يتم عادة بالتركيز على تقييم اجمالي المصالح الاقتصادية للمجموعة في الصندوق (و التي تتكون من أي عمولة مسجلة و اتعاب إدارة متوقعة) و حقوق المستثمرين في إقالة مدير الصندوق. و نتيجة لذلك ، فإن المجموعة تعمل كوكيل للمستثمرين في جميع الحالات وبالتالي لم يتم توحيد هذه الصناديق باستثناء صندوق مكة للضيافة الذي تبين للمجموعة أنها تسيطر عليه (لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى الإيضاح 1(أ)).

6- مخصصات الالتزامات والرسوم

تستلم المجموعة مطالبات قانونية ضدها خلال دورة أعمالها العادية. وعند عمل المخصصات، قامت الادارة بإجراء التقديرات بشأن احتمال تجنيب مخصص لقاء المطالبات. إن تاريخ إنتهاء المطالبات القانونية والمبلغ المراد دفعه غير مؤكد. ان التوقيت والتكلفة تعتمد في النهاية على الاجراءات النظامية المتبعة.

7- أتعاب الخدمات المالية

قامت الادارة بتحديد مستويات بغرض اثبات اتعاب تسيير التمويلات كتعديل لمعدل العائد الفعلي. لا يتم رسملة المبالغ دون تلك المستويات حيث أنه ليس لها أثر جوهري.

3. ملخص لأهم السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة موضحة أدناه:

أ) التغيرات في السياسات المحاسبية

تتوافق السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة مع تلك السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 فيما عدا اتباع المعايير الجديدة التالية والتعديلات على المعايير الحالية و التفسيرات الجديدة الموضحة ادناه والتي ليس لها أثر هام على القوائم المالية الموحدة للمجموعة للفترة الحالية أو الفترة السابقة، ويتوقع أن يكون لها أثر غير هام على الفترات المستقبلية:

- **تعديلات على المعايير الحالية**

- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) – القوائم المالية الموحدة، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) الافصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28): الاستثمارات في الشركات الزميلة
تطبق المعايير على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1يناير 2016، وتتناول ثلاثة أمور نشأت عند تطبيق الاستثناء المتعلق بالمنشآت الاستثمارية المذكور في المعيار الدولي الخاص بالتقارير المالية رقم (10) توضح التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10) بأن الاعفاء من العرض في القوائم المالية الموحدة ينطبق على المنشأة الأم التي تعتبر شركة تابعة لمنشأة استثمارية وذلك في حالة قيام المنشأة الاستثمارية بقياس الشركات التابعة بالقيمة العادلة. إضافة إلى ذلك، يتم فقط توحيد الشركة التابعة لمنشأة استثمارية التي لا تعتبر نفسها منشأة استثمارية وتقدم خدمات إسناد للمنشأة المستثمرة. يتم قياس كافة الشركات التابعة الأخرى لمنشأة استثمارية بالقيمة العادلة. تسمح التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (28) للمستثمر – عند استخدام طريقة حقوق الملكية – الابقاء على قياس القيمة العادلة المطبق من قبل الشركة الزميلة أو المشروع المشترك للمنشأة المستثمرة على حصتها في الشركات التابعة.

- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11) - الترتيبات المشتركة
تطبق التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1يناير 2016، وتتطلب من المنشأة التي تقوم بالاستحواذ على حصص في عملية مشتركة التي يعتبر فيها نشاط العملية المشتركة كـ "نشاطً تجاريً"،بأن تطبق بقدر حصتها كافة المبادئ التي نص عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) - عمليات تجميع الأعمال، وكذلك متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى التي لا تتعارض مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11) - الترتيبات المشتركة. إضافة إلى ذلك، يتعين على المنشآت الافصاح عن المعلومات التي يطلبها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) والمعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى بالمتعلقة بعمليات تجميع الأعمال. كما تنطبق التعديلات عند قيام منشأة ما بتأسيس عملية مشتركة وذلك فقط في حالة المساهمة بأي نشاط تجاري حالي من قبل أحد الأطراف في العملية المشتركة عند تأسيسها. إضافة إلى ذلك، توضح التعديلات بأنه فيما يتعلق بالاستحواذ على حصة إضافية في عملية مشتركة ما يشكل فيها نشاط العملية المشتركة "نشاط تجاري"، فإنه لا يعاد قياس الحصة السابقة المملوكة في العملية المشتركة وذلك في حالة إحتفاظ المشغل المشترك بالسيطرة المشتركة.

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1)- عرض القوائم المالية
تطبق التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1يناير 2016، وتوضح متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الحالية فيما يتعلق بـ:

- المتطلبات المتعلقة بالأهمية النسبية المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم (1)
- يجوز فصل بنود محددة في قوائم الربح أو الخسارة، والدخل الشامل الآخر، وقائمة المركز المالي.
- لدى المنشآت المرونة في ترتيب عرض الايضاحات حول القوائم المالية.
- يجب عرض الحصة في الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي يتم المحاسبة عنها وفقاً لطريقة حقوق الملكية بشكل إجمالي وكبند مستقل، ويتم التصنيف بين البنود التي تم أو لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الربح أو الخسارة.

كما توضح التعديلات المتطلبات التي يتم تطبيقها عند عرض المجاميع الفردية الإضافية في قائمة المركز المالي أو قائمة الربح أو الخسارة وقائمة ("قوائم") الدخل الشامل الآخر

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16)- الممتلكات والآلات والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38)- الموجودات غير الملموسة
تطبق التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1يناير 2016، وأنها تقيد استخدام نسبة الايرادات الناتجة على إجمالي الايرادات التي يتوقع أن تنتج من أجل استهلاك الممتلكات والآلات والمعدات وأنه، في ظروف محدودة جداً، يجوز استخدامها في إطفاء الموجودات غير الملموسة.

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (27)- القوائم المالية المستقلة
تطبق التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1يناير 2016، وتسمح للمنشأة إتباع طريقة حقوق الملكية المذكورة في معيار المحاسبة الدولي رقم (28) عند المحاسبة في قوائمها المالية المستقلة عن الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة.

- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية للأعوام من 2012 – 2014. تطبق التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1يناير 2016 ، وفيما يلي ملخصاً بهذه التعديلات:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (5) : الموجودات غير المتداولة المعدة للبيع والعمليات المتوقفة تم تعديل المعيار ليوضح بأن التحول عن اتباع أحد طرق الاستبعاد إلى أخرى لا تعتبر خطة جديدة للاستبعاد، بل استمراراً للخطة الأصلية وعليه ، لا يوجد توقف عن اتباع المتطلبات المنصوص عليها في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (5).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) :الأدوات المالية: الإفصاحات تم تعديل المعيار ليوضح بأن عقود الخدمات التي تشتمل على أتعاب يمكن أن تشكل إرتباطا مستمراً مع الأصل المالي. يجب تقويم طبيعة الأتعاب والترتيب، وذلك للتأكد فيما إذا كانت الإفصاحات مطلوبة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) ، وأنه يجب إجراء التقويم بأثر رجعي. كما تم تعديل المعيار ليوضح بأن متطلبات الافصاح عن المقاصة لا تنطبق على القوائم المالية المرحلية الموجزة ما لم تقدم هذه الإفصاحات تحديثاً هاماً عن المعلومات الواردة في آخر تقرير سنوي.
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (19): مزايا الموظفين توضح التعديلات بأنه يجب تقويم مدى عمق سوق سندات الشركات ذات الجودة العالية على أساس العملة المسجل بها الالتزام، بدلاً من البلد التي وقع فيه الالتزام. وفي حالة عدم وجود مثل هذا السوق لسندات الشركات ذات الجودة العالية بتلك العملة، فإنه يتم استخدام أسعار السندات الحكومية.

ب) أسس توحيد القوائم المالية الموحدة

تشتمل هذة القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك والشركات التابعة. يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك بإستخدام سياسات محاسبية مماثلة.

الشركات التابعة هي المنشآت التي تسيطر عليها المجموعة. تسيطر المجموعة على منشأة ما عندما تتعرض بشأنها ولديها حقوق في الحصول على عوائد مختلفة من علاقتها بالشركة المستثمرة فيها ولديها المقدرة على التأثير على العائدات من خلال ممارسة سلطاتها على الشركة المستثمرة فيها. توحد القوائم المالية للشركات التابعة في القوائم المالية الموحدة اعتبارا من تاريخ انتقال السيطرة على تلك الشركات ويتم التوقف عن التوحيد اعتبارا من تاريخ التخلي عن ممارسة مثل هذه السيطرة.
يمتلك البنك كامل الحصص في شركه البلاد للاستثمار وشركه البلاد العقارية وتأسستا في المملكة العربية السعودية بينما تمتلك المجموعة 80% من صندوق مكة للضيافة وهو مدار من قبل شركة البلاد للاستثمار.
يتمثل النشاط الرئيسي لشركة البلاد للاستثمار في تقديم خدمات التداول، والإدارة، والترتيب، والمشورة، وحفظ الأوراق المالية وفقا لنظام هيئة السوق المالية.

يتمثل النشاط الرئيسي لشركة البلاد العقارية في حفظ الموجودات والمقدمة كضمانات من عملاء البنك.
يتمثل النشاط الرئيسي لصندوق مكة للضيافة على تزويد المستثمرين بتوزيعات الأرباح ونمو رأس المال على فترة المدى المتوسط والطويل عن طريق القيام ببيع وشراء العقارات في مكة المكرمة.
تم اعداد هذه القوائم المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية مماثلة وطرق تقييم للمعاملات والأحداث الاخرى وفق ظروف مماثلة.

وبشكل خاص, تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها وذلك فقط عندما:

1. تكون لديها القدرة على التحكم في الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق الحالية التي تمنحها المسئولية الحالية للقيام بأعمال التوجيه والإشراف على نشاطات الشركة المستثمر فيها).
2. تكون معرضة لمخاطر أو لديها حقوق في العوائد المتغيرة من إرتباطها بالشركة المستثمر فيها.
3. تكون لديها القدرة على إستخدام سلطاتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على عوائدها.

وفي الحالات التي تكون فيها حقوق المجموعة أقل من أغلبية التصويت أو ما يعادلها من الحقوق في الشركة المستثمر فيها, عندئذ تنظر المجموعة في الحقائق والظروف ذات العلاقة عند تقدير مدى السيطرة على الشركة المستثمر فيها, ويشمل ذلك:

1. الترتيبات التعاقدية مع ذوي أحقية التصويت الآخرين في الشركة المستثمر فيها.
2. الحقوق الناشئة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى.
3. حقوق تصويت المجموعة وحقوق التصويت المتوقعة الممنوحة بموجب أدوات حقوق الملكية مثل الأسهم.

تقوم المجموعة بإعادة التقدير فيما إذا كانت تسيطر على الشركة المستثمر فيها أم لا وذلك عندما تشير الحقائق إلى وجود تغير في عنصر واحد أو أكثر من الثلاثة عناصر المتعلقة بالسيطرة. يبدأ توحيد الشركات التابعة اعتباراً من إنتقال السيطرة على الشركة التابعة إلى المجموعة ويتم التوقف عن ذلك عند فقدان المجموعة المسيطرة على الشركة التابعة. تدرج موجودات ومطلوبات وإيرادات ومصاريف الشركة التابعة المشتراه أو المستبعدة خلال السنة في قائمة الدخل الشامل اعتباراً من تاريخ سيطرة المجموعة ولحين التوقف عن ممارسة السيطرة على الشركة التابعة.
تمثل حقوق الملكية غير المسيطرة جزء من صافي الدخل (الخسارة) وصافي موجودات الشركة التابعة غير المملوكة - سواءً بشكل مباشرة أو غير مباشرة - من قبل البنك في صندوق مكة للضيافة, ويتم عرضها بشكل منفصل في قائمة الدخل الموحدة وضمن حقوق الملكية في قائمة المركز المالي الموحدة وذلك بصورة مستقلة عن حقوق الملكية العائدة لمساهمي البنك. يتم توزيع أية خسائر تتعلق بحقوق الملكية غير المسيطرة في أي شركة تابعة على حقوق الملكية غير المسيطرة حتى لو أدى ذلك إلى أن يكون رصيدها عجز.

يتم اعتبار معاملات حقوق الملكية غير المسيطرة والتي لا ينتج عنها فقدان السيطرة كعمليات حقوق ملكية، أي كعملية مع الملاك بصفتهم ملاكا. ويسجل في حقوق الملكية الفرق بين القيمة العادلة للعوض المدفوع والحصة المشتراة المقتناة بالقيمة العادلة لصافي موجودات الشركة التابعة، وكذلك يُسجل في حقوق الملكية أرباح أو خسائر استبعاد حقوق الملكية غير المسيطرة.

يتم لاحقا تسوية حقوق الملكية غير المسيطرة بحصة المجموعة في التغيرات في حقوق ملكية الشركة التابعة بعد تاريخ الاستحواذ.
يتم حذف كافة الأرصدة المتداخلة والإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات بين شركات المجموعة بالكامل عند إعداد هذه القوائم المالية الموحدة. تحذف الخسائر غير المحققة بنفس الطريقة التي تتم بها الأرباح غير المحققة, ولكن فقط بقدر عدم وجود دليل على الانخفاض في القيمة.

ت) تاريخ التداول

يتم مبدئيا إثبات و التوقف عن إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة . تتطلب العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية أن يتم تسليم تلك الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو العرف السائد في السوق.
يتم اثبات جميع الموجودات و المطلوبات المالية الاخرى بتاريخ التداول، أي التاريخ والذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

ث) العملات الأجنبية

يتم عرض القوائم المالية الموحدة للمجموعة بالريال السعودي، وهو أيضاً العملة الوظيفية للبنك.

تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية الى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة بتاريخ إجراء تلك المعاملات. كما تحول أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة الى الريال السعودي بأسعار التحويل السائدة بتاريخ اعداد القوائم المالية الموحدة.
تقيد المكاسب و الخسائر المحققة وغير المحققة عن عمليات تحويل العملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة.

ج) مقاصة الادوات المالية

تتم مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويدرج الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة عند وجود حق نظامي ملزم وعندما يكون لدى المجموعة نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آن واحد.

لا يتم اجراء مقاصة للإيرادات والمصاريف في قائمة الدخل الموحدة مالم يطلب أو يسمح به أي معيار محاسبي أو التفسيرات وكما هو مبين في السياسات المحاسبية للمجموعة.

ح) الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى

يتم، في الأصل، قياس الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى بالقيمة العادلة وبعد ذلك تقاس بالتكلفة المطفأة.

خ) الاستثمارات

يتم، في الأصل، إثبات كافة السندات الإستثمارية بالقيمة العادلة والتي تمثل المبلغ المدفوع، شاملة مصاريف الشراء المتعلقة بالإستثمارات باستثناء الاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل. لا يتم إضافة تكاليف المعاملات، إن وجدت، إلى قياس القيمة العادلة عند الاثبات الأولي للاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل.
تطفأ العلاوة والخصم على أساس العائد الفعلي، وتدرج في قائمة الدخل الموحدة.
تحدد القيمة العادلة للسندات التي يتم تداولها في الأسواق المالية النظامية على أساس الأسعار المتداولة بالسوق عند إنتهاء العمل في تاريخ إعداد القوائم المالية. تحدد القيمة العادلة للموجودات المداره والإستثمارات في الصناديق الإستثمارية على أساس صافي قيمة الموجودات المعلنة والذي يقارب القيمة العادلة.
تحدد القيمة العادلة للسندات غير المتداولة بالسوق، وذلك بإجراء تقدير مناسب للقيمة العادلة على أساس القيمة السوقية الحالية للأدوات الأخرى المشابهة لها تقريباً، أو على أساس التدفقات النقدية المتوقعة أو على أساس ما يخص تلك السندات من صافي الموجودات ذات الصلة. وفي حالة عدم إمكانية تحديد القيمة العادلة من الأسواق المالية النشطة، فإنه يتم إثباتها بالتكلفة.
وبعد الإثبات الأولي لمختلف فئات السندات الإستثمارية، يسمح بإجراء أية تحويلات لاحقة بين فئات الإستثمار المختلفة، وذلك في حالة الوفاء ببعض الشروط. تحدد كل فئة من الاستثمارات المختلفة عند نهاية الفترة المالية التالية وفقاً للأسس المبينة في الفقرات التالية:

1- الإستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل

تصنف الإستثمارات ضمن هذه الفئة كـ "إستثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة" أو "إستثمارات مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل"عند الاثبات الأولي لها. يتم شراء الإستثمارات المصنفة كـ" إستثمارات مقتناه لأغراض المتاجرة " بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء لمدد قصيرة الأجل، وتقيد في قائمة المركز المالي الموحدة بالقيمة العادلة. تدرج التغيرات في القيمة العادلة في دخل / خسارة المتاجرة، صافي.
تصنف الإستثمارات كـ "إستثمارات مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل" من قبل الإدارة في حالة الوفاء بالمعايير والأسس المذكورة في معيار المحاسبة الدولي (39)، (فيما عدا إستثمارات الأسهم غير المتداولة في سوق مالي نشط والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق به).
تقيد الإستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة المركز المالي الموحدة بالقيمة العادلة، ويتم إدراج أية تغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة للسنة التي تنشأ فيها تلك التغيرات. لا تضاف تكاليف المعاملات، إن وجدت، إلى قياس القيمة العادلة عند الإثبات الأولي للإستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل. يتم إثبات الدخل من التمويل والاستثمارات، وتوزيعات الأرباح عن الموجودات المالية المدرجة في قيمتها العادلة في قائمة الدخل كـ "دخل المتاجرة" أو "دخل من الأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل" في قائمة الدخل الموحدة.

إعادة التصنيف
لا يتم إعادة تصنيف الاستثمارات المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل بعد الاثبات الأولي لها بإستثناء الأدوات المالية المدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل غير المشتقة، وعدا تلك المصنفة كاستثمارات مدرجة قيمتها العادلة في قائمة الدخل عند الاثبات الأولي لها حيث يجوز إعادة تصنيفها من تلك الفئة (أي تجارية) في حالة عدم اقتناءها بهدف بيعها أو إعادة شرائها خلال فترة وجيزة، والوفاء بالشروط التالية:

• في حالة وفاء الأصل المالي بشروط تعريف التمويل والذمم المدينة، عندما لم يعد مطلوباً إعادة تصنيف الموجودات المالية كمقتناه لأغراض المتاجرة عند الاثبات الأولي لها، فإنه يجوز إعادة تصنيفها عند وجود النية والمقدرة لدى المنشأة على الاحتفاظ بالموجودات المالية في المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق.
• في حالة عدم وفاء الأصل المالي بشروط تعريف التمويل والذمم المدينة، فإنه يجوز إعادة تصنيفه خارج فئة الاستثمارات المقتناه لأغراض المتاجرة وذلك في حالات "نادرة" فقط.

2- الإستثمارات المتاحة للبيع

الإستثمارات المتاحة للبيع عبارة عن أسهم وصكوك و صناديق الاستثمار لم يتم تصنيفها كإستثمارات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق أو تمويل أو استثمارات مدرجة قيمتها العادلة من قائمة الدخل، وتعتزم المجموعة الإحتفاظ بها لمدة غير محددة، والتي يمكن بيعها للوفاء بمتطلبات السيولة أو لمواجهة التغيرات في معدلات الأرباح، أو أسعار تحويل العملات الأجنبية، أسعار الأسهم.
يتم، في الأصل، إثبات الإستثمارات المصنفة كـ "إستثمارات متاحة للبيع" بالقيمة العادلة شاملة تكاليف المعاملات العرضية المتعلقة بها مباشرة، وتقاس لاحقاً بالقيمة العادلة باستثناء الأسهم غير المتداولة التي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بشكل موثوق به حيث يتم قيدها بالتكلفة. تدرج الأرباح أو الخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في قيمتها العادلة مباشرة في الدخل الشامل الآخر لحين إنتفاء أسباب إثبات تلك الإستثمارات أو انخفاض قيمتها، وعندئذ يتم إظهار الربح أو الخسارة المتراكمة – المثبتة سابقاً ضمن الدخل الشامل الآخر - في قائمة الدخل الموحدة.
يتم إثبات الدخل من الاستثمارات والتمويل في قائمة الدخل الموحدة على أساس العائد الفعلي. يتم إثبات توزيعات الأرباح في قائمة الدخل الموحدة عندما تستحق المجموعة توزيعات الأرباح. يتم إثبات أرباح أو خسائر الصرف الأجنبي من استثمارات سندات الدين المتاحة للبيع في قائمة الدخل الموحدة.
يجوز إعادة تصنيف السندات المتاحة للبيع إلى "الاستثمارات الأخرى المقتناه بالتكلفة المطفأة" في حالة الوفاء بشروط تعريف "الاستثمارات الأخرى المقتناه بالتكلفة المطفأة"، وعند وجود النية والمقدرة لدى المجموعة على الاحتفاظ بالموجودات المالية في المستقبل المنظور أو حتى تاريخ استحقاقها.

3- الإستثمارات المقتناة حتى تاريخ الإستحقاق

تصنف الإستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها ولها تاريخ إستحقاق محدد والتي تستطيع المجموعة ولديها النية الإيجابية والمقدرة على اقتنائها حتى تاريخ إستحقاقها كإستثمارات مقتناه حتى تاريخ الإستحقاق. يتم، في الأصل، إثبات الاستثمارات المقتناه حتى تاريخ الاستحقاق بالقيمة العادلة شاملة تكاليف المعاملات المباشرة والعرضية، وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص الإنخفاض في قيمتها. يتم حساب التكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الإعتبار الخصم أو العلاوة عند الشراء باستخدام معدل العائد الفعلي، وتدرج أية مكاسب أو خسائر ناجمة عن هذه الإستثمارات في قائمة الدخل الموحدة عند إنتفاء أسباب إثبات تلك الإستثمارات أو إنخفاض قيمتها.

إن الإستثمارات المصنفة كـ " مقتناه حتى تاريخ الإستحقاق"، لا يمكن عادة بيعها أو إعادة تصنيفها – دون أن تتأثر مقدرة المجموعة على إستخدام هذا التصنيف.
إن عمليات البيع أو إعادة التصنيف التي تتم في أي من الظروف التالية لن تؤثر على مقدرة المجموعة على استخدام هذا التصنيف.
• عمليات البيع أو التصنيف التي تتم بتاريخ قريب لتاريخ الاستحقاق، وأن التغيرات في أسعار العمولات السائدة في السوق لن يكون لها أثر هام على القيمة العادلة.
• عمليات البيع أو إعادة التصنيف بعد قيام المجموعة بتحصيل المبلغ الأصلي للأصل بالكامل.
• عمليات البيع أو إعادة التصنيف المتعلقة بأحداث معزولة غير مكررة تقع خارج نطاق سيطرة المجموعة والتي لا يمكن توقعها بشكل معقول.

4- الاستثمارات الأخرى المقتناه بالتكلفة المطفأة

تصنف الإستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها وغير المتداولة في سوق مالي نشط كـ " إستثمارات أخرى مقتناه بالتكلفة المطفأة". تظهر هذه الاستثمارات بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي، ناقصاً مخصص الإنخفاض في قيمتها. تدرج أية مكاسب أو خسائر ناجمة عن هذه الإستثمارات في قائمة الدخل الموحدة عند إنتفاء أسباب إثبات تلك الإستثمارات أو انخفاض قيمتها.

د) التمويل

يتكون التمويل من البيع بالآجل والبيع بالتقسيط والمشاركة والإجارة الصادرة أو المشتراه من قبل المجموعة ، ويتم في الأصل إثباتها بالقيمة العادلة متضمنة مصاريف الإقتناء وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة ناقصا أي مبالغ مشطوبة ومخصص الانخفاض في القيمة، إن وجد. يتم اثبات التمويل عندما يتم دفع النقد إلى المقترضين ويتم التوقف عن اثباته عندما يقوم العملاء بسداد التزاماتهم أو عندما يتم بيع التمويل أو شطبه أو عند تحويل كافة المنافع والمخاطر المصاحبة للملكية.

- **البيع الآجل والبيع بالتقسيط:** يمثل عقد تمويلي مبني على المرابحة والذي تقوم المجموعة من خلاله بشراء بضاعة أو أصل ثم بيعه للعميل بناءً على وعد منه بالشراء. يتكون سعر البيع من التكلفة زائداً هامش ربح متفق عليه. إن البيع الآجل هو منتج مخصص لتمويل الشركات بينما منتج البيع بالتقسيط مخصص لتمويل الأفراد.
- **إجارة منتهية بالتمليك:** هو اتفاق تكون المجموعة فيه مؤجراً، وتقوم بموجبة بشراء أو إنشاء الأصل المؤجر طبقا لطلب ومواصفات العميل (المستأجر) بناءً على وعد منه باستئجار الأصل لمدة معينة متفق عليها. ويمكن إنهاء عقد الإجارة بتحويل ملكية الأصل المستأجر إلى المستأجر بعد إنقضاء فترة التأجير.
- **المشاركة:** هو اتفاق بين المجموعة والعميل للمشاركة للقيام بمشروع استثماري معين أو تملك عقار معين ينتهي بامتلاك العميل لكامل الاستثمار أوالعقار، ويتم تقاسم الربح أو الخسارة حسب بنود الاتفاق.

ذ) انخفاض قيمة الموجودات المالية

1- التمويل والاستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة

يتم، بتاريخ اعداد القوائم المالية، إجراء تقييم لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود إنخفاض في قيمة أصل ما أو مجموعة من الموجودات المالية. وفي حالة وجود مثل هذا الدليل، تحدد القيمة المقدرة القابلة للاسترداد لذلك الأصل، ويتم إثبات أية خسائر ناجمة عن ذلك الانخفاض بالتغيرات في قيمتها الدفترية على أساس صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

تقوم المجموعة بالتأكد من وجود دليل على وقوع انخفاض في التمويل والاستثمارات المقتناه بالتكلفة المطفأة على أساس الأصل بشكل خاص أو بشكل جماعي.

إذا كانت الموجودات المالية غير قابلة للتحصيل، فإنه يتم شطبها من مخصص إنخفاض القيمة أو بتحميلها مباشرة على قائمة الدخل الموحدة. لا يتم شطب الموجودات المالية إلا بعد استنفاذ كافة وسائل التحصيل الممكنة وبعد تحديد مبلغ الخسارة.

وإذا ما حدث لاحقاً إنخفاض في مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة وأن هذا الانخفاض يعود بشكل موضوعي إلى حدث وقع بعد إثبات إنخفاض القيمة (مثلاً تحسن في درجة التصنيف الائتماني للمدين)، عندئذ يتم عكس قيد مبلغ الخسارة الذي تم إثباته سابقاً وذلك عن طريق تسوية حساب مخصص الانخفاض. يتم إثبات عكس القيد في قائمة الدخل الموحدة تحت بند مخصص انخفاض التمويل.

إن التمويل الذي يتم إعادة التفاوض حول شروطه لا يعتبر متأخر السداد، ولكن تتم معاملته كتمويل جديد. توضع سياسات وإجراءات إعادة الجدولة وفقاً لمؤشرات أو مقاييس تشير إلى أن عملية السداد ستستمر في الغالب. ويستمر تقييم إنخفاض قيمة التمويل بشكل فردي أو جماعي بإستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للتمويل.
يعاد التفاوض عادة بشأن التمويل وذلك إما كجزء من العلاقة المستمرة مع العميل أو لمواجهة التغيرات السلبية في ظروف الجهة المقترضة. ويمكن أن يؤدي إعادة المفاوضات إلى تمديد تاريخ الاستحقاق أو برامج السداد وبموجبها تمنح المجموعة سعر عمولة معدل إلى العميل المتعثر. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى الاستمرار في اعتبار الأصل "متأخر السداد" و "منخفض القيمة" لوحدة لأن سداد العمولة وأصل المبلغ الذي أعيد للتفاوض بشأنه لن يسترد القيمة الدفترية الأصلية للتمويل. وفي بعض الحالات، تفضي إعادة التفاوض إلى إبرام إتفاقية جديدة، ويتم إعتبارها كـ "تمويل جديد".
كما تقوم المجموعة بالتأكد من وجود إنخفاض على مستوى جماعي. يتم تكوين المخصص الجماعي وفق المعايير والأسس التالية: عند وجود إنخفاض في درجة التصنيف الداخلي أو درجة التصنيف الائتماني الخارجي للمقترض أو مجموعة المقترضين، والظروف الاقتصادية الحالية التي يعمل فيها المقترض وحالات العجز عن السداد السابق.

2- الإستثمارات المتاحة للبيع

بالنسبة للإستثمارات في الصكوك المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع، تقوم المجموعة بإجراء تقييم بصورة منفردة للتأكد من وجود انخفاض في القيمة باستخدام نفس المعايير المتبعة بشأن الموجودات المالية المقتناة بالتكلفة المطفأة. إن مبلغ الانخفاض في القيمة يمثل الخسائر المتراكمة التي يتم قياسها بالفرق بين التكلفة المطفأه والقيمة العادلة الحالية، ناقصا خسارة الانخفاض في القيمة المثبتة سابقاً في قائمة الدخل الموحدة. وإذا ما حدث لاحقاً زيادة في الاستثمارات في الصكوك، وأن هذه الزيادة تعود بشكل موضوعي لحدث إئتماني وقع بعد اثبات خسارة الانخفاض في قائمة الدخل الموحدة ، يتم عكس خسائر الانخفاض من خلال قائمة الدخل الموحدة.
أما بالنسبة للاستثمارات في الأسهم و صناديق الاستثمار المقتناة كمتاحة للبيع، فإن الإنخفاض الجوهري أو المستمر في القيمة العادلة دون التكلفة يمثل دليلاً موضوعياً على الإنخفاض. لا يمكن عكس خسائر الإنخفاض من خلال قائمة الدخل الموحدة طالما استمر إثبات الموجودات في السجلات، أي ان أية زيادة في القيمة العادلة بعد تسجيل الإنخفاض يمكن إثباتها فقط ضمن حقوق الملكية. وعند التوقف عن إثباتها ، يتم إدراج اية مكاسب او خسائر متراكمة وتم اثباتها سابقا ضمن حقوق الملكية في قائمة الدخل الموحدة.

ر) إثبات الإيرادات

1- الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية و العائد على المطلوبات المالية

يتم إثبات الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية و العائد على المطلوبات المالية في قائمة الدخل الموحدة باستخدام طريقة العائد الفعلي على الأرصدة القائمة على مدى فترة العقد.
ان احتساب معدل العائد الفعلي يأخذ بعين الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة الحالية والتي تتضمن الأتعاب (فوق مستوى معين) ، وتكاليف المعاملات، والخصومات التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من معدل العائد الفعلي ولا تتضمن خسائر التمويل المستقبلية. تعتبر تكاليف المعاملات، تكاليف عرضية تتعلق مباشرة بالاستحواذ على الموجودات والمطلوبات التمويلية.

2- دخل الاتعاب و العمولات

يتم ادراج دخل الأتعاب والعمولات (فوق مستوى معين للرسوم المتعلقة بالتمويل) التي تعتبر جزء لا يتجزأ من احتساب العائد الفعلي في قياس الموجودات المعنية.
يتم إثبات دخل الأتعاب والعمولات التي لا تعتبر جزء لا يتجزأ من احتساب العائد الفعلي على الموجودات والمطلوبات المالية عند تقديم الخدمات المعنية كما يلي :
- يتم إثبات أتعاب إدارة المحافظ وأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى وفقا لعقود الخدمات ذات العلاقة وذلك في العادة على أساس زمني نسبي.
- يتم إثبات الأتعاب المستلمة عن إدارة الموجودات، إدارة الثروات، والتخطيط المالي وخدمات الحفظ وغيرها من الخدمات المماثلة التي تقدم خلال مدة زمنية على مدى الفترة التي يتم فيها تقديم الخدمات.
- يتم اثبات الاتعاب المرتبطة بالاداء او مكونات الاتعاب عند الوفاء بمعايير الاداء.
- يتم تأجيل اثبات أتعاب الالتزام لمنح التمويل التي يحتمل سحبها وكذلك اتعاب الائتمان الاخرى (بما فيها التكاليف العرضية), واثباتها كتسوية للعائد الفعلي على التمويل. وفي الحالات التي لا يتوقع فيها بأن تؤدي الالتزامات المتعلقة بالتمويل إلى استخدام التمويل، يتم اثبات اتعاب الالتزام لمنح التمويل بطريقة القسط الثابت على مدى فترة الالتزام.
- تتعلق مصاريف الأتعاب والعمولات الأخرى أساساً بأتعاب المعاملات والخدمات، ويتم قيدها كمصاريف عند اتمام المعاملة واستلام الخدمة.

3- مكاسب (خسائر) تحويل العملات الاجنبية

يتم اثبات مكاسب (خسائر) تحويل العملات الاجنبية طبقا لما تم ايضاحة في السياسة المحاسبية المتعلقة بتحويل العملات الاجنبية اعلاه.

4- توزيعات الارباح

يتم إثبات توزيعات الأرباح من إستثمارات الأسهم عند الإقرار بأحقية المجموعة إستلامها ويكون ذلك عند مصادقة المساهمين عليها.

5- مكاسب (خسائر) الاستثمارات المقتناه لغير اغراض المتاجرة

يتم اثبات المكاسب/الخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في بنود الدخل الشامل الأخرى لحين التوقف عن إثبات الاستثمارات أو انخفاض قيمتها وعندئذ يعاد تدوير المكاسب/الخسائر المتراكمة المثبتة سابقا ضمن بنود الدخل الشامل الآخرى في قائمة الدخل الموحدة.

ز) التوقف عن اثبات الادوات المالية

يتم التوقف عن اثبات الموجودات المالية (أو جزء منها ، أو جزء من مجموعة موجودات مالية متشابهة) عند انتهاء الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات المالية الخاصة بهذه الموجودات او عند نقل الموجودات وان النقل مؤهل للتوقف عن الاثبات.

وفي الحالات التي تظهر فيها دلالات على أن المجموعة نقلت ملكية أصل مالي، يتم التوقف عن الإثبات عند قيام المجموعة بنقل جميع المخاطر والمنافع المصاحبة لملكية الاصل بشكل جوهري. وفي الحالات التي لم يتم فيها نقل او الابقاء على جميع المخاطر و المنافع المصاحبة لملكية الأصل بشكل جوهري، يتم التوقف عن الإثبات فقط في حالة تخلي المجموعة عن السيطرة على الأصل. تقوم المجموعة بتسجيل الموجودات أو المطلوبات بشكل منفصل في حالة الحصول على الحقوق أوالاحتفاظ بالالتزامات الناتجة عن هذه العمليات.
يتم التوقف عن اثبات المطلوبات المالية (أو جزء منها) وذلك فقط عند استنفاذها، أي عندما يتم تنفيذ الالتزامات المحددة في العقد أو الغاءها او انتهاء مدتها.

س) الزكاة وضريبة الاستقطاع

بموجب أنظمة الزكاة وضريبة الدخل بالمملكة العربية السعودية، فإن الزكاة هي التزام على المساهمين السعوديين.
يتم احتساب الزكاة على حصة المساهمين السعوديين في حقوق الملكية أو صافي الدخل باستخدام الاسس الموضحة بموجب انظمة الزكاة.
لا يتم تحميل الزكاة على قائمة الدخل الموحدة للمجموعة حيث أنها تستقطع من الأرباح الموزعة على المساهمين السعوديين.
تخصم ضرائب الاستقطاع من الدفعات للموردين غير المقيمين مقابل الخدمات المقدمة والبضاعة المشتراة وفقا للانظمة الضريبية المطبقة في المملكة العربية السعودية وتدفع مباشرة للهيئة العامة للزكاة والدخل شهرياً.

ش) الضمانات المالية

تقوم المجموعة ، خلال دورة الأعمال الاعتيادية، بتقديم ضمانات مالية تشمل على اعتمادات مستنديه وضمانات وقبولات. يتم في الأصل إثبات الضمانات المالية ضمن المطلوبات الأخرى في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة والتي تمثل قيمة العلاوة المستلمة. وبعد الإثبات الأولي، يتم قياس التزامات المجموعة تجاه كل ضمان بالعلاوة المطفأة، أو أفضل تقدير للمصاريف اللازمة لسداد أي ضمان مالي، ناتجة عن الضمانات أيهما أعلى.
يتم اثبات الزيادة في الالتزامات المتعلقة بالضمانات المالية في قائمة الدخل الموحدة ضمن "مخصص انخفاض التمويل، صافي ".يتم إثبات العلاوة المستلمة في قائمة الدخل الموحدة ضمن "دخل الاتعاب والعمولات، صافي" بطريقه القسط الثابت على مدى فترة الضمان.

ص) المخصصات

يتم إثبات المخصصات عندما يكون لدى المجموعة التزام حالي أو متوقع ناتج عن أحداث سابقة وانه من المحتمل سداد هذا الالتزام ويمكن تقدير هذا الالتزام بشكل موثوق به. يتم مراجعه المخصصات بتاريخ كل قائمة مركز مالي موحد، ويتم تعديلها لتعكس افضل تقدير قائم.

ض) محاسبة عقود الإيجار

1- عندما تكون المجموعة هي المستأجر

تصنف عقود الايجار والتي لم تحول بموجبها الى المجموعة كافة مخاطر ومنافع الملكية الأصل عقود إيجارات تشغيلية. ونتيجة لذلك، تعتبر كافة عقود الايجار التي تبرمها المجموعة عقود ايجارات تشغيلية. تحمل الدفعات بموجب عقود الايجارات التشغيلية على قائمة الدخل الموحدة بطريقه القسط الثابت على مدى فترة الايجار.

وفي حالة انهاء عقد الايجار قبل انتهاء مدته، تدرج اية غرامات (بعد خصم دخل الإيجار المتوقع، إن وجد) يجب دفعها للمؤجر كمصروف خلال الفترة التي يتم فيها انهاء العقد.

تقوم المجموعة بتقييم الترتيبات غير المتعلقة بالايجارات مثل عقود الاستعانة بمصادر خارجية وغيرها للتأكد فيما إذا إن كانت تحتوي على عنصر ايجار كي يتم احتسابه بصورة مستقلة.

2- عندما تكون المجموعة هي المؤجر

عند تحويل الموجودات بموجب عقد اجارة منتهية بالتمليك، يتم اثبات القيمة الحالية لدفعات الايجار كذمم مدينه ويتم الافصاح عنها ضمن "التمويل". يتم اثبات الفرق بين اجمالي الذمم المدينه و القيمة الحالية للذمم المدينة كعائد غير مكتسب. يتم اثبات دخل الاجاره على مدى فتره عقد الايجار باستخدام طريقة صافي الاستثمار و التي تظهر معدل عائد دوري ثابت.

تدرج الموجودات الخاضعة لعقود الايجارات التشغيلية في القوائم المالية الموحدة ك"ممتلكات و معدات". يتم اثبات الدخل من الايجارات التشغيلية بطريقة القسط الثابت (او حسبما هو ملائم) على مدى فترة الايجار.

ط) النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة، تعرف النقدية وما في حكمها بأنها تلك المبالغ المدرجة في النقد والأرصدة والمرابحة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، باستثناء الوديعة النظامية. كما تشتمل على الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وفترة استحقاقها الاصلية تستحق خلال ثلاثة أشهر او اقل من تاريخ الاقتناء و التي تخضع لتغيرات غير هامة في قيمتها العادلة .

ظ) الممتلكات والمعدات

تقيد الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك و الإنخفاض في القيمة إن وجد. يجري إستهلاك أو إطفاء تكلفة الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات و كما يلي:

المباني	33 سنة
تحسينات المباني المستأجرة	فترة الإيجار او العمر الانتاجي (10 سنوات) , أيهما أقصر
المعدات والأثاث والسيارات	4 إلى 6 سنوات
أجهزة وبرامج الحاسب الآلي	5 سنوات

يتم، بتاريخ اعداد القوائم المالية الموحدة ، مراجعة القيمة التقديرية المتبقية و الأعمار الإنتاجية للموجودات ومن ثم يتم تعديلها إذا لزم الأمر. ويتم احتساب المكاسب والخسائر الناتجة عن البيع وذلك بمقارنة متحصلات البيع مع القيمة الدفترية ، وتدرج هذه المكاسب أو الخسائر في قائمة الدخل الموحدة.
يتم مراجعة كافة الموجودات للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها وذلك عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد قيمتها الدفترية. يتم تخفيض القيمة الدفترية مباشرة إلى القيمة القابلة للإسترداد في حال زيادة القيمة الدفترية للأصل عن القيمة القابلة للإسترداد له.

ع) استثمارات عقارية

تصنف الاستثمارات العقارية المقتناه لغرض الحصول على إيجار منها أو لإنماء رأس مال أو كلاهما معاً كإستثمارات عقارية. يتم قياس الاستثمارات العقارية بالتكلفة شاملة تكاليف المعاملات. تشمل تكاليف المعاملات على أتعاب نقل الملكية والأتعاب المهنية لقاء الخدمات القانونية وعمولات التأجير الأولية وذلك لإعداد العقار لأن يكون في حالة تشغيلية. كما تشمل القيمة الدفترية على تكلفة تبديل جزء من الاستثمارات العقارية الحالية بتاريخ تكبد التكلفة إذا ما تم الوفاء بشروط الاثبات. وبعد الاثبات الأولي لها, تظهر الاستثمارات العقارية بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم والانخفاض في القيمة, ويتم مراجعتها, بتاريخ إعداد قوائم مالية, للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها.
يتم الافصاح عن أرباح هذه الاستثمارات عند بيع الاستثمارات العقارية.
العمر الانتاجي المقدر للاستثمارات العقارية هو 40 سنة وذلك بدءاً من تاريخ إستخدام العقارات.

غ) المطلوبات المالية

يتم، في الأصل، إثبات كافة ودائع العملاء، والارصدة للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى والصكوك والمطلوبات المالية الاخرى بالقيمة العادلة ، وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة.

ف) خدمات إدارة الاستثمار

تقدم المجموعة خدمات استثمارية لعملائها من خلال شركتها التابعة والتي تشتمل على ادارة بعض الصناديق الاستثمارية بالتشاور مع مستشاري استثمار مهنيين. يتم إدراج حصة المجموعة في هذه الصناديق ضمن الإستثمارات المتاحة للبيع، بينما يتم الإفصاح عن دخل الاتعاب المكتسبة من ادارة هذه الصناديق ضمن المعاملات مع الأطراف ذوي علاقة.
ان الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة او الوكالة لا تعتبر موجودات خاصة بالمجموعة وبالتالي لا يتم ادراجها في القوائم المالية الموحدة.

ق) الإيرادات المستبعدة من قائمة الدخل الموحدة

تقوم الهيئة الشرعية بالبنك من حين لآخر بالتأكد من تطبيق القرارات الشرعية، وفي حالة إثبات إيرادات عن طريق الخطأ أو بغير قصد، فإن مجلس الإدارة سيقوم وبناءً على طلب من الرئيس التنفيذي للبنك بالموافقة على استبعاد هذه الإيرادات من إيرادات المجموعة والتخلص منها نهائيا.

ك) برنامج أسهم الموظفين

يقدم البنك لموظفيه المؤهلين برامج تحفيزية مدفوعة على أساس الأسهم (البرامج) معتمدة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، وبموجب شروط هذا البرنامج، يمنح البنك الموظفين المؤهلين أسهم سيتم الاحتفاظ بها كجزء من مكافآتهم السنوية. تقاس تكلفة هذا البرنامج على أساس القيمة العادلة في تاريخ منح الاسهم.
يتم إثبات تكلفة البرنامج على مدى الفترة التي يتم خلالها الوفاء بشرط الخدمة والتي تنتهي بالتاريخ الذي يستحق فيه الموظفون المعنيون منح الأسهم (تاريخ الاستحقاق). تظهر المصاريف التراكمية – التي يتم احتسابها بموجب هذا البرنامج بتاريخ إعداد كل قوائم مالية حتى تاريخ الاستحقاق – المدى الذي انتهت إليه فترة الاستحقاق، وأفضل تقديرات البنك لعدد الأسهم التي سيتم منحها في نهاية المطاف. يمثل المبلغ المحمل أو المقيد على قائمة الدخل الموحدة لسنة ما، الحركة في المصاريف التراكمية المثبتة في بداية ونهاية تلك السنة.
يقوم البنك، بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي، بإبرام اتفاقية مع طرف ثالث محايد للاحتفاظ بالأسهم المعنية في البرنامج بالإضافة للمزايا المستحقة لهذة الاسهم.

ل) أسهم الخزينة

تقيد أسهم الخزينة بالتكلفة ويتم إظهارها كبند مخصوم من حقوق الملكية بعد تعديلها بتكاليف المعاملات وتوزيعات الأرباح وأرباح أو خسائر بيع هذه الأسهم. وبعد شرائها، يتم إثبات هذه الأسهم بمبلغ يعادل المبلغ المدفوع.
يقوم البنك بشراء هذه الأسهم بعد الحصول على موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي وذلك لإبراء ذمته من التزاماته بموجب البرامج التحفيزية للدفعات المحسوبة على أساس الأسهم.

م) مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة وفق أسس إكتوارية يتم اعدادها من قبل خبير اكتواري. يتم إجراء التقويم الاكتواري مع الأخذ بعين الاعتبار أحكام نظام العمل والعمال السعودي.

4. النقد والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

	إيضاحات	2016 بآلاف الريالات السعودية	2015 بآلاف الريالات السعودية
وديعة نظامية	1-4	2,412,213	2,509,101
نقد في الصندوق		1,518,636	1,473,037
أرصدة أخرى	2-4	597,976	619,983
الإجمالي		4,528,825	4,602,121

1-4 وفقاً لنظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يتعين على البنك الاحتفاظ بوديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنسب مئوية محددة من الودائع تحت الطلب، والادخار، ولأجل والودائع الأخرى تحسب في نهاية كل شهر. إن الوديعه النظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي غير متاحة لتمويل العمليات اليومية للبنك وبالتالي لا تعتبر جزءاً من النقدية وما في حكمها.

2-4 تشتمل على حساب إدارة النقد لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بمبلغ 325 مليون ريال سعودي (2015: 570 مليون ريال سعودي).

5. الأرصدة لدى البنوك و المؤسسات المالية الأخرى

	2016 بآلاف الريالات السعودية	2015 بآلاف الريالات السعودية
تحت الطلب	467,716	424,791
مرابحات في بضائع	7,574,051	8,048,789
مخصص الانخفاض في قيمة مرابحات في بضائع	(90,923)	(90,923)
	7,483,128	7,957,866
الإجمالي	7,950,844	8,382,657

تتم إدارة جودة الائتمان للأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من قبل وكالات التصنيف الائتماني الخارجية.

ويبين الجدول أدناه جودة الائتمان حسب التصنيف:

التصنيف	2016 بآلاف الريالات السعودية	2015 بآلاف الريالات السعودية
ممتازة	5,714,178	8,018,557
جيدة جدا	2,236,666	273,147
غير مصنفة	-	90,953
	7,950,844	8,382,657

6. الاستثمارات ، صافي

أ) تتكون الاستثمارات كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2016 آلاف الريالات السعودية	إيضاح	داخل المملكة متداولة	داخل المملكة غير متداولة	خارج المملكة متداولة	خارج المملكة غير متداولة	الإجمالي
استثمارات متاحة للبيع						
أسهم	6 (ب)	130,320	157,500	-	-	287,820
صناديق إستثمارية		279,365	-	-	-	279,365
صكوك		250,791	470,644	47,747	-	769,182
		660,476	628,144	47,747	-	1,336,367

استثمارات مقتناة بالتكلفة المطفأة	إيضاح	داخل المملكة متداولة	داخل المملكة غير متداولة	خارج المملكة متداولة	خارج المملكة غير متداولة	الإجمالي
مرابحات في بضائع لدى مؤسسة النقد العربي السعودي		-	1,744,578	-	-	1,744,578
الإجمالي		660,476	2,372,722	47,747	-	3,080,945

2015 آلاف الريالات السعودية	إيضاح	داخل المملكة متداولة	داخل المملكة غير متداولة	خارج المملكة متداولة	خارج المملكة غير متداولة	الإجمالي
استثمارات متاحة للبيع						
أسهم	6 (ب)	151,041	157,500	-	-	308,541
صناديق إستثمارية		236,909		-	-	236,909
صكوك		253,991	297,568	48,704	-	600,263
		641,941	455,068	48,704	-	1,145,713

استثمارات مقتناة بالتكلفة المطفأة					
مرابحات في بضائع لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	-	1,803,222	-	-	1,803,222
الإجمالي	641,941	2,258,290	48,704	-	2,948,935

(ب) تتلخص حركة مخصص الانخفاض في القيمة المحملة على قائمة الدخل الموحدة في الآتي :

	2016 بآلاف الريالات السعودية	2015 بآلاف الريالات السعودية
الرصيد في بداية السنة	13,108	-
المحمل خلال السنة	47,183	13,108
الرصيد في نهاية السنة	**60,291**	13,108

(ج) فيما يلي تحليل بالإستثمارات حسب جودة الائتمان :

	2016 بآلاف الريالات السعودية	2015 بآلاف الريالات السعودية
سيادية	1,744,578	1,803,222
استثمارات من الدرجة الاولى	298,538	302,695
أسهم و صناديق استثمارية و أخرى	1,037,829	843,018
الاجمالي	**3,080,945**	2,948,935

الاستثمارات من الدرجة الاولى هي التي تقع في نطاق التصنيف الائتماني " خالية من مخاطر الإئتمان الى حد كبير الى جودة الائتمان جيدة جيداً" .

(د) فيما يلي تحليل بالإستثمارات حسب الاطراف الاخرى:	2016 بآلاف الريالات السعودية	2015 بآلاف الريالات السعودية
شركات	1,330,268	1,138,833
بنوك و مؤسسات مالية أخرى	6,099	6,880
مؤسسة النقد العربي السعودي	1,744,578	1,803,222
الاجمالي	**3,080,945**	2,948,935

هـ) تتضمن الاستثمارات المتاحة للبيع اسهم غير متداولة بمبلغ 157.5 مليون ريال سعودي (2015: 157.5 مليون ريال سعودي) مقيدة بالتكلفة حيث تعتقد الإدارة ان تكلفة هذه الاستثمارات تقارب قيمتها العادلة. كما تعتقد الإدارة أن تكلفة مرابحات في بضائع لدى مؤسسة النقد العربي والصكوك غير المتداولة تقارب قيمتها العادلة.

7. التمويل، صافي

أ) مسجل بالتكلفة المطفأة :

2016 بآلاف الريالات السعودية	بيع آجل	بيع بالتقسيط/ اجارة	مشاركة	إجارة	الإجمالي
التمويل العامل	22,667,228	12,671,433	1,158,166	180,086	36,676,913
التمويل غير العامل	252,995	162,518	91,612	-	507,125
الإجمالي	22,920,223	12,833,951	1,249,778	180,086	37,184,038
مخصص الانخفاض	(687,644)	(209,865)	(105,446)	(2,696)	(1,005,651)
التمويل، صافي	22,232,579	12,624,086	1,144,332	177,390	36,178,387

2015 بآلاف الريالات السعودية	بيع آجل	بيع بالتقسيط/ اجارة	مشاركة	إجارة	الإجمالي
التمويل العامل	20,812,829	11,708,958	1,863,143	219,157	34,604,087
التمويل غير العامل	263,462	139,024	112,276	-	514,762
الإجمالي	21,076,291	11,847,982	1,975,419	219,157	35,118,849
مخصص الانخفاض	(536,762)	(191,000)	(132,614)	(3,850)	(864,226)
التمويل، صافي	20,539,529	11,656,982	1,842,805	215,307	34,254,623

ب) مخصص انخفاض التمويل :

	2016 بآلاف الريالات السعودية	2015 بآلاف الريالات السعودية
الرصيد في بداية السنة	864,226	825,099
المحمل خلال السنة	262,375	120,970
مبالغ مشطوبة خلال السنة	(49,789)	(39,566)
مبالغ مستردة مجنبة سابقاً	(71,161)	(42,277)
الرصيد في نهاية السنة	1,005,651	864,226

ج) جودة الائتمان للتمويل:

تم تصنيف التمويل الى الفئات التالية:

1- غير متأخر السداد ولم تنخفض قيمته

بآلاف الريالات السعودية	بيع آجل		بيع بالتقسيط/ اجارة		مشاركة		إجارة		الإجمالي	
التصنيف	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015
ممتازة	**3,954,779**	5,188,166	**-**	-	**333,866**	656,883	**-**	-	**4,288,645**	5,845,049
جيدة	**4,422,040**	5,556,446	**-**	-	**406,845**	448,322	**-**	-	**4,828,885**	6,004,768
مرضية	**9,485,549**	3,646,611	**-**	-	**142,645**	279,421	**180,086**	219,157	**9,808,280**	4,145,189
مخاطر مقبولة	**4,291,385**	5,668,540	**-**	-	**258,631**	407,475	**-**	-	**4,550,016**	6,076,015
تحت المراقبة	**296,124**	363,516	**-**	-	**-**	-	**-**	-	**296,124**	363,516
إجمالي تمويل الشركات	**22,449,877**	20,423,279	**-**	-	**1,141,987**	1,792,101	**180,086**	219,157	**23,771,950**	22,434,537
تمويل الأفراد - مرضية			**12,272,572**	11,445,895					**12,272,572**	11,445,895
اجمالي									**36,044,522**	33,880,432

ممتازة

مركز مالي قوي ذو سيولة مرتفعة و رأس مال و إيرادات و تدفقات نقدية وإدارة وقدرة ممتازة على السداد.

جيدة

مركز مالي جيد ذو سيولة جيدة ورأس مال و إيرادات وتدفقات نقدية وإدارة وقدرة جيدة على السداد.

مرضية

مركز مالي مقبول ذو سيولة معقولة و رأس مال و إيرادات و تدفقات نقدية وإدارة وقدرة جيدة على السداد. تعتبر جودة الائتمان لجميع عمليات التمويل الأفراد مرضية.

مخاطر مقبولة

مركز مالي مقبول ولكنه متقلب، مع ذلك فإن القدرة على السداد تكون مقبولة.

تحت المراقبة

قد تؤدي مشاكل التدفقات النقدية إلى تأخير سداد الأرباح/الأقساط. تتطلب التسهيلات مراقبة مستمرة، ومع ذلك تعتقد الإدارة بأنه سيتم تسديد كامل الأقساط.

2- تحليل أعمار المحفظة (متأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها) :

2016 بآلاف الريالات السعودية	بيع آجل	بيع بالتقسيط/ اجارة	إجارة	مشاركة	الإجمالي
من 1 – 30 يوم	209,051	321,423	-	15,695	546,169
من 31 – 90 يوم	8,301	77,437	-	484	86,222
الاجمالي	217,352	398,860	-	16,179	632,391
القيمة العادلة للضمانات	294,464	86,852	-	6,002	387,318

2015 بآلاف الريالات السعودية	بيع آجل	بيع بالتقسيط/ اجارة	إجارة	مشاركة	الإجمالي
من 1 – 30 يوم	314,419	204,854	-	63,812	583,085
من 31 – 90 يوم	75,131	58,208	-	7,231	140,570
الاجمالي	389,550	263,062	-	71,043	723,655
القيمة العادلة للضمانات	2,489,668	25,798	-	111,095	2,626,561

يمثل إجمالي مبالغ التمويل العاملة، الارصدة غير المتأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها و الارصدة المتأخرة السداد ولم تنخفض قيمتها.

3- جودة الائتمان للتمويل (تمويل إنخفضت قيمته بشكل فردي):

يوضح الجدول أدناه إجمالي أرصدة التمويل التي إنخفضت قيمتها بشكل فرديً والقيمة العادلة للضمانات المرتبطة بها التي تحتفظ بها المجموعة كما في 31 ديسمبر:

2016 بآلاف الريالات السعودية	بيع آجل	بيع بالتقسيط/ اجارة	إجارة	مشاركة	الإجمالي
أرصدة تمويل إنخفضت					
قيمتها بشكل فردي	252,995	162,518	-	91,612	507,125
القيمة العادلة للضمانات	202,004	27,023	-	367,036	596,063

2015 بآلاف الريالات السعودية	بيع آجل	بيع بالتقسيط/ اجارة	إجارة	مشاركة	الإجمالي
أرصدة تمويل إنخفضت					
قيمتها بشكل فردي	263,462	139,024	-	112,276	514,762
القيمة العادلة للضمانات	211,531	11,791	-	321,968	545,290

د) الضمانات

يقوم البنك، خلال دورة أعمالها العادية والخاصة بأنشطة التمويل ، بالاحتفاظ بضمانات للتقليل من مخاطر الائتمان. تشتمل هذه الضمانات غالباً على الودائع المستحقة للمشاريع و ضمانات مالية و أسهم محلية و عقارات. ويتم الاحتفاظ بهذه الضمانات بصفة أساسية مقابل التسهيلات الائتمانية التجارية والعقارية للشركات والافراد وتتم إدارتها مقابل الأرصدة ذات العلاقة بصافي القيمة البيعية لها.

هـ) فيما يلي تحليل بمخاطر تركزات التمويل مخصص الانخفاض المتعلق به، حسب القطاعات الاقتصادية:

2016 بآلاف الريالات السعودية	التمويل العامل	التمويل غير العامل	مخصص الانخفاض	التمويل ،صافي
تجاري	4,414,769	195,980	(235,450)	4,375,299
صناعي	4,248,322	32,243	(85,005)	4,195,560
بناء وإنشاءات	7,572,156	52,626	(179,120)	7,445,662
نقل واتصالات	588,989	-	(3,932)	585,057
كهرباء وماء وغاز وخدمات صحية	373,664	-	(1,870)	371,794
خدمات	2,236,429	3,198	(37,679)	2,201,948
زراعة واسماك	797,830	-	(64,026)	733,804
مناجم وتعدين	17,517	-	(85)	17,432
شخصية	12,703,669	162,518	(209,865)	12,656,322
أخرى	3,723,568	60,560	(188,619)	3,595,509
الإجمالي	36,676,913	507,125	(1,005,651)	36,178,387

2015 بآلاف الريالات السعودية	التمويل العامل	التمويل غير العامل	مخصص الانخفاض	التمويل ،صافي
تجاري	4,071,951	101,744	(161,020)	4,012,675
صناعي	4,447,959	135,947	(132,374)	4,451,532
بناء وإنشاءات	6,686,319	74,698	(182,695)	6,578,322
نقل واتصالات	487,798	-	(8,569)	479,229
كهرباء وماء وغاز وخدمات صحية	494,469	-	(8,686)	485,783
خدمات	2,467,705	224	(43,573)	2,424,356
زراعة واسماك	498,286	-	(8,753)	489,533
مناجم وتعدين	-	-	-	-
شخصية	11,708,957	139,024	(191,000)	11,656,981
أخرى	3,740,643	63,125	(127,556)	3,676,212
الإجمالي	34,604,087	514,762	(864,226)	34,254,623

و) مدينو عقود الإجاره

	2016 بآلاف الريالات السعودية		2015 بآلاف الريالات السعودية	
2016 **إجمالي الذمم المدينة من التأجير التمويلي:**	**أفراد**	**شركات**	أفراد	شركات
أقل من سنة	**359,594**	**181,770**	240,445	220,670
من سنة إلى خمس سنوات	**186,427**	**-**	266,754	-
أكثرمن خمس سنوات	**1,614**	**-**	10,444	-
عائد غير مكتسب من التأجير التمويلي	**(105,050)**	**(1,684)**	(59,782)	(1,513)
صافي الذمم المدينة من التأجير التمويلي	**442,585**	**180,086**	457,861	219,157

8. الممتلكات والمعدات، صافي

التكلفة **بآلاف الريالات السعودية**	**الأراضي والمباني**	**تحسينات المباني المستاجرة**	**المعدات والأثاث والسيارات**	**أجهزة وبرامج الحاسب الآلي**	**الإجمالي 2016**	الإجمالي 2015
في بداية السنة	**457,231**	**569,275**	**283,771**	**358,117**	**1,668,394**	1,577,719
الاضافات خلال السنة	**-**	**18,461**	**50,268**	**38,077**	**106,806**	94,994
الاستبعادات	**-**	**-**	**(1,607)**	**(830)**	**(2,437)**	(4,319)
في 31 ديسمبر	**457,231**	**587,736**	**332,432**	**395,364**	**1,772,763**	1,668,394
الاستهلاك المتراكم						
في بداية السنة	**2,300**	**356,952**	**221,951**	**295,107**	**876,310**	779,350
المحمل للسنة	**657**	**36,316**	**29,773**	**29,581**	**96,327**	101,187
الاستبعادات	**-**	**-**	**(1,469)**	**(829)**	**(2,298)**	(4,227)
في 31 ديسمبر	**2,957**	**393,268**	**250,255**	**323,859**	**970,339**	876,310
صافي القيمة الدفترية						
في 31 ديسمبر 2016	**454,274**	**194,468**	**82,177**	**71,505**	**802,424**	-
في 31 ديسمبر 2015	454,931	212,324	61,820	63,009	-	792,084

تشتمل تحسينات المباني المستأجرة أعلاه على أعمال تحت التنفيذ قدرها 35.1 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2016 (2015: 46.7 مليون ريال سعودي).

9. استثمار عقاري

كما في 31 ديسمبر 2016، يمثل الاستثمار العقاري تكلفة عقارات في مكة المكرمة والتي تهدف إلى تزويد المستثمرين بتوزيعات أرباح ونمو رأس المال على فترة المدى المتوسط والطويل. نشأ هذا الاستثمار العقاري من توحيد القوائم المالية لصندوق مكة للضيافة والمدار من قبل شركة البلاد للاستثمار، والتي تعتبر شركة تابعة خاضعة لسيطرة المجموعة.

10. الموجودات الأخرى

	2016 بآلاف الريالات السعودية	2015 بآلاف الريالات السعودية
إيجارات مدفوعة مقدماً	**51,191**	48,446
دفعات مقدمة للموردين	**55,796**	47,735
أتعاب إدارة مستحقة	**41,574**	39,496
أخرى	**202,605**	104,313
الاجمالي	**351,166**	239,990

11. الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

	2016 بآلاف الريالات السعودية	2015 بآلاف الريالات السعودية
تحت الطلب	**62,758**	83,491
استثمارات مباشرة	**933,633**	1,338,161
الاجمالي	**996,391**	1,421,652

12. ودائع العملاء

	إيضاحات	2016 بآلاف الريالات السعودية	2015 بآلاف الريالات السعودية
تحت الطلب	1-12	**26,974,543**	28,502,322
استثمار مباشر		**6,496,933**	9,452,440
حساب البلاد (مضاربة)		**5,937,828**	3,326,469
أخرى	2-12	**825,411**	898,229
الإجمالي		**40,234,715**	42,179,460

12-1 تضمن الودائع تحت الطلب ودائع بعملات أجنبية قدرها 594 مليون ريال سعودي (2015: 282 مليون ريال سعودي).

12-2 تتضمن الودائع الأخرى تأمينات مقابل التزامات غير قابلة للنقض بمبلغ 825 مليون ريال سعودي (2015: 895 مليون ريال سعودي)، وتتضمن حسابات الهامش، هامش على عملات اجنبية قدره 52 مليون ريال سعودي (2015: 57 مليون ريال سعودي).

13. الصكوك

بتاريخ 30 اغسطس 2016 ، أصدر البنك 2,000 شهادة صكوك بمبلغ مليون ريال سعودي لكل صك، تستحق الدفع بشكل ربع سنوي وذلك في 29 فبراير و 30 مايو و 30 اغسطس و 30 نوفمبر من كل سنة حتى تاريخ 30 اغسطس 2026، وهو التاريخ الذي تستحق فيه هذه الصكوك. يحق للبنك ممارسة خيار الاسترداد في 30 اغسطس 2021 أو بعد هذا التاريخ حال استيفاء شروط محددة حسب الأحكام الواردة في نشرة الإصدار المتعلقة بها. يمكن استرداد الصكوك أيضاً حال استيفاء بعض الشروط الأخرى حسب الأحكام الواردة في نشرة الإصدار الآنفة الذكر. لم يتعثر البنك في سداد دفعات (الارباح) المستحقة خلال السنة. إن توزيعات الأرباح المتوقعة للصكوك هي سعر الأساس لثلاث شهور بالإضافة إلى هامش 2%.

14. المطلوبات الأخرى

	2016 بآلاف الريالات السعودية	2015 بآلاف الريالات السعودية
ذمم دائنة	**559,217**	536,055
مصاريف مستحقة	**304,502**	275,447
أخرى	**463,700**	365,557
الإجمالي	**1,327,419**	1,177,059

15. رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل للبنك من 600 مليون سهم، قيمة كل سهم 10 ريالات سعودية (2015: 500 مليون سهم، قيمة كل سهم 10ريالات سعودية).

16. الإحتياطي النظامي

تقتضي المادة رقم 13من نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية بتحويل ما لا يقل عن 25% من صافي الدخل السنوي إلى الاحتياطي النظامي إلى أن يساوي رصيد هذا الاحتياطي رأس المال المدفوع للبنك. وعليه تم تحويل 202 مليون ريال سعودي (2015: 197 مليون ريال سعودي) إلى الاحتياطي النظامي. إن الاحتياطي النظامي غير قابل للتوزيع على المساهمين.

17. توزيعات الأرباح وزيادة رأس المال

بتاريخ 28 ديسمبر 2016، أوصى مجلس الادارة بدفع توزيعات أرباح نقدية بمبلغ 300 مليون ريال سعودي (0.5 للسهم الواحد). إن هذه الارباح تخضع للموافقة النهائية في اجتماع الجمعية العامة القادم.
تمت الموافقة من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 11 أبريل 2016 على اصدار أسهم مجانية وذلك بواقع سهم واحد لكل خمسة اسهم مملوكة، مما أدى الى زيادة رأسمال البنك من 5,000 مليون ريال سعودي الى 6,000 مليون ريال سعودي. تم اصدار الأسهم المجانية وذلك برسملة مبلغ قدره 468 مليون ريال سعودي من الأرباح المبقاة، وتحويل مبلغ قدرة 532 مليون ريال سعودي من الإحتياطي النظامي بعد أخذ الموافقات اللازمة من الجهات الإشرافية ليزيد عدد الأسهم القائمة بعد اصدار الأسهم المجانية من 500 مليون سهم الى 600 مليون سهم.

وافق مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 8 يناير 2015 على توزيع أرباح عن عام 2014 بمبلغ 200 مليون ريال سعودي وذلك بواقع 0.5 ريال سعودي للسهم. كما اوصى مجلس الإدارة باصدار أسهم مجانية وذلك بواقع سهم واحد لكل اربعة أسهم مملوكة وقد تمت المصادقة على ذلك خلال اجتماع في الجمعية العامة غير العادية المنعقد بتاريخ 14 ابريل 2015 مما أدى إلى زيادة رأس مال البنك من 4,000 مليون ريال سعودي الى 5,000 مليون ريال سعودي . تم اصدار الأسهم المجانية وذلك برسملة مبلغ قدرة 995.6 مليون ريال سعودي من الأرباح المبقاة، وتحويل مبلغ قدرة 4.4 مليون ريال سعودي من الإحتياطي النظامي بعد أخذ الموافقات اللازمة من الجهات الإشرافية ليزيد عدد الأسهم القائمة بعد اصدار الأسهم المجانية من 400 مليون سهم الى 500 مليون سهم.
تم احتساب ربح السهم الأساسي والمخفض للاثنى عشر شهرا المنتهية في 31 ديسمبر 2016 و 2015 وذلك بقسمة صافي دخل الفترتين على عدد الأسهم البالغة 600 مليون سهم لإظهار أثر الزيادة في عدد الأسهم بنتيجة قرار منح الأسهم المجانية بأثر رجعي.

18. الاحتياطيات الأخرى

تمثل الإحتياطيات الأخرى صافي المكاسب / (الخسائر) غير المحققة عن إعادة تقويم الإستثمارات المتاحة للبيع والزكاة المدفوعة نيابة عن المساهمين الى الهيئة العامة للزكاة والدخل. ان هذه الاحتياطيات غير قابل للتوزيع على المساهمين.

تتلخص حركة الاحتياطيات الأخرى في الآتي:

	2016 بآلاف الريالات السعودية	2015 بآلاف الريالات السعودية
الرصيد في بداية السنة	**(11,712)**	22,778
صافي التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع	**(8,432)**	(47,795)
مبالغ المحولة إلى قائمة الدخل الموحدة	**(1,759)**	197
مخصص انخفاض الاستثمارات المتاحة للبيع	**47,183**	13,108
صافي الحركة خلال للسنة	**36,992**	(34,490)
الزكاة	**143,921**	-
الرصيد في نهاية السنة	**169,201**	(11,712)

19. التعهدات والالتزامات المحتملة

أ) الدعاوى القضائية

كانت هناك دعاوى قضائية مقامة ضد البنك كما في 31 ديسمبر 2016. تم تكوين مخصصات لقاء بعض هذه الدعاوى وذلك بناءً على نصيحة المستشارين القانونيين للبنك.

ب) الالتزامات الرأسمالية

بلغت الالتزامات الرأسمالية لدى البنك كما في 31 ديسمبر 2016 مبلغ 131 مليون ريال سعودي (2015 : 94 مليون ريال سعودي) ، تتعلق بتحسينات المباني المستأجرة وشراء معدات.

ج) التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان

إن الغرض الرئيسي من وراء هذه الأدوات هو ضمان توفير الأموال للعملاء عند طلبها. إن خطابات الضمان والاعتمادات المستندية التي تعتبر ضمانات غير قابلة للنقض من قبل المجموعة بالسداد في حالة عدم تمكن العميل من الوفاء بالتزاماته تجاه الأطراف الأخرى تحمل نفس مخاطر الائتمان التي يحملها التمويل. أما المتطلبات النقدية بموجب الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان فإنها تقل كثيراً عن المبلغ الملتزم به لعدم توقع المجموعة قيام الطرف الثالث بسحب الأموال بموجب الاتفاقية.

إن الاعتمادات المستندية التي تعتبر بمثابة تعهدات خطية من المجموعة نيابة عن العميل تسمح للطرف الثالث بسحب الأموال على المجموعة بسقف محدد وفق شروط و أحكام خاصة مضمونة عادة بشحنات البضاعة التي تخصها وبالتالي فإنها تحمل مخاطر أقل.

تمثل القبولات تعهدات المجموعة لسداد الكمبيالات المسحوبة من قبل العملاء. تتوقع المجموعة ان يتم تقديم معظم القبولات قبل سدادها من قبل العملاء.

تمثل الالتزامات لمنح الائتمان الجزء غير المستخدم من الائتمان الممنوح بشكل رئيسي على شكل تمويل وضمانات واعتمادات مستندية. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالالتزامات لمنح الائتمان ، فمن المحتمل أن تتعرض المجموعة لخسارة بمبلغ يعادل الالتزامات غير المستخدمة، إلا أن مبلغ الخسارة المحتملة الذي لا يمكن تقديره بشكل معقول يتوقع أن يكون أقل كثيرا من إجمالي الالتزامات غير المستخدمة لأن معظم الالتزامات لمنح الائتمان تتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محددة. إن إجمالي الالتزامات القائمة لمنح الائتمان لا تمثل بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية لأن العديد من هذه الالتزامات قد يتم انتهاء مدتها أو إنهاؤها بدون تقديم التمويل المطلوب.

(1) فيما يلي الاستحقاقات التعاقدية لقاء التعهدات والالتزامات المحتملة للمجموعة :

2016 بآلاف الريالات السعودية	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة الى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
إعتمادات مستندية	198,678	634,673	62,381	-	895,732
خطابات ضمان	210,483	2,184,562	1,719,423	127,464	4,241,932
قبولات	137,527	79,905	-	-	217,432
التزامات لمنح الائتمان غير قابلة للنقض	-	-	1,633,518	-	1,633,518
الإجمالي	546,688	2,899,140	3,415,322	127,464	6,988,614

2015 بآلاف الريالات السعودية	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة الى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
إعتمادات مستندية	101,471	256,116	118,101	-	475,688
خطابات ضمان	369,747	1,732,269	1,491,507	106,510	3,700,033
قبولات	385,144	61,814	7,453	-	454,411
التزامات لمنح الائتمان غير قابلة للنقض	-	-	1,400,739	-	1,400,739
الإجمالي	856,362	2,050,199	3,017,800	106,510	6,030,871

بلغ الجزء غير المستخدم من الالتزامات والتي يمكن إلغاؤها في أي وقت من قبل المجموعة والقائمة كما في 31 ديسمبر 2016 مبلغ 5.6 مليار ريال سعودي (2015: 4.3 مليار ريال سعودي).

(2) التعهدات والالتزامات المحتملة حسب الاطراف الاخرى:

	2016 بآلاف الريالات السعودية	2015 بآلاف الريالات السعودية
شركات	**6,091,729**	5,727,081
مؤسسات مالية	**827,039**	229,597
أخرى	**69,846**	74,193
الإجمالي	**6,988,614**	6,030,871

د - الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية

فيما يلي تحليلاً بالحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود الإيجار التشغيلية غير القابلة للإلغاء التي أبرمتها المجموعة كمستأجر:

	2016 بآلاف الريالات السعودية	2015 بآلاف الريالات السعودية
أقل من سنة واحدة	**159,975**	118,989
من سنة إلى 5 سنوات	**437,183**	376,912
أكثر من 5 سنوات	**357,884**	338,760
الإجمالي	**955,042**	834,661

هـ) الزكاة

قدم البنك إقراراته الزكوية إلى الهيئة العامة للزكاة والدخل وسدد الزكاة البالغة 166 مليون ريال سعودي عن السنوات المالية من 2006 حتى 2015، و استلم الربوط عن الأعوام من 2007 حتى 2014، ونتج عنها مطالبات إضافية قدرها 561.1 مليون ريال سعودي. قامت الهيئة العامة للزكاة والدخل بإستبعاد الاستثمارات طويلة الأجل وإضافة التمويل طويل الأجل إلى وعاء الزكاة. وقام البنك بالاعتراض لدى اللجنة الضريبية العليا على الأساس الذي تم بموجبه إنشاء المطالبات الزكوية الإضافية. تتوقع الإدارة بأن نتيجة الاعتراض أعلاه ستكون في صالح البنك وبالتالي لم يجنب مخصص يتعلق بهذا الامر في هذه القوائم المالية الموحدة.

لم يتم إجراء الربوط النهائية لعامي 2015 و 2016 من قبل الهيئة العامة للزكاة والدخل بعد . وبناءاً على الربوط النهائية التي انهتها الهيئة العامة للزكاة والدخل للسنوات أعلاه، فإنه إذا ما تم إستبعاد الاستثمارات طويلة الأجل وإضافة التمويل طويل الأجل إلى وعاء الزكاة، فإن ذلك سينتج عنه التعرض لمطالبات زكوية إضافية جوهرية، ولا تزال هذه المسالة موضع إهتمام قطاع البنوك بصفه عامة.

خلال العام الحالي , قام البنك بدفع مبلغ إضافي قدرة 58 مليون ريال سعودي فيما يتعلق بالربط للعام 2006.

20. الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية

	2016 بآلاف الريالات السعودية	2015 بآلاف الريالات السعودية
استثمارات و ارصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى		
دخل مرابحات في البضائع لدى :		
- مؤسسة النقد العربي السعودي	**28,275**	5,863
- بنوك ومؤسسات مالية اخرى	**210,098**	72,991
دخل الصكوك	**18,083**	9,813
دخل التمويل		
بيع آجل	**997,593**	674,013
بيع بالتقسيط	**452,273**	406,411
إجارة	**3,217**	4,163
مشاركة	**62,932**	65,585
الإجمالي	**1,772,471**	1,238,839

21. العائد على الودائع والمطلوبات المالية

	2016 بآلاف الريالات السعودية	2015 بآلاف الريالات السعودية
العائد على:		
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**46,611**	5,259
ودائع		
- حساب البلاد (مضاربة)	**47,255**	8,624
- استثمار مباشر	**239,745**	62,562
صكوك	**29,015**	-
الإجمالي	**362,626**	76,445

22. دخل الأتعاب والعمولات، صافي

	2016 بآلاف الريالات السعودية	2015 بآلاف الريالات السعودية
دخل الأتعاب والعمولات		
اتعاب حوالات	**486,830**	477,684
أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع	**191,517**	155,836
اتعاب إدارة لمنح التسهيلات	**87,862**	78,448
اعتمادات مستندية وضمانات	**42,154**	46,782
اتعاب إدارة (صناديق إستثمار وأخرى)	**47,476**	43,083
دخل عمولة وساطة	**31,895**	41,383
اتعاب حفظ المستندات	**39,260**	39,273
أخرى	**56,974**	42,460
إجمالي دخل الأتعاب والعمولات	**983,968**	924,949
مصاريف الأتعاب والعمولات		
مصاريف أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع	**130,559**	111,616
مصاريف وساطة	**3,052**	4,762
مصاريف حوالات	**4,846**	2,990
أخرى	**28,791**	26,361
إجمالي مصاريف الاتعاب والعمولات	**167,248**	145,729
دخل الأتعاب والعمولات، صافي	**816,720**	779,220

23. دخل العمليات الأخرى

	2016 بآلاف الريالات السعودية	2015 بآلاف الريالات السعودية
استرداد تمويل مشطوب مباشرة	**25,948**	25,035
أخرى	**21,558**	1,527
الإجمالي	**47,506**	26,562

24. رواتب ومزايا الموظفين

يلخص الجدول أدناه سياسة التعويضات المطبقة والتي تتضمن التعويضات الثابتة والمتغيرة المدفوعة للموظفين خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر بالاضافة الى طرق سدادها:

	عدد الموظفين		تعويضات ثابتة		تعويضات متغيرة مدفوعة					
					نقداً		أسهم		إجمالي	
			بآلاف الريالات السعودية				بآلاف الريالات السعودية			
	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015
كبار التنفيذيين (يتطلب تعينهم موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي)	16	12	18,305	20,498	4,598	8,104	6,106	4,840	10,704	12,944
موظفون يقومون بأنشطة تشمل على مخاطر	267	249	80,628	71,273	3,616	7,950	1,609	1,117	5,225	9,067
موظفون يقومون بمهام رقابية	265	256	70,529	65,844	6,057	6,674	1,110	716	7,168	7,390
موظفون آخرون	2,893	2,982	392,273	380,340	19,139	23,131	2,513	1,588	21,653	24,719
موظفون بعقود خارجية	374	385	59,124	52,387	21		-		21	
الاجمالي	3,815	3,884	620,859	590,342	33,431	45,859	11,338	8,261	44,771	54,120
تعويضات متغيرة مستحقة			49,243	35,337						
مزايا موظفين اخرى			232,120	227,427						
اجمالي رواتب ومزايا الموظفين			902,222	853,106						

مزايا وتعويضات الموظفين

1- الإفصاح الكمي

تم تقسيم فئات الموظفين بناء على التقسيم التالي وتم شرح المقصود في كل فئة ادناه:

أ) كبار التنفيذيين (يتطلب تعينهم موافقة مؤسسة النقد العربي السعودي)

يشمل جميع الموظفين الذين يتطلب موافقة مسبقة من مؤسسة النقد العربي السعودي قبل تعينهم، مثل: الرئيس التنفيذي، المدير التنفيذي للأعمال، المدير التنفيذي للعمليات، المدير التنفيذي للمخاطر، المدير التنفيذي للمالية، مدير عام قطاع المراجعة الداخلية، مدير قطاع الالتزام وما إلى ذلك.

ب) موظفون يقومون بأنشطة تشمل على مخاطر

يتألف من مختلف قطاعات الأعمال بالبنك، مثل قطاعات: الشركات، مصرفية الأفراد، الخزينة، الخدمات التجارية المصرفية الخاصة، إلخ.. وهم المسؤولين عن تنفيذ وتطبيق استراتيجية أعمال البنك.

ج) موظفون يقومون بمهام رقابية
وتتألف من القطاعات التي لا تقوم بأنشطة تشمل على مخاطر لكن تقوم بمهام رقابية مثل قطاعات: المخاطر، الالتزام، المراجعة الداخلية، عمليات الخزينة، المالية، المحاسبة، إلخ.

د) موظفون آخرون
جميع الموظفين العاديين فيما عد المذكورين بالبنود من (أ) إلى (ج).

هـ) موظفون بعقود خارجية
يشمل ذلك الموظفين العاملين في مختلف الجهات ويقومون بتقديم خدمات للبنك بدوام كامل ويقومون بأعمال غير هامة. لا تتطلب هذه المهام القيام بأية انشطة رقابية ولا تشمل على مخاطر.

2- الإفصاح النوعي
قام البنك بوضع سياسة التعويضات استناداً إلى التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والتوجيهات الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي العالمي ولجنة بازل بشأن الاشراف البنكي .

وقد قام مجلس الإدارة باعتماد هذه السياسة. كما قام مجلس الإدارة بتشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت، تتكون هذه اللجنة من خمسة أعضاء، يعتبر الرئيس وعضوين آخرين أعضاء مستقلين ويقومون بالإشراف على تطبيق السياسة.

تقوم اللجنة بالإشراف على تصميم وتشغيل نظام التعويضات وإعداد ومراجعة سياسة التعويضات بشكل دوري، وتقييم مدى فعاليتها وبما يتمشى مع الممارسات المتبعة في الصناعة المصرفية.

أهداف السياسة
حددت سياسة التعويضات ("السياسة") الارشادات المتعلقة بكل من التعويضات الثابتة والمتغيرة التي سيتم دفعها لموظفي المجموعة. يشتمل نطاق هذه السياسة على كافة عناصر التعويضات، وطريقة الاعتماد وإعداد التقارير، وخيارات الأسهم، والمكافأة وتأجيلها... إلخ.
تهدف السياسة إلى التأكد بأن التعويضات تخضع لتقييم الأداء المالي وأنها مرتبطة بمختلف المخاطر بشكل إجمالي. إن كبار الموظفين بالبنك مؤهلين للحصول على تعويضات متغيرة مبنية على صافي الدخل المعدل بالمخاطر والذي يأخذ بعين الاعتبار المخاطر المحتملة والحالية الهامة لضمان الحفاظ على الكفاية المالية وتقليل الخسائر المستقبلية المحتملة.

هيكل التعويضات
تم تحديد هيكل التعويضات بالبنك وذلك بمقارنته مع الممارسات الملائمة المتبعة في القطاع المصرفي، ويشتمل على تعويضات ثابتة ومتغيرة. تم تصميم التعويضات المتغيرة للاحتفاظ بكبار الموظفين وتستحق على مدى 3 سنوات.

أ) التعويضات الثابتة
وتمثل رواتب أو أجور منافسة تتمشى مع السوق وتشتمل على الراتب الأساسي والسكن والمواصلات وبدلات ثابتة، طبقاً لعقود عمل الموظفين.

ب) التعويضات المتغيرة
تأخذ بعين الاعتبار المخاطر المتعلقة بأداء البنك وتقييم أداء الموظفين المعنيين. يتم تقييم كافة هذه العوامل دورياً، ويتم تقاسم النتائج مع الجهات المستفيدة وبموجبها يتم الاعلان عن الحوافز في نهاية كل فترة محاسبية تشتمل على خيارات الأسهم التي قد تستحق في نهاية البرنامج.

نظام إدارة الأداء

يتم قياس أداء كافة الموظفين بإتباع نظام نقاط متوازن بالأخذ بعين الاعتبار عوامل مالية، واعتبارات تتعلق بالعملاء والعمليات والموظفين وربط ذلك مع أداء الموظفين المعنيين.

25. ربح السهم الأساسي والمخفض

تم احتساب ربح السهم الأساسي والمخفض للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015 وذلك بقسمة صافي دخل السنة العائد للمساهمين على 600 مليون سهم لإظهار أثر الزيادة في عدد الأسهم نتيجة لقرار منح الأسهم المجانية بأثر رجعي.

26. النقدية وما في حكمها

	إيضاحات	2016 بآلاف الريالات السعودية	2015 بآلاف الريالات السعودية
نقد في الصندوق	4	**1,518,636**	1,473,037
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى (تستحق خلال تسعين يوماً من تاريخ الاقتناء)		**6,369,598**	5,973,256
استثمارات مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق (تستحق خلال تسعين يوماً من تاريخ الاقتناء)		**300,070**	-
أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (فيما عدا الوديعة النظامية)	4	**597,976**	619,983
الإجمالي		**8,786,280**	8,066,276

27. المعلومات القطاعية

تقوم المجموعة بتحديد القطاعات التشغيلية، بناء على مجموعات العملاء، على أساس التقارير الداخلية عن العناصر و المكونات التي تتكون منها المجموعة والتي يتم مراجعتها بصفة مستمرة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمجموعة من أجل توزيع الموارد للقطاعات وتقييم أدائها .تمارس المجموعة نشاطها الرئيسي في المملكة العربية السعودية.
لم يكن هناك أي تغيير على أساس تقسيم القطاعات أو أساس قياسات ارباح أو خسائر القطاعات منذ 31 ديسمبر 2015 .

لأغراض إدارية، تتكون المجموعة من خمسة قطاعات تشغيلية كالتالي:

قطاع الأفراد (التجزئة):	يشمل الخدمات والمنتجات المقدمة للأفراد كالودائع، تمويل الأفراد، الحوالات وصرف العملات الأجنبية.
قطاع الشركات:	يشمل الخدمات والمنتجات المقدمة للشركات والعملاء الاعتباريين كالودائع والتمويل و الخدمات التجارية للعملاء.
قطاع الخزينة:	يشمل سوق المال و المتاجرة وتقديم خدمات الخزينة.
قطاع خدمات الإستثمار والوساطة:	يشمل خدمات إدارة الإستثمار وأنشطة إدارة الأصول المرتبطة بخدمات التعامل و الإدارة والترتيب والمشورة وحفظ الأوراق المالية.
أخرى:	وتشمل جميع القطاعات المساندة الاخرى .

تتم جميع المعاملات بين القطاعات التشغيلية المذكورة أعلاه وفقاً لشروط وأحكام نظام التسعير الداخلي المعتمد. توزع مصاريف القطاعات المسانده والإدارة العامة على القطاعات التشغيلية الأخرى وفق معايير معتمدة.

(1) فيما يلي تحليلا بإجمالي موجودات ومطلوبات المجموعة وإجمالي دخل ومصاريف العمليات وصافي الدخل (الخسارة) للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر2016 و 2015 لكل قطاع من القطاعات التشغيلية:

2016 بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد (التجزئة)	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الإستثمار والوساطة	أخرى	الإجمالي
إجمالي الموجودات	18,343,093	22,537,142	11,480,857	227,406	1,304,093	53,892,591
مصاريف رأسمالية	53,956	973	(182)	869	51,190	106,806
إجمالي المطلوبات	25,620,006	8,180,533	9,436,781	15,932	3,318,534	46,571,786
الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية	525,058	990,957	247,173	9,283	-	1,772,471
العائد على الودائع و المطلوبات المالية	(79,554)	(12,862)	(241,195)	-	(29,015)	(362,626)
وعاء التمويل	31,505	(316,576)	151,489	-	133,582	-
صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية	477,009	661,519	157,467	9,283	104,567	1,409,845
دخل أتعاب وعمولات وأخرى، صافي	823,661	134,288	94,492	83,662	47,862	1,183,965
إجمالي دخل العمليات	1,300,670	795,807	251,959	92,945	152,429	2,593,810
مخصص انخفاض التمويل، صافي	26,659	164,555	-	-	-	191,214
مخصص انخفاض الاستثمارات المتاحة للبيع	-	-	-		47,183	47,183
إستهلاك	85,741	7,557	1,300	1,729	-	96,327
إجمالي مصاريف العمليات	1,209,845	405,446	58,736	61,822	48,938	1,784,787
صافي دخل السنة	90,825	390,361	193,223	31,123	103,491	809,023
العائد الى:						
مساهمي البنك	90,825	390,361	193,223	31,123	102,191	807,723
حقوق الملكية غير المُسيطرة	-	-	-	-	1,300	1,300
صافي دخل السنة	90,825	390,361	193,223	31,123	103,491	809,023

(1) فيما يلي تحليلا بإجمالي موجودات ومطلوبات المجموعة وإجمالي دخل ومصاريف العمليات وصافي الدخل (الخسارة) للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2016 و 2015 لكل قطاع من القطاعات التشغيلية:

2015 بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد (التجزئة)	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	قطاع خدمات الإستثمار والوساطة	أخرى	الإجمالي
إجمالي الموجودات	15,818,492	22,793,027	10,582,126	430,947	1,595,818	51,220,410
مصاريف رأسمالية	66,743	148	57	2,221	25,825	94,994
إجمالي المطلوبات	24,928,550	7,881,401	10,791,161	148,753	1,028,306	44,778,171
الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية	440,973	709,200	84,923	3,743	-	1,238,839
العائد على الودائع و المطلوبات المالية	(8,240)	(384)	(67,821)	-	-	(76,445)
وعاء التمويل	19,938	(110,768)	50,622	-	40,208	-
صافي الدخل من الموجودات الاستثمارية والتمويلية	452,671	598,048	67,724	3,743	40,208	1,162,394
دخل أتعاب وعمولات وأخرى، صافي	795,184	135,516	94,401	70,855	36,270	1,132,226
إجمالي دخل العمليات	1,247,855	733,564	162,125	74,598	76,478	2,294,620
مخصص انخفاض التمويل، صافي	65,777	12,916	-	-	-	78,693
مخصص انخفاض الاستثمارات المتاحة للبيع	-	-	-	-	13,108	13,108
إستهلاك	93,217	5,436	1,085	1,449	-	101,187
إجمالي مصاريف العمليات	1,110,973	284,049	49,541	46,732	14,902	1,506,197
صافي دخل السنة	136,882	449,515	112,584	27,866	61,576	788,423
العائد الى:						
مساهمي البنك	136,882	449,515	112,584	27,866	61,576	788,423
حقوق الملكية غير المُسيطرة	-	-	-	-	-	-
صافي دخل السنة	136,882	449,515	112,584	27,866	61,576	788,423

(2) فيما يلى تحليلا لمخاطر الإئتمان حسب القطاعات التشغيلية:

2016 بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد (التجزئة)	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	الإجمالي
إجمالي الموجودات	12,624,086	23,554,301	10,456,604	46,634,991
التعهدات والالتزامات المحتملة	-	3,657,416	-	3,657,416

2015 بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد (التجزئة)	قطاع الشركات	قطاع الخزينة	الإجمالي
إجمالي الموجودات	11,656,981	22,597,642	10,786,142	45,040,765
التعهدات والالتزامات المحتملة	-	3,103,069	-	3,103,069

تشتمل مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المجموعة على الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والاستثمارات والتمويل، كما تشتمل مخاطر الائتمان على المعادل الائتماني للتعهدات والالتزامات المحتملة وفقا لأنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي.

28. إدارة المخاطر المالية

تتعرض أنشطة المجموعة لعدد من المخاطر المالية، والتي يتم تقييمها عن طريق التحليل والتقييم والموافقة وإدارة بعض درجات المخاطر أو عدد من المخاطر. تهدف المجموعة إلى تحقيق توازن ملائم بين المخاطر والإيرادات وتقليل الآثار السلبية على أدائها المالي وزيادة المنفعه للمساهمين.

تم تصميم سياسات وإجراءات وأنظمة إدارة المخاطر الخاصة بالمجموعة لتحديد وتحليل هذه المخاطر ووضع الأدوات الملائمة للتقليل والتحكم في هذه المخاطر. تقوم المجموعة بمراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر باستمرار لعكس أي تغييرات في الأسواق، والمنتجات و أفضل الممارسات المستجدة.

قرر مجلس الإدارة تشكيل لجنة المخاطر والالتزام وذلك لمراقبة عملية ادارة المخاطر الكليه بالمجموعة. كما ان اللجنة مسئوله عن وضع استراتيجية للمخاطرو تطبيق القواعد والأطر والسياسات والقيود. كما تشمل مسؤوليتها قرارات إدارة المخاطر ومراقبة مستوى المخاطر. يتم اصدار تقرير لجنه المخاطر والالتزام بشكل دوري وعرضه على مجلس الإدارة.

29. مخاطر الائتمان

تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان، والتي تتمثل في عدم تمكن طرف ما من الوفاء بإلتزاماته بشأن أداة مالية مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان بشكل رئيسي بشأن نشاطات التمويل والاستثمار. بالاضافة إلى مخاطر ائتمان تتعلق بأدوات مالية خارج قائمة المركز المالي، مثل الإعتمادات المستندية وخطابات الضمان، والالتزامات لمنح التمويل.
تقوم المجموعة بتقييم احتمال التخلف عن السداد من قبل الأطراف الأخرى باستخدام أدوات تصنيف داخلية. كما تقوم المجموعة باستخدام درجات تصنيف صادرة من وكالات تصنيف خارجية، عند توفرها.
تحاول المجموعة التقليل من مخاطر الائتمان من خلال مراقبة التعرضات الائتمانية، ووضع حدود للمعاملات مع اطراف محددة، وتقويم الملاءه الائتمانية لهذا الأطراف بصورة مستمرة. وقد تم إعداد سياسات المجموعة الخاصة بإدارة المخاطر بحيث تعمل على تحديد المخاطر وتضع حدودا مناسبة لمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود. وتتم الرقابة على التعرضات الفعلية ومقارنتها بالحدود المقررة على أساس يومي. وبالإضافة إلى مراقبة الحدود المقررة للائتمان، تقوم المجموعة بإدارة التعرضات لمخاطر الائتمان المرتبطة بأنشطتها وذلك بإبرام اتفاقيات مقاصة رئيسة والدخول في ترتيبات ضمان مع الأطراف الأخرى ضمن ظروف مناسبة، ومن خلال تقليص مدة التعرض.

ينتج تركز مخاطر الائتمان عند قيام عدد من الأطراف بنشاطات مماثلة، أو أعمال في نفس المنطقة الجغرافية، أو لديهم خصائص اقتصادية متشابهة، مما قد يؤدي إلى التأثير على قدرتهم جميعاً على تلبية التزاماتهم التعاقدية بنفس القدر إذا حصل أي تغير في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غير ذلك.
ويعتمد تركز مخاطر الائتمان على الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي تؤثر على صناعة معينة أو موقع جغرافي معين.
تسعى المجموعة إلى إدارة تعرضه لمخاطر الإئتمان من خلال التنويع لضمان عدم حصول تركز في المخاطر من ناحية أفراد أو مجموعات من العملاء في مناطق معينة أو ضمن نشاطات اقتصادية محددة، كما أنها تلجأ إلى الحصول على الضمانات اللازمة حيثما يكون ملائماً. كذلك تسعى المجموعة إلى الحصول على المزيد من الضمانات من الأطراف الأخرى حالما تتضح مؤشرات الانخفاض للتسهيلات ذات العلاقة.
تقوم الإدارة بطلب المزيد من الضمانات بموجب الاتفاقيات المبرمة. كما تقوم بمتابعة القيمة السوقية للضمانات التي يتم الحصول عليها أثناء مراجعتها الدورية لكفاية مخصص انخفاض التمويل.
تقوم المجموعة بشكل منتظم بمراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر لديها بحيث تعكس التغيرات في منتجات الأسواق وأفضل الممارسات المستجدة.

تم تبيان تحليل الاستثمارات حسب الأطراف الأخرى في الإيضاح 6 (د). و للتمويل يمكن الرجوع إلى الإيضاح 7 و للتعهدات والالتزامات المحتملة يمكن الرجوع إلى الإيضاح 19. وللمعلومات حول الحد الأقصى للائتمان لتعرض لمخاطر الائتمان لدى المجموعة حسب القطاعات التشغيلية، يمكن الرجوع إلى الإيضاح 27 (ب).

أ) التركيز الجغرافي

(1) فيما يلي التركز الجغرافي للفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات والتعهدات والالتزامات المحتملة ومخاطر الائتمان بها كما في 31 ديسمبر:

2016 بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	4,528,825	-	-	-	-	-	-	4,528,825
- نقد في الصندوق	1,518,636	-	-	-	-	-	-	1,518,636
- أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	3,010,189	-	-	-	-	-	-	3,010,189
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,631,585	3,894,954	109,779	161,736	-	97,968	54,822	7,950,844
- تحت الطلب	-	43,411	109,779	161,736	-	97,968	54,822	467,716
- مرابحات في بضائع	3,631,585	3,851,543	-	-	-	-	-	7,483,128
إستثمارات، صافي	3,024,900	47,747	8,298	-	-	-	-	3,080,945
- استثمارات متاحة للبيع	1,280,322	47,747	8,298	-	-	-	-	1,336,367
- الاستثمارات المقتناه بالتكلفة المطفأة	1,744,578	-	-	-	-	-	-	1,744,578
تمويل، صافي	36,178,387	-	-	-	-	-	-	36,178,387
- تمويل الافراد	12,624,086	-	-	-	-	-	-	12,624,086
- تمويل الشركات	23,554,301	-	-	-	-	-	-	23,554,301
ممتلكات ومعدات، صافي	802,424	-	-	-	-	-	-	802,424
استثمار عقاري	1,000,000	-	-	-	-	-	-	1,000,000
موجودات أخرى	350,742	424	-	-	-	-	-	351,166
الإجمالي	49,516,863	3,943,125	118,077	161,736	-	97,968	54,822	53,892,591
المطلوبات								
أرصدة لمؤسسة النقد العربي السعودي	2,006,214	-	-	-	-	-	-	2,006,214
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى	727,153	145,854	-	-	-	93,897	29,487	996,391
- تحت الطلب	-	33,228	-	-	-	43	29,487	62,758
- استثمارات مباشرة	727,153	112,626	-	-	-	93,854	-	933,633
ودائع العملاء	40,234,715	-	-	-	-	-	-	40,234,715
- تحت الطلب	26,974,543	-	-	-	-	-	-	26,974,543
- استثمار مباشر	6,496,933	-	-	-	-	-	-	6,496,933
- حساب البلاد (مضاربة)	5,937,828	-	-	-	-	-	-	5,937,828
- أخرى	825,411	-	-	-	-	-	-	825,411
صكوك	2,007,047	-	-	-	-	-	-	2,007,047
مطلوبات أخرى	1,327,419	-	-	-	-	-	-	1,327,419
الإجمالي	46,302,548	145,854	-	-	-	93,897	29,487	46,571,786
التعهدات والالتزامات المحتملة								
- إعتمادات مستندية	895,732	-	-	-	-	-	-	895,732
- خطابات ضمان	4,241,932	-	-	-	-	-	-	4,241,932
- قبولات	217,432	-	-	-	-	-	-	217,432
- التزامات لمنح الائتمان غير قابلة للنقض	1,633,518	-	-	-	-	-	-	1,633,518
	6,988,614	-	-	-	-	-	-	6,988,614
مخاطرالائتمان (مبينة بالمعادل الائتماني) للتعهدات والالتزامات المحتملة	3,657,416	-	-	-	-	-	-	3,657,416

2015 بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات								
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	4,602,121	-	-	-	-	-	-	4,602,121
- نقد في الصندوق	1,473,037	-	-	-	-	-	-	1,473,037
- أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	3,129,084	-	-	-	-	-	-	3,129,084
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	5,223,260	2,754,035	132,083	118,187	-	68,665	86,427	8,382,657
- تحت الطلب	-	19,429	132,083	118,187	-	68,665	86,427	424,791
- مرابحات في بضائع	5,223,260	2,734,606	-	-	-	-	-	7,957,866
إستثمارات، صافي	2,900,231	48,704						2,948,935
- استثمارات متاحة للبيع	1,097,009	48,704						1,145,713
-الاستثمارات المقتناه بالتكلفة المطفأة	1,803,222							1,803,222
تمويل، صافي	34,254,623	-	-	-	-	-	-	34,254,623
- تمويل الافراد	11,656,982	-	-	-	-	-	-	11,656,982
- تمويل الشركات	22,597,641	-	-	-	-	-	-	22,597,641
ممتلكات ومعدات، صافي	792,084	-	-	-	-	-	-	792,084
استثمار عقاري	-	-	-	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	239,567	423						239,990
الإجمالي	48,011,886	2,803,162	132,083	118,187	-	68,665	86,427	51,220,410

المطلوبات								
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى	1,313,158	87,868	231	-	-	1,292	19,103	1,421,652
- تحت الطلب	-	62,865	231		-	1,292	19,103	83,491
- استثمارات مباشرة	1,313,158	25,003	-	-	-			1,338,161
ودائع العملاء	42,179,460	-	-	-	-	-	-	42,179,460
- تحت الطلب	28,502,322	-	-	-	-	-	-	28,502,322
- استثمار مباشر	9,452,440	-	-	-	-	-	-	9,452,440
- حساب البلاد (مضاربة)	3,326,469	-	-	-	-	-	-	3,326,469
- أخرى	898,229	-	-	-	-	-	-	898,229
صكوك	-	-	-	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	1,177,059	-	-	-	-	-	-	1,177,059
الإجمالي	44,669,677	87,868	231	-	-	1,292	19,103	44,778,171
التعهدات والالتزامات المحتملة								
- إعتمادات مستندية	475,688	-	-	-	-	-	-	475,688
- خطابات ضمان	3,700,033	-	-	-	-	-	-	3,700,033
- قبولات	454,411	-	-	-	-	-	-	454,411
- التزامات لمنح الائتمان غير قابلة للنقض	1,400,739	-	-	-	-	-	-	1,400,739
	6,030,871	-	-	-		-	-	6,030,871
مخاطرالائتمان (مبينة بالمعادل الائتماني)					-			
للتعهدات والالتزامات المحتملة	3,103,069	-	-	-		-	-	3,103,069

تعكس مبالغ المعادل الائتماني المبالغ الناتجة عن تحويل التعهدات والالتزامات المحتملة إلى معامل مخاطر الائتمان التي تحملها اتفاقيات التمويل بإستخدام معامل تحويل الائتمان المحددة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي. يتم استخدام معامل تحويل الائتمان لتغطية مخاطر الائتمان المحتملة نتيجة قيام المجموعة بالوفاء بإلتزاماتها.

(2) فيما يلي التوزيع الجغرافي للاستثمارات المتاحة للبيع و الموجودات التمويلية والمرابحة بالبضائع التي انخفضت قيمتها ومخصصات انخفاض القيمة:

2016 بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
التمويل غير العامل	507,125	-	-	-	-	-	-	507,125
مخصص انخفاض التمويل	1,005,651	-	-	-	-	-	-	1,005,651
الاستثمارات المتاحة للبيع والمرابحات في البضائع التي انخفضت قيمتها	102,182	90,923	-	-	-	-	-	193,105
مخصص انخفاض الاستثمارات والمرابحات في البضائع	47,183	90,923	-	-	-	-	-	138,106

2015 بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
التمويل غير العامل	514,761	-	-	-	-	-	-	514,761
مخصص انخفاض التمويل	864,226	-	-	-	-	-	-	864,226
الاستثمارات المتاحة للبيع والمرابحات في البضائع التي انخفضت قيمتها	33,302	90,923	-	-	-	-	-	124,225
مخصص انخفاض الاستثمارات والمرابحات في البضائع	13,108	90,923	-	-	-	-	-	104,031

30. مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بتقلبات القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في السوق مثل معدل العائد وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأدوات المالية.

أ) مخاطر معدل العائد

تمثل مخاطر العائد المخاطر الناتجة عن تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في معدل العائد السائد في السوق. لاتوجد لدى المجموعة أية تعرضات جوهرية لتاثيرات التغيرات في معدل العائد السائد في السوق على التدفقات النقدية المستقبلية لأن جزءاً كبيراً من الموجودات والمطلوبات المالية ذات عوائد ثابتة ومدرجة في القوائم المالية الموحدة بالتكلفة المطفأة. بالاضافة الى ذلك، فان جزءاً كبيراً من مطلوبات المجموعة غير مرتبطة بعائد.

ب) مخاطر اسعار العملات الاجنبية

تمثل مخاطر اسعار العملات الاجنبية المخاطر الناتجة عن التغيير في قيمة الادوات المالية نتيجة لتذبذب اسعار صرف العملات.

(1) تتعرض المجموعة لمخاطر آثار التقلبات في أسعار الصرف السائدة بالسوق على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية، وتقوم إدارة المجموعة بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات بنهاية اليوم، ويتم مراقبتها يومياً.

فيما يلي ملخصا لتعرض المجموعة لمخاطر أسعار العملات الأجنبية كما في 31 ديسمبر:

بألاف الريالات السعودية	2016		2015	
	ريال سعودي	عملات أجنبية	ريال سعودي	عملات أجنبية
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	**4,451,004**	**77,821**	4,483,028	119,093
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الاخرى، صافي	**7,389,269**	**561,575**	7,957,866	424,791
إستثمارات، صافي	**3,024,899**	**56,046**	2,900,231	48,704
تمويل، صافي	**35,982,360**	**196,027**	34,035,310	219,313
استثمار عقاري	**1,000,000**	**-**	-	-
موجودات أخرى	**317,560**	**33,606**	212,661	27,329
المطلوبات وحقوق الملكية				
أرصدة لمؤسسة النقد العربي السعودي	**2,006,214**	**-**	-	-
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى	**781,615**	**214,776**	1,218,389	203,263
ودائع العملاء	**38,655,904**	**1,578,811**	41,626,585	552,875
صكوك	**2,007,047**	**-**	-	-
مطلوبات أخرى	**1,322,246**	**5,173**	1,169,766	7,293
حقوق الملكية العائد مساهمي البنك	**7,281,422**	**(523)**	6,442,239	-
حقوق الملكية غير المسُيطرة	**39,906**	**-**	-	-

ان جزءاً جوهرياً من صافي العملات الأجنبية التي تتعرض لها المجموعة يتمثل في الدولار الأمريكي والمثبت سعر صرفه مقابل الريال السعودي. لا تعتبر مخاطرأسعارالعملات الأجنبية الأخرى جوهرية، ونتيجة لذلك فإن المجموعة لا تتعرض لمخاطر اسعار عملات اجنبية هامة.
قامت المجموعة بعمل تحليل حساسية على مدى عام واحد بشان احتمال حدوث تغير في أسعار العملات الأجنبية باستثناء الدولار الأمريكي باستخدام متوسط أسعار الصرف الأجنبي التاريخية وتبين بأنه لا يوجد هناك تأثير جوهري على صافي تعرض المجموعة لتقلبات العملات الأجنبية.

(2) مركز العملات

فيما يلي تحليلاً بصافي المخاطر الجوهرية التي تتعرض لها المجموعة كما في نهاية السنة بشأن العملات الأجنبية التالية:

	2016 بآلاف الريالات السعودية مركز دائن (مدين)	2015 بآلاف الريالات السعودية مركز دائن (مدين)
دولار أمريكي	(970,868)	(20,980)
دينار كويتي	3,417	(32,109)
روبية باكستانية	49,681	55,691
ريال قطري	6,965	5,155
درهم إماراتي	19,851	36,745
تاكا بنجلاديشية	11,698	16,391
أخرى	6,095	14,906
الإجمالي	(873,161)	75,799

ج) مخاطر أسعار الاستثمارات

تشير مخاطر أسعار الاستثمارات إلى مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم والصناديق الاستثمارية والصكوك التي تتضمنها محفظة الاستثمارات المتاحة للبيع بالمجموعة نتيجة للتغيرات المحتملة المعقولة في مستويات مؤشرات السوق وقيمة الاستثمارات الفردية خلال سنة.

فيما يلي الأثر على استثمارات المملوكة والمتاحة للبيع بسبب التغيرات المحتملة المعقولة في مؤشرات السوق مع بقاء كافة البنود الأخرى القابلة للتغيير ثابتة:

	31 ديسمبر 2016		31 ديسمبر 2015	
انواع الاستثمار	نسبة التغير في قيمة أسعار الاستثمارات %	الأثر بآلاف الريالات السعودية	نسبة التغير في قيمة أسعار الاستثمارات %	الأثر بآلاف الريالات السعودية
متداولة	±10	70,822	±10	69,065
غير متداولة	±2	12,563	±2	9,101

31. مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة عدم مقدرة المجموعة على تلبية صافي متطلبات التمويل الخاصة بها. ويمكن أن تحدث مخاطر السيولة عند وجود اضطراب في السوق أو انخفاض في مستوى درجات التصنيف الائتماني مما يؤدي إلى انخفاض في بعض مصادر التمويل. وللتقليل من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل، وإدارة الموجودات بعد الأخذ بعين الاعتبار توفر السيولة، والحفاظ على رصيد كاف للنقدية وما في حكمها والأوراق المالية القابلة للتداول الفوري.
تقوم الإدارة بمراقبة محفظة الاستحقاق لضمان توفر السيولة الكافية. يتم مراقبة مراكز السيولة يوميا، ويتم إجراء اختبارات جهد منتظمة بشأن السيولة باستخدام سيناريوهات متعددة تغطي الظروف الإعتيادية وغير الإعتيادية في السوق. تخضع كافة السياسات والإجراءات المتعلقة بالسيولة للمراجعة والموافقة من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات بالبنك. يتم إصدار تقارير يومية تغطي مركز السيولة للبنك والشركات التابعة العاملة. كما يقدم بانتظام تقرير موجز إلى لجنة الموجودات والمطلوبات بالبنك يشمل على كافة الاستثناءات والإجراءات المتخذة.
وطبقاً لنظام مراقبة البنوك وكذلك التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يحتفظ البنك لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بوديعة نظامية تعادل 7% (2015: 7%) من إجمالي الودائع تحت الطلب و 4% (2015: 4%)من إجمالي الودائع لأجل. بالإضافة إلى الوديعة النظامية، يحتفظ البنك باحتياطي سيولة لا يقل عن 20% من التزامات ودائعه، ويتكون هذا الإحتياطي من النقد و الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً .
كما يمكن للبنك الحصول على مبالغ إضافية من خلال تسهيلات وترتيبات استثمارية خاصة مع مؤسسة النقد العربي السعودي.
يمثل الجدول أدناه ملخصا باستحقاقات الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمجموعة.تم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات و المطلوبات على اساس الفترة المتبقية بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة و حتى تاريخ الاستحقاق التعاقدي و لم يتم الاخذ في الاعتبار تواريخ الاستحقاقات الفعلية كما يشير إلية تاريخ الاحتفاظ بالودائع لدى المجموعة.تتمثل المبالغ الظاهرة في الجدول أدناه التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة، بينما تقوم المجموعة بإدارة مخاطر السيولة الملازمة بناء على التدفقات النقدية الواردة المخصومة المتوقعة.

أ) فيما يلي تحليلاً للاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات و حقوق المساهمين كما في 31 ديسمبر:

2016 بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	أكثرمن سنة الى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي						
- نقد في الصندوق	2,116,612	-	-	-	2,412,213	4,528,825
- أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	1,518,636	-	-	-	-	1,518,636
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	597,976	-	-	-	2,412,213	3,010,189
- تحت الطلب	6,628,766	960,684	361,394	-	-	7,950,844
- مرابحات في بضائع	467,716	-	-	-	-	467,716
إستثمارات، صافي	6,161,050	960,684	361,394	-	-	7,483,128
- استثمارات متاحة للبيع	1,243,704	199,287	290,993	779,777	567,184	3,080,945
- الاستثمارات المقتناه بالتكلفة المطفأة	-	-	290,993	478,190	567,184	1,336,367
تمويل، صافي	1,243,704	199,287	-	301,587	-	1,744,578
- تمويل الافراد	7,560,003	18,226,823	9,655,969	735,592	-	36,178,387
- تمويل الشركات	729,149	2,758,780	8,417,725	726,465	-	12,632,119
ممتلكات ومعدات، صافي	6,830,854	15,468,043	1,238,244	9,127	-	23,546,268
استثمار عقاري	-	-	-	-	802,424	802,424
موجودات أخرى	-	800,000	-	-	200,000	1,000,000
إجمالي الموجودات	-	-	-	-	351,166	351,166
	18,095,314	19,952,626	9,996,369	1,515,295	4,332,987	53,892,591
المطلوبات						
أرصدة لمؤسسة النقد العربي السعودي	-	2,006,214	-	-	-	2,006,214
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى	794,485	201,906	-	-	-	996,391
- تحت الطلب	62,758	-	-	-	-	62,758
- استثمارات مباشرة	731,727	201,906	-	-	-	933,633
ودائع العملاء	38,756,872	1,477,843	-	-	-	40,234,715
- تحت الطلب	26,974,543	-	-	-	-	26,974,543
- استثمار مباشر	5,937,828	-	-	-	-	5,937,828
- حساب البلاد (مضاربة)	5,019,090	1,477,843	-	-	-	6,496,933
- أخرى	825,411	-	-	-	-	825,411
صكوك	-	-	-	2,007,047	-	2,007,047
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	1,327,418	1,327,418
إجمالي المطلوبات	39,551,357	3,685,963	-	2,007,047	1,327,418	46,571,785
التعهدات والالتزامات المحتملة	546,688	2,899,140	3,415,322	127,464	-	6,988,614

2015 بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	أكثرمن سنة الى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي						
- نقد في الصندوق	2,093,020	-	-	-	2,509,101	4,602,121
- أرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	1,473,037	-	-	-	-	1,473,037
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	619,983	-	-	-	2,509,101	3,129,084
- تحت الطلب	6,747,294	1,433,062	202,301	-	-	8,382,657
- مرابحات في بضائع	-	-	-	-	-	-
إستثمارات، صافي	6,747,294	1,433,062	202,301	-	-	8,382,657
- استثمارات متاحة للبيع	1,803,222	-	-	600,263	545,450	2,948,935
- الاستثمارات المقتناه بالتكلفة المطفأة	-	-	-	600,263	545,450	1,145,713
تمويل، صافي	1,803,222	-	-	-	-	1,803,222
- تمويل الافراد	7,153,852	17,129,723	9,471,864	499,184	-	34,254,623
- تمويل الشركات	778,573	2,543,945	8,106,883	482,505	-	11,911,906
ممتلكات ومعدات، صافي	6,375,279	14,585,778	1,364,981	16,679	-	22,342,717
استثمار عقاري	-	-	-	-	792,084	792,084
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-
إجمالي الموجودات	-	-	-	-	239,990	239,990
	17,797,388	18,562,785	9,674,165	1,099,447	4,086,625	51,220,410
المطلوبات						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الاخرى	1,421,652	-	-	-	-	1,421,652
-تحت الطلب	83,491	-	-	-	-	83,491
-استثمارات مباشرة	1,338,161	-	-	-	-	1,338,161
ودائع العملاء	38,128,985	4,050,475	-	-	-	42,179,460
-تحت الطلب	28,502,322	-	-	-	-	28,502,322
-استثمار مباشر	3,326,469	-	-	-	-	3,326,469
-حساب البلاد (مضاربة)	5,401,965	4,050,475	-	-	-	9,452,440
- أخرى	898,229	-	-	-	-	898,229
صكوك	-	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	1,177,059	1,177,059
إجمالي المطلوبات	39,550,637	4,050,475	-	-	1,177,059	44,778,171
التعهدات والالتزامات المحتملة	856,362	2,050,199	3,017,800	106,510	-	6,030,871

ب) فيما يلي تحليل للمطلوبات المالية حسب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية غير المخصومة كما في 31 ديسمبر:

2016 المطلوبات المالية	بآلاف الريالات السعودية					
	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	أكثرمن سنة الى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق مسدد	الإجمالي
أرصدة لمؤسسة النقد العربي السعودي	-	2,020,908	-	-	-	2,020,908
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	794,574	203,716	-	-	-	998,290
ودائع العملاء	38,771,144	1,489,250	-	-	-	40,260,393

2015 المطلوبات المالية	بآلاف الريالات السعودية					
	أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	أكثرمن سنة الى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق مسدد	الإجمالي
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1,422,156	-	-	-	-	1,422,156
ودائع العملاء	38,138,110	4,083,175				42,221,285

32. القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم إستلامه عند بيع موجودات أو دفعة لتحويل مطلوبات بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق في تاريخ القياس ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض أن صفقة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات قد تمت إما:

- في السوق الرئيسية للموجودات والمطلوبات، أو
- في أكثر الأسواق فائدة و المتاحة للموجودات و المطلوبات، في حالة عدم وجود السوق الرئيسية.

تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية ومستويات القيمة العادلة

تستخدم المجموعة المستويات التالية عند تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية والإفصاح عنها:

1 **المستوى الأول** - الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لنفس الأداة أو أداة مماثلة و التي يمكن الوصول اليها في تاريخ القياس .

2 **المستوى الثاني** - الأسعار المتداولة في الأسواق المالية النشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة أو طرق تقييم أخرى يتم تحديد كافة مدخلاتها الهامة وفق بيانات سوقية قابلة للملاحظة.

3 **المستوى الثالث** - طرق تقويم لم تحدد أي من مدخلاتها الهامة وفق بيانات سوقية قابلة للملاحظة.

يظهر الجدول التالي القيمة الدفترية والقيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية متضمنة بما في ذلك مستوياتها حسب التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

بآلاف الريالات السعودية	القيمة الدفترية	القيمة العادلة		
		المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
31 ديسمبر 2016					
موجودات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة					
استثمارات متاحة للبيع	**1,336,367**	**708,223**	**-**	**628,144**	**1,336,367**
موجودات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة					
الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**7,950,844**	**-**	**-**	**7,950,844**	**7,950,844**
إستثمارات مقتناه بالتكلفة المطفأة	**1,744,578**	**-**	**-**	**1,744,578**	**1,744,578**
التمويل ، صافي	**36,178,387**	**-**	**-**	**35,613,860**	**35,613,860**

بآلاف الريالات السعودية	القيمة الدفترية	القيمة العادلة		
		المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
31 ديسمبر 2015					
موجودات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة					
استثمارات متاحة للبيع	1,145,713	690,645	-	455,068	1,145,713
موجودات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة					
الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	8,382,657	-	-	8,382,657	8,382,657
إستثمارات مقتناه بالتكلفة المطفأة	1,803,222	-	-	1,803,222	1,803,222
التمويل ، صافي	34,254,623	-	-	33,875,782	33,875,782

بآلاف الريالات السعودية	القيمة الدفترية	القيمة العادلة		
		المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
31 ديسمبر 2016					
مطلوبات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة					
أرصدة لمؤسسة النقد العربي السعودي	**2,006,214**	**-**	**-**	**2,006,214**	**2,006,214**
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	**996,391**	**-**	**-**	**996,391**	**996,391**
ودائع العملاء	**40,234,715**	**-**	**-**	**40,234,715**	**40,234,715**
صكوك	**2,007,047**	**-**	**-**	**2,007,047**	**2,007,047**

بآلاف الريالات السعودية	القيمة الدفترية	القيمة العادلة		
		المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
31 ديسمبر 2015					
مطلوبات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة					
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1,421,652	-	-	1,421,652	1,421,652
ودائع العملاء	42,179,460	-	-	42,179,460	42,179,460

إن القيمة العادلة للأدوات المالية والتي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة في هذه القوائم المالية الموحدة لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية الموحدة. إن القيمة العادلة لودائع العملاء المرتبطة بعائد والاستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة والارصدة لدى وللبنوك والمؤسسات المالية الأخرى المسجلة بالتكلفة المطفاة لا تختلف كثيراً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية الموحدة لأن معدلات الأرباح الحالية السائدة في السوق لأدوات مالية مماثلة لا تختلف كثيراً عن الأسعار المتعاقد عليها وبسبب قصر الفترة بالنسبة لبعض الأدوات المالية وخصوصا الأرصدة لدى و للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى أو معا. لايوجد سوق نشط لهذه الادوات، وتعتزم المجموعة تحقيق القيمة الدفترية لهذة الادوات المالية وذلك باجراء تسوية مع الطرف النظير بتاريخ استحقاقها. تم تصنيف التمويل على أنه في المستوى 3 وذلك بإستخدام التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة ذات الصلة بالسايبور. ايضا انظر الى الايضاح رقم 7 (هـ).

33. الأرصده والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتعامل المجموعة، خلال دورة أعمالها العادية مع أطراف ذات علاقة. تخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للحدود المنصوص عليها في لائحة الحوكمة للمجموعة والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة متماشية لتعليمات الحوكمة الصادرة من الجهات الإشرافية في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. و يقصد بكبار المساهمين أولئك الذين يمتلكون نسبة 5% أو أكثر من رأسمال البنك المصدر ويقصد بكبار موظفي الإدارة أولئك الاشخاص، بما فيهم العضو المنتدب والذين لديهم الصلاحية والمسئولية للقيام بأعمال التخطيط والتوجيه والاشراف على أنشطة البنك. إن طبيعة وأرصدة تلك المعاملات للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر هي كما يلي:

أ - أرصدة أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين الآخرين والشركات المنتسبة لهم:

بآلاف الريالات السعودية	2016	2015
تمويل		
بيع بالأجل	**1,126,699**	1,324,902
مشاركة	**16,376**	46,959
تعهدات والتزامات محتملة		
تعهدات والتزامات محتملة	**90,642**	44,228
ودائع		
تحت الطلب	**84,728**	148,797
حساب البلاد (مضاربة)	**2,611**	14,481
أخرى	**5,750**	1,181

ب - أرصدة كبار موظفي الإدارة والشركات المنتسبة لهم :

بآلاف الريالات السعودية	2016	2015
تمويل		
بيع بالتقسيط	**9,381**	12,623
ودائع		
تحت الطلب	**5,707**	9,001
حساب البلاد (مضاربة)	**5,326**	1

ج - صناديق المجموعة الإستثمارية:

يمثل هذا البند الأرصدة القائمة لدى الصناديق الإستثمارية للمجموعة كما في 31 ديسمبر:

بآلاف الريالات السعودية	2016	2015
ودائع العملاء	**196**	2,689
استثمارات	**47,164**	29,735

د - الإيرادات والمصاريف:

فيما يلي تحليلاً بالإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في قائمة الدخل الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر2016 و 2015:

أرصدة أعضاء مجلس الإدارة وكبار المساهمين الآخرين والشركات المنتسبة لهم والصناديق الاستثمارية المدارة من قبل المجموعة:

بآلاف الريالات السعودية	2016	2015
الإيرادات		
الدخل من التمويل	**39,699**	45,736
دخل أتعاب وعمولات وأخرى، صافي	**626**	352
دخل أتعاب وعمولات وأخرى، صافي - صناديق البلاد الإستثمارية	**11,790**	17,635
المصاريف		
حساب البلاد (مضاربة)	**16**	2
إيجار مباني	**11,054**	5,086
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	**5,480**	6,302

أرصدة كبار موظفي الإدارة والشركات المنتسبة لهم :

بآلاف الريالات السعودية	2016	2015
الإيرادات		
الدخل من التمويل	**100**	265
المصاريف		
حساب البلاد (مضاربة)	**16**	-

فيما يلي بيان بإجمالي التعويض المدفوع لكبار موظفي الإدارة خلال السنة:

بآلاف الريالات السعودية	2016	2015
مزايا موظفين	**96,905**	62,504

34. كفاية رأس المال

تتمثل أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال في الإلتزام بمتطلبات رأس المال الموضوعة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي للحفاظ على مقدرة المجموعة في الاستمرار في أعمالها وفقا لمبدأ الاستمرارية والاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية.

تقوم إدارة المجموعة بمراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي بانتظام. تتطلب تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال النظامي وأن تكون نسبة إجمالي رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة المخاطر عند أو تزيد عن الحد الأدنى المتفق عليه وهو 8% .

تراقب المجموعة كفاية رأس المال باستخدام النسب المقررة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، وبموجبها يتم قياس كفاية رأس المال بمقارنة بنود رأس المال المؤهل للمجموعة مع الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي الموحدة والإلتزامات المحتملة باستخدام الارصده المرجحة لإظهار مخاطرها النسبية.

قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بإصدار ارشادات وأطر عمل لاعادة هيكلة رأس المال حسب توصيات لجنة بازل 3 والتي سرى مفعولها اعتباراً من 1 يناير 2013. وفقاً لاطرعمل لجنة بازل 3، تم احتساب الموجودات المرجحة المخاطر الموحدة الخاصة بالمجموعة وإجمالي رأس المال والنسب ذات الصلة على أساس موحد على مستوى المجموعة .

الجدول التالي يلخص الركيزة الأولى للمجموعة للموجودات المرجحة المخاطر، ورأس المال الأساسي ورأس المال المساند ونسبة كفاية رأس المال:

بآلاف الريالات السعودية	2016	2015
الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان	**42,831,321**	39,449,578
الموجودات المرجحة للمخاطر التشغيلية	**4,340,692**	3,905,237
الموجودات المرجحة لمخاطر السوق	**991,676**	149,700
إجمالي الركيزة الأولى للموجودات المرجحة المخاطر	**48,163,689**	43,504,515
رأس المال الأساسي	**7,320,805**	6,442,239
رأس المال المساند	**2,532,325**	467,373
إجمالي رأس المال الأساسي ورأس المال المساند	**9,853,130**	6,909,612
نسبة كفاية رأس المال		
نسبة رأس المال الأساسي	**%15.20**	%14.81
نسبة رأس المال الأساسي ورأس المال والمساند	**%20.46**	%15.88

35. خدمات إدارة الاستثمار والوساطة

تقدم المجموعة خدمات إدارة الاستثمار لعملائها من خلال شركتها التابعة / شركة البلاد للاستثمار. تتضمن هذه الخدمات إدارة تسعة صناديق إستثمارية (2015: سبعة صناديق إستثمارية)، وبموجودات يبلغ إجمالها 946 مليون ريال سعودي (2015: 925 مليون ريال سعودي). تدار كافة الصناديق الاستثمارية وفقاً للضوابط الشرعية وتخضع لرقابة شرعية بصفة دورية، وتدار بعض هذه الصناديق بالتعاون مع مستشاري استثمارات مهنيين خارجيين.
كما تدير المجموعة محافظ استثمارية خاصة نيابة عن عملائها بمبلغ 1,644مليون ريال سعودي (2015: 7,708 مليون ريال سعودي). لم يتم إدراج القوائم المالية لهذه الصناديق والمحافظ الاستثمارية في القوائم المالية الموحدة للمجموعة. تم الافصاح عن المعاملات التي تتم بين المجموعة وهذه الصناديق ضمن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (إيضاح 33).

36. التغيرات في أطر اعداد التقارير المالية الدولية

لقد إرتأت المجموعة عدم التطبيق المبكر للمعايير الجديدة الصادرة وغير السارية المفعول بعد على السنوات المحاسبية للبنك والتي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017 ، وتقوم حالياً بدراسة أثارها. فيما يلي ملخصاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والتعديلات عليها والتي يسري مفعولها على السنوات المستقبلية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017:

المعيار، التعديل	ملخص المتطلبات	تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	الأدوات المالية	1 يناير 2018
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15	الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء	1 يناير 2018
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7	المبادرة بالإفصاح	1 يناير 2017
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم12	إثبات الموجودات الضريبية المؤجلة بشأن الخسائر غير المحققة	1 يناير 2017
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 2	تصنيف وقياس معاملات الدفعات المحسوبة على أساس الأسهم	1 يناير 2018
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16	عقود الإيجار	1 يناير 2019

37. برنامج أسهم الموظفين

فيما يلي المميزات الهامة لبرنامج الدفعات المحسوبة على أساس الأسهم:	2016	2015
تاريخ المنح	21 يونيو 2016	1 نوفمبر 2015
تاريخ الاستحقاق	25% 1 يناير 2017	25% 1 يناير 2016
	25% 1 يناير 2018	25% 1 يناير 2017
	50% 1 يناير 2019	50% 1 يناير 2018
عدد الأسهم الممنوحة بتاريخ المنح	483,477	479,302
سعر السهم بتاريخ المنح (بالريال السعودي)	24.07	21.76
قيمة الأسهم الممنوحة بتاريخ المنح (بآلاف الريالات السعودية)	11,637	8,691
فترة الاستحقاق	3 سنوات	3 سنوات
شرط المنح	إكمال فترة الخدمة	إكمال فترة الخدمة
طريقة السداد	أسهم	أسهم

فيما يلي بياناً بالحركة في عدد الأسهم، لبرنامج أسهم الموظفين، خلال السنة:	2016	2015
في بداية السنة	1,129,439	1,041,953
ممنوحة خلال السنة	483,477	479,302
متنازل عنها	(332,598)	(58,242)
تم صرفها	(457,672)	(333,574)
في نهاية السنة	822,646	1,129,439

تم منح هذه الأسهم بشرط أساسي وهو إكمال فترة الخدمة وغير مرتبطة بظروف السوق.

38. أرقام المقارنة

أعيد تبويب بعض أرقام المقارنة للسنة الماضية كي تتماشى مع تبويب السنة الحالية.

39. إعتماد مجلس الإدارة للقوائم المالية الموحدة

اعتمد مجلس الإدارة القوائم المالية الموحدة بتاريخ 29 جمادى الأولى 1438 هـ الموافق 26 فبراير 2017.

بنك البلاد
Bank Albilad

إقرار طالب الشراء
اسم البنك
المبلغ المتبقي
المدة

الإفصاحات النوعية والكمية

	الجداول والنماذج	الرقم المرجعي للنموذج
الجزء رقم 2 -نظرة عامة على إدارة المخاطر	النقد والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	ب.1
والأصول المرجحة بالمخاطر	OVA - نهج إدارة المخاطر بالبنك.	ب.2
الجزء رقم 3 -الراوبط بين القوائم المالية	OV1 - نظرة عامة على الأصول المرجحة بالمخاطر.	ب.3
وحالات التعرض النظامية	LI1 - الاختلافات بين النطاقات المحاسبية والتنظيمية للتوحيد، لتوحيد ورسم مخططات فئات القوائم المالية مع فئات المخاطر التنظيمية.	ب.4
	LI2 - المصادر الرئيسية للفروقات بين مبالغ حالات التعرض النظامية والقيم الدفترية، في القوائم المالية.	ب.5
الجزء رقم -4 مخاطر الائتمان	LIA – تفسير الفروقات بين مبالغ التعرض المحاسبية والتنظيمية.	ب.6
	CRA - معلومات عامة حول مخاطر الائتمان.	ب.7
	CR1 - الجودة الائتمانية للأصول.	ب.8
	CR2 - تغيرات في أرصدة القروض المتعثرة وسندات الدين.	ب.9
	CRB - إفصاحات إضافية متعلقة بالجودة الائتمانية للأصول.	ب.10
	CRC - متطلبات الإفصاحات النوعية المتعلقة بتقنيات تخفيف مخاطر الائتمان.	ب.11
	CR3 - تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان - نظرة عامة.	ب.12
	CRC - الإفصاحات النوعية حول استخدام البنوك للتصنيفات الائتمانية الخارجية، بموجب النهج الموحد لمخاطر الائتمان.	ب.13
	CR4 - المقاربة المعيارية - تعرض مخاطر ائتمان، وتأثيرات تخفيف مخاطر ائتمان .	ب.14
الجزء رقم -4 مخاطر السوق	CR5 - المقاربة المعيارية – التعرضات حسب فئات الأصول وأوزان المخاطر.	ب.35
	MRA - متطلبات الإفصاح النوعي المتعلقة بمخاطر السوق.	ب.37
	MR1 - مخاطر السوق وفق المقاربة المعيارية.	
الجزء رقم 8	الإفصاحات النوعية للمخاطر العمليات.	ب.41
الجزء رقم 9	الإفصاح الكمي للمخاطر المرتبطة بسعر الفائدة في سجل البنك (IRRBB).	ب.42

ب.1- جدول OVA
نهج إدارة المخاطر المصرفية.

النطاق

الإفصاح عن أهداف وسياسات إدارة المخاطر في بنك البلاد فيما يتعلق بمختلف المخاطر الرئيسية، على النحو المبين من قِبل مجلس الإدارة.

أ) تحديد نموذج الأعمال وحجم المخاطر.

يدير بنك البلاد أنواعًا عديدةً من المخاطر على مختلف مستويات المنظمة. ويمكن حصر الأنواع الرئيسية للمخاطر فيما يلي:

• مخاطر الائتمان:
تُعرف مخاطر الائتمان ومخاطر الطرف الأخر بأنها المخاطر التي تنشأ نتيجة عجز الطرف الملتزم عن تلبية التزاماته كليًا أو جزئيًا. وتنشأ مخاطر الائتمان ومخاطر الطرف الأخر في حالات توسيع التمويل، أو الالتزام خلاف ذلك باتفاقيات تعاقدية، سواء ضمن أو خارج نطاق الميزانية العمومية.

• مخاطر السوق:
تُعرف مخاطر السوق بأنها المخاطر الخسارة الناجمة من تذبذب القيمة السوقية لأصول وخصوم بنك البلاد تبعًا لتغيرات الظروف السوقية.

• مخاطر السيولة:
تُعرف مخاطر السيولة بأنها مخاطر الخسارة التي تنشأ إذا بقي احتياطي السيولة العادية لدى البنك غير كافٍ لتلبية التزامات البنك.

• مخاطر العمليات:
تُعرف مخاطر العمليات بأنها مخاطر الخسارة الناجمة من إجراءات داخلية قاصرة أو خاطئة، أخطاء بشرية أو من تطبيق النظام، أو جراء الأحداث الخارجية.

ب) هيكل حوكمة المخاطر.

• مخاطر الائتمان:
يضم بنك البلاد لجان ائتمان مستقلة تتولى مسؤوليات إدارة وقياس ومراقبة وتخفيف مخاطر الائتمان. تعمل هذه اللجان في إطار الضوابط والسياسات والإجراءات المعتمدة من قِبل مجلس الإدارة، وتخضع عملية اتخاذ القرارات الائتمانية لمستوى عالٍ من المشاركة التنفيذية والمراجعة والإشراف غير التنفيذي.

• مخاطر السوق والسيولة:
يضم بنك البلاد لجنة مستقلة للأصول والخصوم تتولى مسؤوليات إدارة وقياس ومراقبة وتخفيف مخاطر الائتمان. تعمل هذه اللجنة في إطار الضوابط والسياسات والإجراءات المعتمدة من قِبل مجلس الإدارة، وقد وُضعت هذه الضوابط بغرض إبقاء الخسائر المحتملة والتباين السوقي ضمن المستويات المقبولة للقدرة على تحمل المخاطر.

• مخاطر العمليات:
والسياسات والإجراءات المعتمدة من قِبل مجلس الإدارة. كذلك، فإن هيكل الحوكمة ذا الصلة بمخاطر العمليات يشكل جزءًا لا يتجزأ من إطار إدارة مخاطر العمليات.

ج) قنوات التواصل وتطبيق ثقافة المخاطر.

تتضمن عملية الإدارة الشاملة للمخاطر في بنك البلاد تحديد كمية وإدارة وتخفيف المخاطر ذات الصلة بجميع وحدات الأعمال، وكذلك رصد ومراقبة التعرض للمخاطر من خلال اللجان المستقلة لمخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، ومخاطر العمليات.

وهناك عدد من اللجان المعنية بتحديد وإدارة المخاطر على مستوى البنك. وتعمل هذه اللجان بتكليف من قبل مجلس الإدارة، وقد تم إدارجها ضمن هيكل التنظيمي على النحو المبين أدناه:

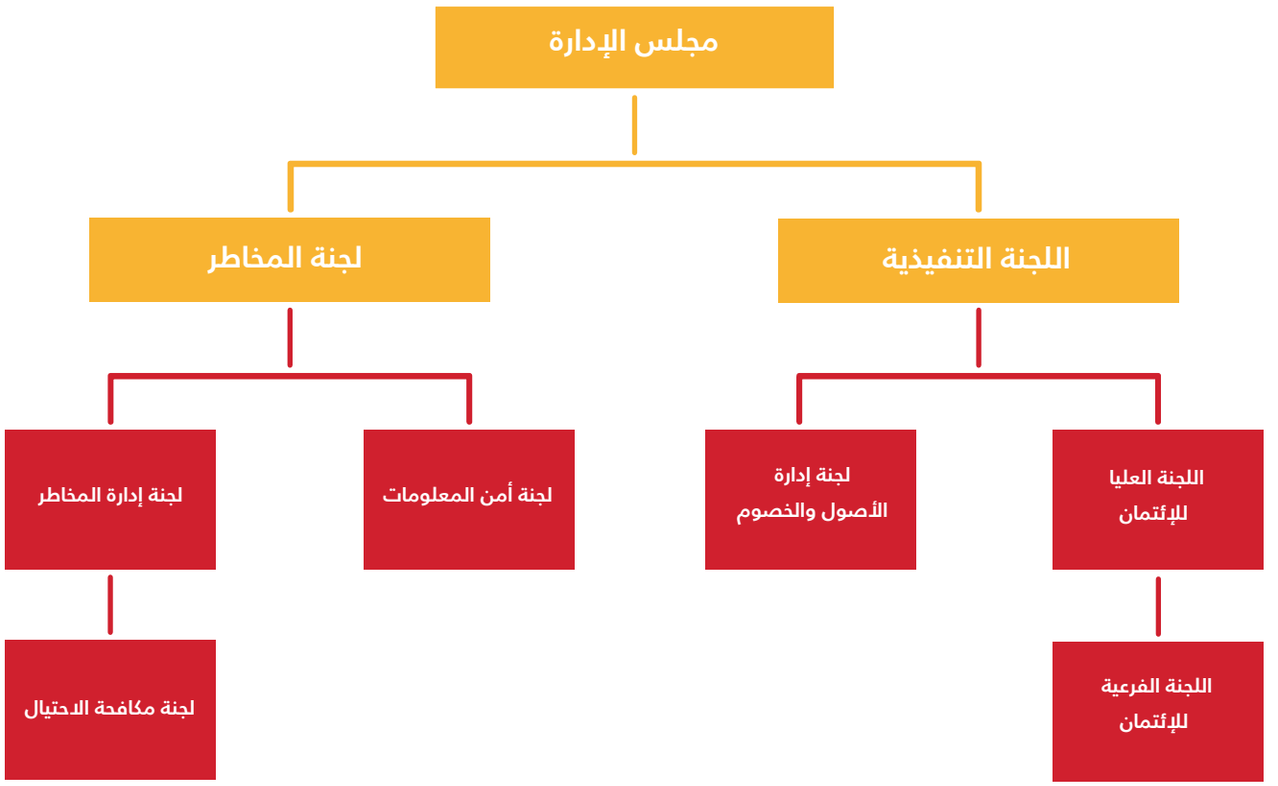

كما تم إدراج قطاعات إدارة المخاطر ضمن الهيكل التنظيمي على النحو المبين أدناه:

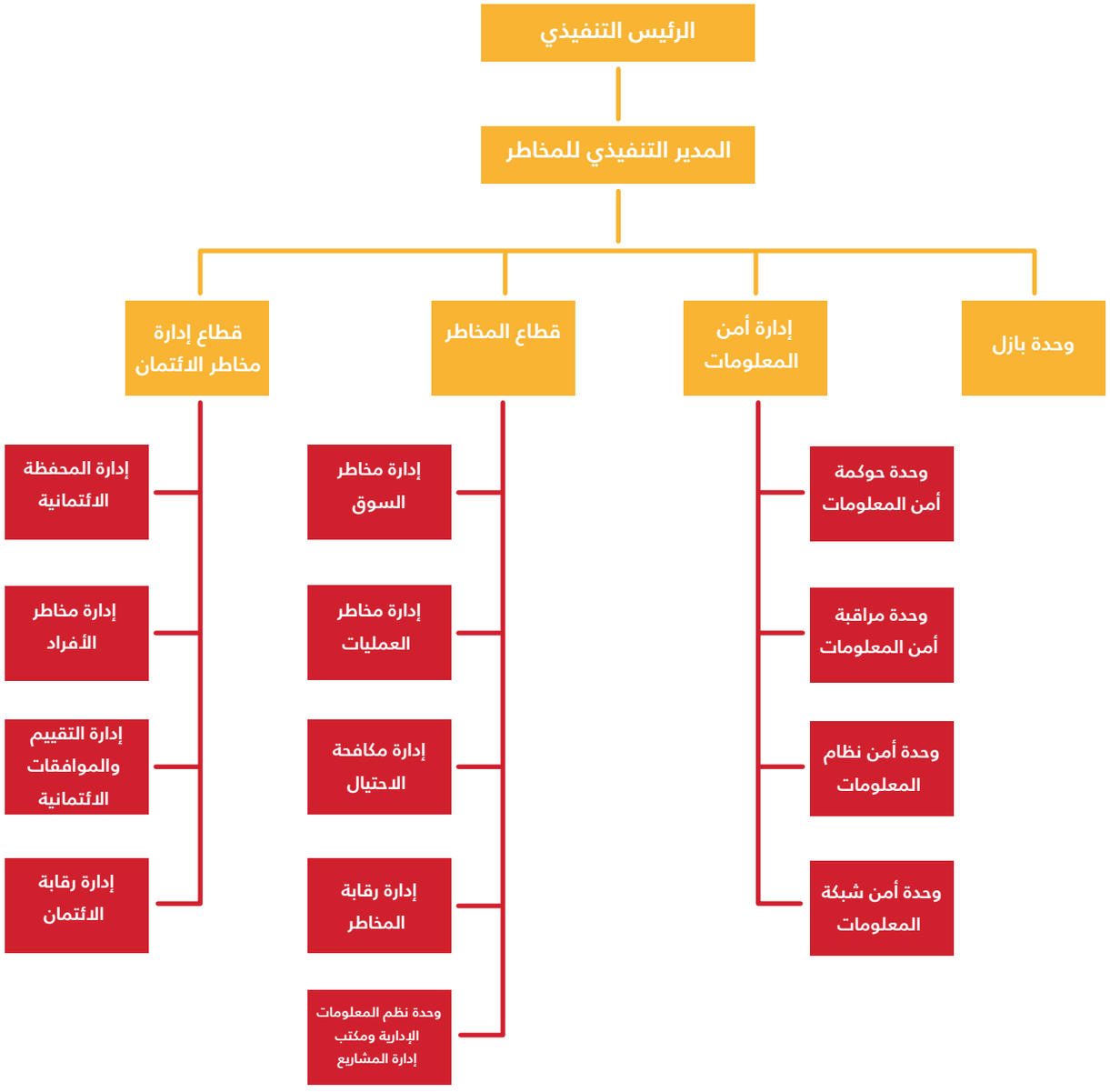

د) النطاق والسمات الرئيسية لأنظمة قياس المخاطر.

تتمثل أهداف قطاعات إدارة المخاطر في ضمان الالتزام بثقافة إدارة المخاطر المصرفية ودعم الاستدامة على المدى الطويل، من خلال توفير إطار عمل راسخ ومستقل؛ لتحديد وتقييم ومراقبة وتخفيف المخاطر. كذلك، فإن قطاعات إدارة المخاطر مسؤولة عن إرساء واعتماد ومتابعة الالتزام بالمعايير وضوابط المخاطر على مستوى البنك، وضمان تنفيذها والتمسك بها بصفةٍ مستمرة، بما يضمن تقديم ضمانات منطقية بأن المخاطر التي يتعرض لها البنك يتم تحديدها والعمل على إدارتها ومراقبتها على نحوٍ ملائم.

هـ) عملية إعداد التقارير حول معلومات المخاطر المُقدمة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا

تتلقى قطاعات إدارة المخاطر تقارير دورية حول المستجدات في هيكل وتحركات الميزانية العمومية للبنك، بما في ذلك حركة رأس المال والإقدام على المخاطرة. وترتبط عملية تقييم الأهمية النسبية للمخاطر ارتباطًا مباشرًا بسياسات إدارة المخاطر المعتمدة من قِبل المجلس، والتي تغطي كافة المخاطر الرئيسية. وتتولى قطاعات إدارة المخاطر مراقبة المخاطر الرئيسية التي تم تحديدها، بما يضمن إدارة كل المخاطر إلى مستوى مقبول. علاوةً على ذلك، تتم مراجعة المخاطر الرئيسية ومناقشتها من قِبل الإدارة العليا، وذلك على أساس مستمر.

ويتم إعداد تقرير مفصل عن مقاييس الأداء والتحكم فيما يتعلق بهذه المخاطر، وتقديمه خلال اجتماع اللجان المستقلة وتضمينه -حيثما كان ذلك ملائمًا - بنتائج سيناريو الاختبار، وأنواع المخاطر الرئيسية التي تقع ضمن نطاق ما يلي:

- مخاطر الائتمان.
- مخاطر السوق.
- مخاطر السيولة.
- مخاطر العمليات.

و) المعلومات النوعية عن اختبارات التحمل.

يتم تحديد المخاطر المرتبطة بسعر الفائدة في سجل البنك كميًّا باعتبارها رقمًا افتراضيًا للقيمة المعرضة للمخاطر، أو القيمة الاقتصادية المعرضة للمخاطر (القيمة الاقتصادية المعرضة للمخاطر خلال يوم واحد، ونسبة فترة الثقة هي 99%) - والذي يمثل القيمة الاقتصادية للأصول/ الخصوم، في ظل ظروف السوق تحت الضغط. وتمثل جميع التدفقات النقدية المستقبلية أرباحًا أو مدفوعات من وجهة نظر البنك. ويتم فصل هذه التدفقات النقدية إلى أوعية زمنية، عن طريق إنشاء جدول للمبالغ المستحقة المتبقية/جدول لإعادة التسعير.

يُجري بنك البلاد اختبارات التحمل وتحليلات السيناريو لقياس حجم المخاطر لديه حال الخسارة، في ظل ظروف السوق غير الاعتيادية. وتقدر اختبارات التحمل القياسية حجم خسائر بنك البلاد في حال تعرض معدل الأرباح لصدمات نتيجة أوضاع السوق، بحوالي +/- 50.100 و 200 نقطة أساس.

كذلك، يُجري بنك البلاد اختبارات ضغط شاملة للنموذج على فترات منتظمة، ويتم عرض النتائج على الإدارة العليا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك عددًا من المتطلبات النوعية الأخرى؛ لضمان كون هذا النموذج محدثًا تمامًا فيما يتعلق بالوثائق وطرق الحساب وتدابير الرقابة.

ز) استراتيجيات وعمليات إدارة، وتحوط وتخفيف المخاطر.

تمثل إدارة المخاطر أحد المكونات الرئيسية لاستراتيجية الأعمال في بنك البلاد، بغرض دعم الهدف الأساسي؛ وهو أن يكون البنك شريكًا ماليًّا قويًّا يتمتع بالبصيرة والشفافية في تحمل المخاطر.

وتتلخص رؤية البنك في تبني أفضل المعايير والممارسات الدولية في مجال إدارة المخاطر، ويخصص بنك البلاد موارد ضخمة لتطوير الإجراءات والأدوات التي من شأنها دعم هذه الرؤية. وبناءً على ذلك، يحرص البنك على ضم خبرات فنية كبيرة في مجال إدارة المخاطر ورأس المال.

ويتم تشغيل ومراقبة عملية إدارة المخاطر بشكلٍ مستقلٍّ عن وحدات الأعمال في بنك البلاد، وذلك بغرض تعزيز ثقافة قوية لإدارة المخاطر، من خلال مجموعة شاملة من العمليات التي تهدف إلى تحديد وقياس ورصد ورقابة حالات التعرض للمخاطر.

ويشارك مجلس الإدارة والإدارة العليا في إنشاء جميع عمليات إدارة المخاطر والإشراف الدوري بتوجيه قسم إدارة المخاطر، وتخضع عمليات إدارة المخاطر لتدقيق إضافي من قِبل كلٍّ من هيئة شرعية مستقلة، والمدققين الداخليين والخارجيين، والجهات التنظيمية للبنك - الأمر الذي من شأنه أن يسهم في تعزيز ممارسات إدارة المخاطر.

•مخاطر الائتمان:

إدارة مخاطر الائتمان

يعتمد البنك في قياس وإدارة مخاطر الائتمان لديه على مدى الالتزام بالمبادئ التالية:

- يتم تطبيق معايير متسقة على مستوى البنك فيما يتعلق بعمليات اتخاذ قرارات الائتمان، من خلال استخدام نماذج التقييم الداخلي لجميع عملاء إقراض المؤسسة. وعلى مستوى التجزئة، تم تطوير الجانب السلوكي، بينما لا يزال تسجيل الجانب التطبيقي قيد التطوير بدعم من الاستشاريين، كما يتم حاليًا استخدام تسجيل الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) على مستوى عدة قطاعات، لأغراض تسجيل التمويل.

- يجب إدراج اعتماد ضوابط الائتمان للأطراف الأخرى وإدارة الحالات الفردية للتعرض لمخاطر الائتمان ضمن المبادئ التوجيهية لمحفظة البنك، واستراتيجيات الائتمان الخاصة به؛ كما يجب أن يتضمن كل قرار تحليل المخاطر مقابل العائد.

- كل تمديد للائتمان أو تغيير جوهري في التسهيلات الائتمانية (مثل أجل الاستحقاق، هيكل الضمان، أو المواثيق الكبرى) لأيٍّ من الأطراف الأخرى -يتطلب الموافقة الائتمانية على مستوى السلطة المناسب.

يقوم البنك حاليًا بتعيين سلطات اعتماد الائتمان وفقًا لنظام التوقيع المزدوج من قِبل الشركة، وعلى أساس مستوى معين للمخاطر، وفي حال تخطي الأمر لهذا المستوى تتم إحالة المقترحات إلى لجنة الائتمان واللجنة التنفيذية، وأخيرًا مجلس الإدارة -للموافقة عليها.

استراتيجيات مخاطر الائتمان

تتمثل أهداف إدارة مخاطر الائتمان فيما يلي:

- تعزيز ثقافة الإقراض المسؤول، المدعومة بسياسة مخاطر قوية وإطار عمل رقابي.
- تطبيق الإقدام على المخاطرة.
- ضمان فحص واعتماد وتخفيف مخاطر الائتمان بصورةٍ مستقلةٍ وخبيرة.

تخفيف مخاطر الائتمان

يستخدم بنك البلاد مجموعةً متنوعةً من الرهون والضمانات المالية وغير المالية للتخفيف من مخاطر الائتمان الأساسية، خلال عمليات الإقراض والخزينة الاعتيادية. ويكاد يكون استخدام الحماية المشتراة في شكل مشتقات ائتمانية أمرًا لا يُذكر خلال هذه الفترة، ويلتزم البنك بقائمة الضمانات المقبولة والحماية الائتمانية التي تقدمها مؤسسة النقد العربي السعودي "سمة"، لكافة البنوك في المملكة (باستثناء الذهب والفضة).

تشمل الأنواع الواسعة من الضمانات المستخدمة حاليًا من قِبل بنك البلاد ما يلي:

الضمانات المالية:

- الهوامش النقدية.
- "حصة العميل" في معاملات خطاب الائتمان "مشاركة".
- ضمان نقدي لتوسع الائتمان أو للحماية ضد تخلف الطرف الآخر.
- حقوق المساهمين في الأسهم المحلية المدرجة، المعتمدة من قِبل الهيئة الشرعية للبنك لإقراض الشركات وتداول الأسهم. ويتم بشكلٍ دوريٍّ مراجعة قائمة حقوق المساهمين المقبولة، وذلك من قِبل لجنة الائتمان.
- تتألف وحدات صناديق الاستثمار المشترك المحلية والأجنبية من الشركات المدرجة المقبولة، بموجب قانون الشريعة.

الضمانات العقارية:

- العقارات التجارية، وتُستخدم لتأمين تعرّض البنك لمخاطر المقترضين، سواء من الشركات أو المقترضين التجاريين.
- العقارات السكنية، وتستخدم لتأمين الرهن العقاري المقدم لعملاء تمويل الأفرد.

الكفالات:

- الكفالة الرسمية والنافذة بالنظام التي تم استلامها من البنك.
- الكفالات الشخصية النافذة بالنظام.

غير ذلك:

- التنازل عن العائدات المتحصلة للمشاريع التي يمولها بنك البلاد. حيث يكون لكل مشروع يتم تمويله حدودا معروفة بشكلٍ مستقل يمثل جزءًا لا يتجزأ من الحد الائتماني المقدم إلى الأطراف المتعاملة.
- تحويل الراتب الشهري للعميل في حالة كان المقترضين من الأفراد، حيث يتم اقتطاع مبلغ من كل دفعة ترد للحساب في التارخ المحدد.

تقييم الضمانات

تقبل لجنة الائتمان تقييمًا مستقلًّا للأصول المطروحة للرهن قبل قبولها، وضمن فترات معنية، تبعًا لطبيعة الضمانات، ويتم التقييم من قِبل فريق من خبراء التقييم المستقلين.
يستند تقييم الضمانات على القيمة السوقية لشبيهاتها، ويجب التأكد من استقلالية خبراء التقييم؛ بحيث لا يكون التقييم متحيزا تجاه:

- منح حد ائتماني أعلى للمقترض.
- تكوين مخصص غير كافٍ.
- الاستمرار في الاعتراف بالعوائد لائتمان متعثر.

يتعين على قطاعات إدارة المخاطر التأكد من أن طريقة التقييم المستخدمة -سواء كانت داخلية أو خارجية – تستند إلى افتراضات معقولة وحكيمة، وأن جميع الافتراضات قد تم توثيقها بشكلٍ واضح.
يتم تقييم الضمانات حسب قيمتها الصافية القابلة للتحقق، كلما كان ذلك ممكنًا، كما يتم تعريفها على أنها القيمة السوقية الحالية الحالية ناقصًا أية تكاليف تحقيق محتملة، بما في ذلك-على سبيل المثال لا الحصر – تحمّل مضاريف الضمانات المسترجعة، أو المصروفات القانونية، أو أية مصاريف أخرى مرتبطة بالتصرف في الضمانات.

ويهدف بنك البلاد إلى الاحتفاظ بمستوى من المعلومات حول الرهون والضمانات الكافية لتقدير القيمة بانتظام، ويتم احتساب القيمة على أنها المبلغ المستلم من عملية البيع الجبري، مطروحًا منه تكاليف تحويل الموجودات إلى نقد، بما في ذلك تكاليف الأيام التي تم فيها عرض الضمانات في السوق.
ويتلقى البنك إلى حدٍّ معينٍ ضمانات لتعرضات ائتمانية، ويتم توفير جزء كبير من هذه الضمانات من قِبل مؤسسات أو أشخاص تربطها علاقة قائمة مع المقترض. كما يقوم البنك بتقييم ملائة الكفيل قبل استيفاء كفالته.

•مخاطر السوق:

- إدارة مخاطر السوق
تُعنى مخاطر السوق بمعدلات هامش الربح ومنحنيات العائد والأسعار. وتنشأ مخاطر السوق نتيجة التغيرات في أسعار السوق، سواء في أعسار المرابحة أو منحنى العائد أو الصرف الأجنبي أو السلع أو الأسهم، ويقتصر تعرض البنك لمخاطر السوق في دفاتر التداول على إجمالي التعرض لمخاطر سعر الصرف الأجنبي.

- مخاطر هامش الربح:
يتم تعريف مخاطر هامش الربح في المحفظة المصرفية بأنها تأثير حالات تعرض الأصول والخصوم للمصرف لتغيرات في معدلات هامش الربح، وتنشأ هذه المخاطر بصورةٍ رئيسيةٍ من عدم التطابق بين تواريخ إعادة الاستثمار المستقبلي وتكاليف تمويله، نتيجةً للتغيرات في معدلات الأرباح.
بهدف إدارة مخاطر هامش الربح، تقوم إدارة مخاطر السوق في بنك البلاد بقياس مخاطر التغير في منحنى العائد، والتي يعكس مقدار الخسائر في حال تغير معدلات هامش الربح إلى شروط متنوعة وعملات مختلفة.

مخاطر صرف العملات الأجنبية:
مخاطر صرف العملات الأجنبية هي المخاطر الناجمة عن وقوع خسائر في مراكز الدفاتر التجارية والمصرفية بالعملة الأجنبية؛ بسبب التغيرات العكسية في أسعار الصرف مقابل تعرضات البنوك للعملات الأجنبية.

يتم احتساب مقدار الخسارة الكلية المحتملة، باستخدام صافي المركز المفتوح للبنك كأقصى مبلغ لعملات المركز الطويل والقصير.

- استراتيجيات مخاطر السوق:
اعتمد مجلس الإدارة حدود مخاطر السوق ومخاطر السيولة في بنك البلاد؛ لتتماشى مع مخاطر التعرض الاستراتيجية وأهداف الإقدام على المخاطر، وفقًا لسياسات مخاطر السوق ومخاطر السيولة المعمول بها في البنك. بالإضافة إلى ذلك، تقوم لجنة الأصول والخصوم بمراقبة ومناقشة القضايا ضمن نطاق مخاطر السوق ومخاطر السيولة، وذلك على نحوٍ منتظم.

يستخدم بنك البلاد كلًّا من المقاييس التقليدية والنماذج المتقدمة للمخاطر لقياس مخاطر السوق ومخاطر السيولة، مثل سوء تطابق السيولة، وضوابط تركيز المودعين الرئيسيين، ونسبة القروض إلى الودائع، ونسبة الاعتماد على التمويل غير الأصلي، ونسبة تغطية السيولة وفق اتفاقية بازل3، وصافي نسبة التمويل المستقر، ومخاطر معدل الربح والفجوات الدورية والتراكمية، والقيمة الاقتصادية النرجحة بالمخاطر لقياس مخاطر السوق ومخاطر السيولة، ويتم رفع تقرير بذلك إلى:
- مجلس الإدارة والإدارة العليا على أساسٍ ربع سنوي/ شهري.
- مؤسسة النقد العربي السعودي على أساسٍ ربع سنوي.
- وحدات الأعمال على أساسٍ يومي.

قوم بنك البلاد حاليًا باستخدم نموذج القيمة المعرّضة للمخاطر لقياس مخاطر السوق للركيزة الثانية.

طريقة القيمة المعرّضة للمخاطر هي مقياس إحصائي للخسارة القصوى التي قد يتكبدها البنك على مستوى المحافظ، خلال فترة زمنية معينة، على مستوى ثقة معين، والقيمة المعرّضة للمخاطر هي مقياس للمخاطر يحدد حجم الخسائر المحتملة في ظل ظروف السوق العادية.
وتكمن الميزة الرئيسية لاستخدام القيمة المعرّضة للمخاطر في أنها توفر رقمًا موحدًا لجميع أنواع المخاطر، مما يسهل متابعة ومراقبة مخاطر السوق. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تأخذ في الاعتبار تقلبات عوامل السوق والارتباطات.

بعض الأدوات المالية لبنك البلاد لا يمكن تقييمها من خلال الأسعار في السوق. وبدلًا من ذلك، يتم تقييمها على أساس نماذج التسعير التي وضعها البنك داخليًّا؛ حيث تقوم إدارة المخاطر بإجراء نموذج تحقق مستقل، لتقييم قدرة النموذج على تسعير وإدارة مخاطر منتج معين.

يتم التحقق من صحة النموذج بانتظام للنماذج الجديدة والحالية؛ وذلك لضمان عدم إدخال أي تغييرات على المنتج أو حدوث ذلك في السوق، مما قد يؤثر على دقة النموذج. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع إجراءات مستمرة للسيطرة والتحقق من صحة أسعار السوق المستخدمة في تقييم المخاطر.

يتم رفع تقرير إلى الإدارة العليا وأصحاب المصلحة بقياس ومراقبة وإدارة مخاطر السوق التي يتم الإبلاغ عنها، وذلك بشكلٍ يومي. ويتم حساب مخاطر السوق الحالية، والإبلاغ عنها باستخدام قاعدة بيانات داخلية.

يتم وضع ضوابط للدفاتر التجارية والمصرفية لوحدة الأعمال، ويتم مراقبتها بشكلٍ منتظم، وكذلك وضع إجراءات كافية؛ للتأكد من أن وحدة الأعمال تعالج أي مخالفات لتلك الضوابط في الوقت المناسب.

يتم إطلاع مجلس الإدارة ولجنة الأصول والخصوم وأصحاب المصلحة في إدارة الأعمال والمخاطر بمخاطر السوق، والأحداث الجوهرية في هذا الشأن، وذلك على أساسٍ منتظم. ويتضمن هذا متابعة كلا النوعين من المخاطر ضمن فئات مخاطر السوق ومقاييس المخاطر بشكلٍ عام، على شكل القيمة المعرّضة للمخاطر. وبالمثل، فإنه يتم الإبلاغ عن المخاطر لوحدات العمل المخولة لتحمل مخاطر السوق.

- **مخاطر السيولة:**

مخاطر عدم تمكن البنك من الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها ضمن تكلفة سوقية مقبولة تسمى مخاطر السوق، ويتم قياس مخاطر السيولة عن طريق مطابقة تواريخ الاستحقاق المحددة مسبقًا للأصول والخصوم.

ويمكن تعريف مخاطر السيولة على أنها مخاطر الخسائر الناجمة عن:
- زيادة تكاليف التمويل لدى البنك بشكلٍ غير متناسب.
- نقص التمويل قد يعيق البنك عن إنشاء أعمال جديدة.
- نقص التمويل قد يؤدي في نهاية إلى إعاقة البنك عن تلبية التزاماته.

وتستند إدارة السيولة في بنك البلاد إلى مراقبة وإدارة مخاطر السيولة اليومية للعمليات والهيكلية في سيناريوهات مختلفة.
وتهدف إدارة مخاطر السيولة العملياتية أساسًا إلى ضمان امتلاك البنك دائمًا سيولةً كافيةً على المدى القصير؛ لاستيعاب هذه الآثار الصافية للمعاملات التي تم إجراؤها والمتوقعة. وبالإضافة إلى نسبة السيولة المطلوبة حسب تعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي، يقوم البنك أيضًا بمراقبة نسبة تغطية السيولة (LCR)-وفق اتفاقية بازل3، كأحد مؤشرات تقييم مخاطر السيولة المحتملة للبنك.

يتم اعتماد سياسات مخاطر السيولة لدى بنك البلاد من قِبل مجلس الإدارة، كما يتم تنفيذ خطة طوارئ السيولة بهدف التأكد من كون بنك البلاد مستعدًّا بشكلٍ كافٍ لاتخاذ الإجراءات التصحيحية، في حال حدوث أزمات مالية تؤثر على سيولة البنك.

يتم تحديد سياسات بنك البلاد على أساس التمويل السلبي الذي يرغب البنك في قبوله. وفي إدارة السيولة، يميز البنك بين السيولة بالعملات المحلية والعملات الأجنبية.

قامت إدارة المخاطر بوضع ضوابط لمخاطر السيولة التي يتم احتسابها بشكلٍ منفصلٍ للعملات المحلية والأجنبية. وتعتبر إدارة مخاطر السوق هي المسؤولة عن التأكد من التزام البنك بضوابط مخاطر السيولة العملياتية، ويتم تصعيد أي مخالفات إلى الإدارة العليا في الوقت المناسب.

وتتلقى وحدات الأعمال والمخاطر الرئيسية تقارير حول مخاطر السيولة للبنك بشكلٍ منتظم. وعلاوةً على ذلك، تقوم لجنة الأصول والخصوم بصفةٍ مستمرةٍ بتقييم التطورات في سيولة البنك، ووضع خطط التمويل طويلة الأمد.

إدارة مخاطر السيولة قصيرة الأجل:

تهدف إدارة مخاطر السيولة قصيرة الأجل أو العملياتية لدى بنك البلاد أساسًا إلى التأكد من أن لدى البنك احتياطي سيولة كافٍ، يجعله قادرًا على المدى القصير من استيعاب الآثار الصافية للمعاملات التي تمت بالفعل، والتغيرات المتوقعة.

يتم تحديد السيولة على أساس التدفقات النقدية للمعاملات القائمة، ويتم الاحتساب مع الأخذ بعين الاعتبار ممتلكات البنك من الأصول السائلة. وعند إدارة مخاطر السيولة قصيرة الأجل، لابد أن يضمن البنك بقاء نسبة احتياطي السيولة أعلى من الحد الأدنى المحدد من قِبل مؤسسة النقد العربي السعودي.

إدارة مخاطر السيولة طويلة الأجل:

تُدار مخاطر بنية السيولة وفقًا لاعتبارات عدم تطابق سيولة البنك على المدى الطويل. وتهدف إدارة هذه المخاطر إلى ضمان عدم قيام البنك باعتماد متطلبات تمويل مستقبلية ضخمة وغير معقولة. ويعتبر تحديد بنية السيولة من الأمور المهمة لقيام البنك بتخطط نشاطات التمويل لديه وتسعير المعاملات.

يدير البنك مخاطر بنية السيولة على أساس تقرير الفجوة، ويستند تقرير الفجوة إلى توزيع الأصول والخصوم لدى البنك والبنود خارج الميزانية العمومية، حسب تاريخ الاستحقاق. ولهذا الغرض، يستخدم البنك تواريخ استحقاق ثابتة تعاقديًّا لكل منتج.

وكجزء من إدارة مخاطر بنية السيولة للبنك، يتم تقسيم مركز السيولة في تقرير الفجوة إلى عدد من المتغيرات مثل النقد الأجنبي، والمنتج، ومجال الأعمال، والوحدات التنظيمية. وتعكس هذه التقارير - من بين أمورٍ أخرى - أن البنك لديه فائض سيولة هيكلي سائد بالعملة المحلية.

تحليل سيناريو السيولة:

يُجري بنك البلاد اختبارات التحمل لقياس مخاطر السيولة المباشرة للبنك، والتأكد من أن البنك لديه وقت استجابة معينة في حالة حدوث أزمة، وتقدر اختبارات التحمل مخاطر بنية السيولة في سيناريوهات مختلفة، وتتضمن تحليلات السيناريوهات أزمات محددة في البنك، وأزمات عامة في الأسواق. بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك بمراقبة صافي نسبة تمويل -بازل 3 الثابتة كأحد المؤشرات على تقييم مخاطر بنية السيولة المحتملة للبنك.
يراقب البنك التنوع في المنتجات والعملات والاستحقاقات، ونسبة التركز لأكبر المودعين، وتداعيات تذبذب التمويل ما بين البنوك؛ للتأكد من أن البنك يتمتع بقاعدة تمويل من شأنها حماية البنك إلى أقصى درجة ممكنة في حال حدوث أزمات سوقية.

ب.2- نموذج OV1

نظرة عامة على الأصول المرجحة بالمخاطر (بألاف الريالات السعودية)

		أ	ب	ج
		الأصول المرجحة بالمخاطر 016		الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال
		T	T-1	T
		ديسمبر 2016	سبتمبر 2016	
1	مخاطر الائتمان (باستثناء مخاطر ائتمان الطرف الآخر)	42,831,321	42,756,334	3,426,506
2	من بينها النهج الموحد	42,831,321	42,756,334	3,426,506
3	من بينها النهج الداخلي القائم على التصنيف	-	-	-
4	مخاطر الائتمان للطرف الآخر	-	-	-
5	من بينها النهج الموحد للمخاطر الائتمانية للطرف الأخر	-	-	-
6	ومن بينها أسلوب النموذج الداخلي	-	-	-
7	أوضاع الأسهم في الدفاتر المصرفية في إطار النهج القائم على السوق	-	-	-
8	استثمارات الأسهم في الصناديق - نهج البحث	-	-	-
9	استثمارات الأسهم في الصناديق - النهج القائم على الولاية	-	-	-
10	استثمارات الأسهم في الصناديق - نهج التراجع	-	-	-
11	مخاطر التسوية	-	-	-
12	حالات التعرض لمخاطر التوريق في الدفاتر المصرفية	-	-	-
13	منها النهج القائم على تقييم النهج الداخلي القائم على التصنيف	-	-	-
14	منها نهج صيغة الإشراف للنهج الداخلي القائم على التصنيف	-	-	-
15	منها النهج الموحد/ نهج صيغة الإشراف المبسطة	-	-	-
16	مخاطر السوق	991,676	1,463,960	79,334
17	ومن بينها النهج الموحد	991,676	1,463,960	79,334
18	ومن بينها نهج النموذج الداخلي	-		-
19	مخاطر العمليات	4,340,692	4,222,077	347,255
20	منها نهج المؤشر الأساسي	4,340,692	4,222,077	347,255
21	منها النهج الموحد	-	-	-
22	منها نهج القياس المتقدم	-	-	-
23	المبالغ أدناه تمثل الحد الأدنى للخصم (رهنًا بحجم المخاطر بنسبة 250٪)	-	-	-
24	تعديل الحد الأدنى	-	-	-
25	الإجمالي (1 + 4 + 7 + 8 + 9 + 10 + 11 + 12 + 16 + 19 + 23 + 24)	48,163,689	48,442,371	3,853,095

ب.3- نموذج LI1

الفروقات بين النطاقات المحاسبية والتنظيمية لتوحيد ورسم مخططات فئات القوائم المالية مع فئات المخاطر التنظيمية (بآلاف الريالات السعودية)

	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز
	القيم الدفترية للبنود:						
	قيم الدفترية كما هو مبين في البيانات المالية المنشورة	القيم الدفترية ضمن نطاق التوحيد التنظيمي	يخضع لإطار عمل مخاطر الائتمان	يخضع لإطار عمل مخاطر ائتمان الطرف الآخر	يخضع لإطار عمل التوريق	تخضع لإطار عمل مخاطر السوق	لا تخضع لمتطلبات رأس المال أو تخضع للخصم من رأس المال
الأصول							
النقد والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	4,528,825	4,528,825	4,528,825	-	-	-	-
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى، صافي	7,950,844	7,950,844	7,950,844	-	-	-	-
الاستثمارات، صافي	3,080,945	3,080,945	3,080,945	-	-	-	-
التمويل، صافي	36,178,387	36,178,387	36,178,387	-	-	-	-
الأملاك والمعدات، صافي	802,424	802,424	802,424	-	-	-	-
استثمارات عقارية	1,000,000	1,000,000	1,000,000	-	-	-	-
أصول أخرى	351,166	351,166	351,166	-	-	-	-
مجموع الأصول	53,892,591	53,892,591	53,892,591	-	-	-	-
الخصوم							
مستحق لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	2,006,214	-	-	-	-	-	2,006,214
مستحق لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	996,391	-	-	-	-	-	996,391
ودائع العملاء	40,234,715	-	-	-	-	-	40,234,715
الصكوك	2,007,047	-	-	-	-	-	2,007,047
خصوم أخرى	1,327,419	-	-	-	-	-	1,327,419
مجموع الخصوم	46,571,786	-	-	-	-	-	46,571,786

ب.4- نموذج LI2

المصادر الرئيسية للفروقات بين مبالغ التعرض النظامي والقيم الدفترية في القوائم المالية (بآلاف الريالات السعودية)

		أ	ب	ج	د	هـ
				بنود تخضع لـ:		
		الإجمالي	إطار مخاطر الائتمان	إطار التوريق	إطار مخاطر ائتمان الطرف الآخر	إطار مخاطر السوق
1	القيمة الدفترية للأصول ضمن نطاق التوحيد التنظيمي (وفقًا للنموذجLI1)	53,892,591	53,892,591	-	-	-
2	مبلغ خصوم القيمة الدفترية ضمن نطاق التوحيد التنظيمي (وفقًا للنموذج LI1)	-	-	-	-	-
3	صافي إجمالي المبلغ ضمن نطاق التوحيد التنظيمي	53,892,591	53,892,591	-	-	-
4	مبالغ خارج الميزانية العمومية	6,988,614	3,749,591	-	-	-
5	الفروقات في التقييمات	-	-	-	-	-
6	الفروقات بسبب قواعد التصفية المختلفة، بخلاف تلك المدرجة بالفعل في الصف رقم 2	-	-	-	-	-
7	الفروقات بسبب النظر في المخصصات	-	-	-	-	-
8	الفروقات بسبب المرشحات التحوطية	-	-	-	-	-
10	مبالغ التعرض التي تعتبر لأغراض تنظيمية	60,881,205	57,642,182	-	-	-

ب.5- جدول LIA
تفسير الفروقات بين مبالغ التعرض المحاسبية والتنظيمية

أ)تفسير الفروقات الهامة بين المبالغ في العمودين (أ) و(ب) في LI1.

لا توجد فروقات بين القيم الدفترية الواردة في البيانات المالية المنشورة، والقيم الدفترية ضمن نطاق التوحيد التنظيمي.

ب)شرح أصول الفروقات بين القيم الدفترية والمبالغ المعتبرة لأغراض تنظيمية مبينة في LI2.

يتم ملء القيم التصورية غير المدرجة في الميزانية العمومية على أنها مجموع القيمة الدفترية/ المحاسبية، بينما يتم ملء المبالغ المعادلة للائتمان (بتطبيق عوامل التحويل) ضمن الإطار التنظيمي الخاص بها.

ج)منهجيات التقييم، بما في ذلك شرح لمدى استخدام منهجيات السوق للسوق، والسوق للنموذج.

- وصف عملية التحقق من الأسعار المستقلة.
- إجراءات تعديلات أو احتياطيات التقييم (بما في ذلك وصف للعملية، ومنهجية تقييم مراكز التداول حسب نوع الأداة).

يرجى الرجوع إلى الملاحظة رقم d2 و32 من البيانات المالية السنوية المنشورة.

ب.6- جدول CRA
معلومات نوعية عامة عن مخاطر الائتمان

أ) كيفية ترجمة نموذج الأعمال إلى مكونات مخاطر الائتمان للبنك.
يقدم بنك البلاد خدمات مصرفية تجارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثل التمويل التجاري، والتمويل التداولي، والتمويل الاستهلاكي، وبطاقات الشحن، ومنتجات الخزينة -لجميع شرائح العمال؛ بما في ذلك الشركات والأفراد، والكيانات التجارية، والمؤسسات المالية، والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية.

وفي إطار السعي التنافسي لزيادة فرص النمو، يتبنى البنك نموذج أعمال مصرفية تجارية يرتكز على قطاع التجزئة والجملة؛ للاستفادة من نقاط القوة في شبكة العمل الكبيرة، وفريق من المهنيين ذوي المهارات العالية، من خلال استغلال قطاعي التجزئة والشركات. ويتميز نموذج أعمال البنك بالارتكاز على مصادر تمويل مستقرة من خلال قاعدة ودائع متنوعة، وموجودات تمويل عالية الجودة داخل وخارج الميزانية العمومية.

ب) المعايير والنهج المستخدمين في تحديد سياسة إدارة مخاطر الائتمان، ووضع حدود لمخاطر الائتمان.
مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم قدرة أي طرف آخر على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك، وفقًا للشروط المتفق عليها. ويتبع البنك الإرشادات الواردة في نظام بازل ويلتزم بها تمامًا من ناحية الشكل والمضمون، ويتبع أفضل الممارسات في هذا القطاع لإدارة هذه المخاطر. ويتم اعتماد بيان الإقدام على المخاطرة من قِبل مجلس الإدارة على أساسٍ سنوي، بما يشكل أساسًا لتحديد جميع معايير السيطرة على المخاطر، وتتم مراقبة محفظة الاصول المعرضة للمخاطر عن كثب لتتماشى مع المعايير المحددة. وتؤكد السياسة الائتمانية للبنك على استخدام جميع أدوات صنع القرار الحديثة. وبناءً على ذلك، اعتمد البنك نظامًا قويًّا للتحليل المالي وتصنيف مخاطر الملتزم. وتم تعزيز ذلك من خلال استخدام نموذج لتقييم العائد المعدل للمخاطر على رأس المال (الاقتصادي) - RAROC. وتحدد سياسة الائتمان جميع التركزات لإدارة مخاطر الائتمان على مستوى المحفظة، وبالتالي يتم وضع ضوابط للإبقاء على مستويات التركيز، ضمن حدود الإقدام على المخاطر المعتمدة من قِبل مجلس الإدارة. ويتم اعتماد جميع ضوابط الطرف الآخر من قِبل مستويات مختصة ومخولة من قِبل مجلس الإدارة لاعتماد الاكتتابات الائتمانية، مع الالتزام التام بالمبادئ التوجيهية التنظيمية.

ج) هيكل وتنظيم قسم إدارة ومراقبة مخاطر الائتمان.

يتكون هيكل إدارة مخاطر الائتمان من وظائف رقابية مستقلة خاضعة لإشراف المدير التنفيذي لإدارة المخاطر. وتتم إدارة قطاع مخاطر الائتمان ضمن إطار محدد بدقة متألف من مجموعة من المبادئ وهيكل تنظيمي محدد، وعمليات للقياس وللمراقبة تتماشى بشكلٍ وثيقٍ مع سياسة الائتمان المعمول بها في البنك والقابلية للمخاطر، كما هو مفصل من وقتٍ لآخر. وبينما يتم تقديم جميع المقترحات الائتمانية من قِبل الشركات ذات الصلة، فإن قسم مخاطر الائتمان يتولى معالجتها بشكلٍ مستقل؛ لضمان الموضوعية في اتخاذ القرار. علاوةً على ذلك، تتم إدارة سياسة الائتمان، واعتماد الائتمان، وإدارة الائتمان من خلال إدارات مستقلة لتعزيز الرقابة. وبالنظر إلى طبيعة الأعمال، فإن ائتمان التجزئة والائتمان الاستهلاكي يتم اعتمادهما من قِبل مدير مستقل في قسم إدارة مخاطر الائتمان.

د) العلاقات بين وظائف إدارة مخاطر الائتمان، والرقابة على المخاطر، والالتزام الرقابي، والتدقيق الداخلي.

يقوم بنك البلاد بتشغيل ثلاثة خطوط دفاع لنموذج إدارة مخاطر الائتمان. خط الدفاع الأول هو قطاعات الأعمال (بمعنى التجزئة/ الأفراد، والجملة، والخزينة) التي تمثل "أصحاب" مخاطر الائتمان؛ وخط الدفاع الثاني هو بنية تحتية مستقلة للمخاطر والرقابة في شكل قسم مخاطر الائتمان، وهو جزء من مجموعة إدارة المخاطر؛ وخط الدفاع الثالث هو قسم التدقيق الداخلي والامتثال، والذي يضمن فعالية الضوابط الموضوعة. وجميع خطوط الدفاع الثلاثة مستقلة عن بعضها البعض، وهي مسؤولة عن الحفاظ على الهياكل التي تضمن التقيد بمبادئ التصميم على جميع المستويات.

هـ) نطاق ومحتوى التقارير المُعدة بشأن التعرض لمخاطر الائتمان، وقسم إدارة مخاطر الائتمان، والتي يتم تقديمها إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.

يقدم قسم إدارة المخاطر تقارير دورية حول المؤشرات الهامة للمخاطر إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة، والتي تشمل تركزات مختلفة في محفظة التمويل والتمويل المتعثر وتغطية خسائر القروض، وتغييرات المحفظة على أساس سيناريوهات الضغط، والامتثال لنسبة الإقدام على المخاطر المعتمدة من قِبل مجلس الإدارة.

ب.7- نموذج CR1

الجودة الائتمانية للأصول (بآلاف الريالات السعودية)

	أ	ب	ج	د
	إجمالي القيم الدفترية			
	تعرض متعثر	تعرض غير متعثر	احتياطي/ عجز	صافي القيم (أ+ ب- ج)
القروض	507,125	36,676,913	1,005,651	36,178,388
سندات الدين	-	773,600	-	773,600
حالات التعرض لمخاطر خارج الميزانية العمومية	-	6,988,614	-	6,988,614
الإجمالي	507,125	44,439,127	1,005,651	43,940,602

ب.8- نموذج CR2

تغيرات في أرصدة القروض المتعثرة وسندات الدين (بآلاف الريالات السعودية)

	أ
القروض المتعثرة وسندات الدين في نهاية الفترة السابقة التي شملها التقرير	521,843
القروض وسندات الدين المتعثرة منذ آخر فترة شملها التقرير	58,768
العودة إلى الوضع غير المتعثر/المتخلف عن السداد	-
مبالغ مشطوبة	49,782
تغيرات أخرى	(23,704)
القروض المتعثرة وسندات الدين في نهاية فترة التقرير(5±4-3-2+1)	507,125

ب.9- جدول CRB
إفصاحات إضافية متعلقة بالجودة الائتمانية للأصول

أ) نطاق وتعريفات حالات التعرض "متأخرة السداد" و"منخفضة القيمة" المستخدمة لأغراض محاسبية، والفروقات -إن وُجدت- بين تعريف "متأخرة السداد" و"التخلف عن السداد"-تكون لأغراض محاسبية وتنظيمية.

يتم اعتبار التمويل متأخر السداد إذا لم يقم المقترض بسداد المبالغ المتفق عليها تعاقديًّا من أصل الدين، و/ أو الأرباح في الوقت المحدد للسداد. بالنسبة لحساب رأس المال النظامي بموجب المقاربة المعيارية لفئة أصول بازل، فإنه يتم اعتبار المبلغ "متأخر السداد" إذا مضى على وقت الاستحقاق لدى أي طرف آخر أكثر من 90 يومًا، أو إذا كان المبلغ "متأخر السداد" ولكن تمت إعادة جدولة التمويلات، وكانت تلك التمويلات المجدولة تحت الملاحظة خلال فترة التعافي. ويتم اعتبار التمويل أو مجموعة من التمويلات "منخفضة القيمة"، وقد حدثت خسائر نتيجة خفض القيمة بموجب معيار المحاسبة الدولية رقم 39- إذا كان هناك أدلة موضوعية لانخفاض القيمة، كنتيجةٍ لحدث خسارةٍ وقع بعد التقدير المبدئي للأصول، حتى تاريخ الميزانية العمومية. وللسماح للإدارة بتحديد ما إذا كان حدث الخسارة قد وقع على أساسٍ فردي، سيتم مراجعة علاقات كافة الأطراف الأخرى على أساسٍ دوري. وسيقوم هذا التقييم بدراسة المعلومات والأحداث الحالية ذات الصلة بالطرف الآخر، مثل: هل يمر بصعوبة مالية ملحوظة أو حدث انتهاك للتعاقد -على سبيل المثال – تعثر، أو تقصير في سداد أصل أو فائدة. ولا يوجد فرق في التعريف المحاسبي والتنظيمي بين "متأخر السداد" و"منخفض القيمة".

ب) إلى أي مدى لا تعتبر حالات التعرض "متأخرة السداد" (أكثر من 90 يومًا) بمثابة حالات منخفضة القيمة، وأسباب ذلك.

في سياق الأعمال الاعتيادية، فإن جميع الأطراف الأخرى التي تمر بحالة تعرض كلي أو جزئي باعتبارها حالة "متأخرة السداد" لأكثر من 90 يومًا يتم التعامل معها باعتبارها "منخفضة القيمة"، وفق الإرشادات الواردة في معيار المحاسبة الدولية رقم 39. واعتبارا من تاريخ الإبلاغ عن هذا التعرض بموجب الركيزة 3، فإنه لا يوجد عميل لديه تعرض متأخر السداد أكثر من 90 يومًا، ولا يتم التعامل معه باعتبارها حالة تعرض منخفضة القيمة.

ج) وصف الطرق المستخدمة لتحديد حالات انخفاض القيمة.

عادةً ما تقوم إدارة مخاطر الائتمان بالتعاون مع وحدات العمل بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على أن ذلك التمويل - أو مجموعة التمويلات قد خفضت قيمتها. وبينما نحن نقوم بتقييم انخفاض قيمة التعرض لمخاطر الائتمان بصورةٍ فرديةٍ على مستوى المؤسسة، فإننا نقوم بتقييم انخفاض القيمة في حالات التعرض المالي لدى عميلنا، والقائمة على التأخيرات في السداد، فيما يتعلق بالقروض التي مضى على استحقاقها 90 يومًا أو أكثر. وفي بعض التمويلات للمحافظ الائتمانية لعملائنا، نقوم باعتبار التمويلات التي مضى على تاريخ استحقاقها أقل من 90 يومًا بمثابة حالات تعرض "متأخرة السداد"، ولكننا نأخذ في الاعتبار فرص التعافي كحد أدنى.

د) تعريف البنك لحالات التعرض المُعاد هيكلتها.

في بعض الأحيان ولأسباب اقتصادية أو قانونية، يقوم البنك بإبرام اتفاقية إعادة هيكلة مع المقترض الذي يواجه، أو سوف يواجه، صعوبات اقتصادية، ويتم هذا من أجل تسهيل الالتزام التعاقدي للمقترض لفترة زمنية محددة. ويتم تطبيق مقاربة دراسة كل حالة على حدة لعملائنا من الشركات، مع دراسة عملية تشمل الحقائق والظروف المحددة الخاصة بالعميل. وبالنسبة لتمويلات المستهلك، فإننا نقدم إعادة هيكلة لفترة زمنية محدودة، وفي مثل تلك الحالة فإن الأقساط الإجمالية أو الجزئية أو المستقبلية المستحقة سيتم تأجيلها لفترة زمنية لاحقة. ولكن المبلغ غير المدفوع -بما في ذلك الأرباح المستحقة خلال هذه الفترة -سيتم إعادة تعويضه في فترة زمنية لاحقة. وتتضمن خيارات إعادة السداد التوزيع على المحتوى الباقي، أو مبلغًا يُسدد لمرة واحدة، أو تمديد محتوى. وتكون إعادة الهيكلة/ إعادة الجدولة محدودة وتعتمد على الوضع الاقتصادي للعميل، واستراتيجية إدارة المخاطر الخاصة بنا، والاعتبارات القانونية. وفي حال إبرام اتفاقية إعادة هيكلة، يتم إجراء ممارسة خفض القيمة، واحتساب رسوم خفض القيمة عند الضرورة.

الإفصاحات الكمية

توزيع حالات التعرض حسب المناطق الجغرافية (بآلاف الريالات السعودية)

المحافظ	المنطقة الجغرافية				
	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى والشرق الأوسط	أوروبا	دول أخرى	الإجمالي
السيادية والبنوك المركزية	3.010.190	-	-	-	3.010.190
هيئات القطاع العام الحكومي غير المركزية	-	-	-	-	-
بنوك التنمية المتعددة الأطراف	-	-	-	-	-
البنوك	3.631.585	3.894.954	109.779	314.526	7.950.844
شركات الأوراق المالية	-	-	-	-	-
الشركات	18.667.028	48.171	-	-	18.715.199
محافظ التجزئة النظامية	11.396.494	-	-	-	11.396.494
مضمونة برهونات سكنية	1.365.850	-	-	-	1.365.850
مضمونة برهونات عقارية تجارية	5.972.545	-	-	-	5.972.545
حقوق الملكية	2.303.465	-	8.298	-	2.311.763
القروض المتجاوزة لتواريخ الاستحقاق	598.474	-	-	-	598.474
الفئات ذات المخاطر العالية	-	-	-	-	-
أصول أخرى	3.667.383	424	-	-	3.667.807
الإجمالي	50.613.014	3.943.549	118.077	314.526	54.989.166
الطوارئ والالتزامات المذكورة في معادلات الائتمان	3.817.431	551.671	-	70.182	4.439.284
إجمالي التعرض الائتماني المذكور في معادلات الائتمان	54.430.445	4.495.220	118.077	384.708	59.428.450

توزيع حالات التعرض حسب القطاع الصناعي (بآلاف الريالات السعودية)

	المحافظ	قطاع الصناعة										
	حكومية وشبه حكومية	البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	الزراعة وصيد الأسماك	التصنيع	التعدين والمحاجر	خدمات الكهرباء، الماء والغاز والصحة	البناء والتشييد	تجاري	المواصلات والاتصالات	الخدمات	قروض المستهلك والبطاقات الائتمانية	أخرى	الإجمالي
السيادية والبنوك المركزية	3.010.190	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3.010.190
هيئات القطاع العام الحكومي غير المركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بنوك التنمية المتعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
البنوك	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	7.950.844
شركات الأوراق المالية	10.321		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الشركات	-	-	797.362	4.736.359	17.517	627.798	1.599.440	4.394.200	582.709	2.219.470	-	-	18.715.199
محافظ التجزئة النظامية	-	-	468	9.234	-	3.449	8.170	20.569	6.279	16.959	11.305.589	3.730.622	11.396.494
مضمونة برهونات سكنية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1.365.850	25.782	-
مضمونة برهونات عقارية تجارية	-	-	-	-	-	-	5.972.545	-	-			-	5.972.545
حقوق الملكية	1.744.578	-	-	42.180	-	-	157.496	9.263	33.021	11.613			2.311.763
القروض المتجاوزة لتواريخ الاستحقاق		90,923		32,669	-	-	52,626	195,980	-	3,198	162,518	312.612	598,474
الفئات ذات المخاطر العالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	60,559	-
أصول أخرى		-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3,667,807	3,667,807
الإجمالي	4,765,089	8,041,767	797,830	4,82,441	17,517	631,247	7,790,277	4,620,012	622,010	2,251,241	12,833,951	7,797,782	54,989,165
الطوارئ والالتزامات المذكورة في معادلات الائتمان	-	623,824	10,617	457,601	637,500	92,051	1,159,315	646,315	110,786	698,746	-	2,529	4,439,284
إجمالي التعرض الائتماني المذكور في معادلات الائتمان	4,765,089	8,665,591	808,447	5,278,042	655,017	723,298	8,949,592	5,266,328	732,796	2,949,987	12,833,951	7,800,311	59,428,450

مبالغ التعرضات منخفضة القيمة والمخصصات ذات الصلة، موزعةً حسب القطاع (بآلاف الريالات السعودية)

القطاع الصناعي	التمويل العاجز	التمويل العاجز
الحكومي وشبه الحكومي	-	-
البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	-	-
الزراعة وصيد الأسماك	-	-
التصنيع	32,243	30,241
التعدين والمحاجر	-	-
خدمات الكهرباء، الماء والغاز والصحة	-	-
البناء والتشييد	30,241	48,889
تجاري	195,980	187,633
المواصلات والاتصالات	-	-
الخدمات	3,198	1,322
قروض المستهلك والبطاقات الائتمانية	162,518	144,681
أخرى	60,559	60,559
الإجمالي	507,125	473,326
مجموع مخصصات العجز		532,325
إجمالي مخصصات العجز		1,005,651

مبالغ التعرضات موزعة حسب الاستحقاق المتبقى (بآلاف الريالات السعودية)

المحافظ	توزيع الاستحقاق									
	أقل من 8 أيام	يومًا 30 -8	يومًا 90 -30	يومًا 180 – 90	يومًا 360 – 180	سنوات 3-1	سنوات 5-3	لا يوجد استحقاق	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
السيادية والبنوك المركزية	597,976	-	-	-	-	-	-	2,412,213	-	3,010,189
هيئات القطاع العام الحكومي غير المركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بنوك التنمية المتعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
البنوك	2,176,345	4,001,614	450,807	660,054	300,630	361,394	-	-	-	7,950,844
شركات الأوراق المالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الشركات	649,462	2,009,029	2,230,975	6,925,780	4,715,737	989,373	515,174	-	679,669	18,715,199
محافظ التجزئة النظامية	7,337	342,117	563,768	826,099	1,359,901	5,411,429	2,825,745	-	60,097	11,396,494
مضمونة برهونات سكنية	416	8,544	29,282	43,732	73,512	276,715	261,773	-	671,876	1,365,850
مضمونة برهونات عقارية تجارية	256,326	133,191	1,555,110	1,060,035	2,914,754	48,939	4,190	-	-	5,972,545
حقوق الملكية	1,243,704	-	-	-	199,287	-	-	567,185	301,587	2,311,763
القروض المتجاوزة لتواريخ الاستحقاق	592,736	-	1,669	2,890	1,179	-	-	-	-	598,474
الفئات ذات المخاطر العالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أصول أخرى	1,518,635	-	-		800,000	-	-	1,349,172		3,667,807
الإجمالي	7,042,937	6,494,495	4,831,611	9,518,590	10,365,000	7,087,851	3,606,882	4,328,570	1,713,228	54,989,165
الطوارئ والالتزامات المذكورة في معادلات الائتمان	15,352	60,765	243,419	897,134	1,036,519	1,624,071	450,868	-	111,157	4,439,284
إجمالي التعرض الائتماني المذكور في معادلات الائتمان	7,058,289	6,555,260	5,075,030	10,415,724	11,401,519	8,711,922	4,057,750	4,328,570	1,824,385	59,428,449

مبالغ تعرضات انخفاض القيمة والمخصصات ذات الصلة، موزعةً حسب المنطقة الجغرافية (بآلاف الريالات السعودية)

الحوافظ	التمويل العاجز	المخصصات
المملكة العربية السعودية	507,125	473,326
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى والشرق الأوسط	-	-
أوروبا	-	-
أمريكا الشمالية	-	-
جنوب شرق آسيا	-	-
الدول الأخرى	507,125	473,326
مجموع مخصصات العجز		532,325
إجمالي مخصصات العجز		1,005,651

تحليل التقادم لحساب حالات التعرض المحاسبية متأخر السداد (بآلاف الريالات السعودية)

التقادم	تعرض العملاء ممن يواجهون حالة متأخرة السداد
1 إلى 30 يومًا	546,169
31 إلى 90 يومًا	86,222
91 إلى 180 يومًا	-
أكثر من 181 يومًا	-
الإجمالي	632,391

توزيع حالات التعرض المُعاد هيكلتها بين حالات التعرض منخفضة القيمة وغير منخفضة القيمة (بآلاف الريالات السعودية)

التقادم	الشركة	العميل	الإجمالي
عامل (غير منخفضة القيمة)	1,337,483	169,433	1,506,916
منخفضة القيمة	3,152	298	3,450
الإجمالي	1,340,635	169,731	1,510,366

ب.10- جدول CRC
متطلبات الإفصاح النوعي ذي الصلة بتقنيات تخفيف مخاطر الائتمان

أ) السمات الأساسية للسياسات والعمليات، ومعاملات التصفية داخل وخارج الميزانية العمومية، ومؤشر مدى استفادة البنك منها.

تكون الأصول والخصوم المالية متوازنة، مع صافي المبلغ المدرج في الميزانية العمومية الموحدة، فقط إذا ما كان البنك يملك حاليًا حقًّا قانونيًّا ساريًا لموازنة المبالغ المعترف بها، وتوجد نية للتسوية على أساسٍ صافٍ أو تحقيق أصلٍ ما، وتسوية الالتزام بطريقةٍ متزامنة. ويجب أن يكون الحق القانوني للتسوية ساريًا في كلٍّ من المسار الطبيعي للعمل، في حال التخلف عن أداء الديون أو التعثر أو الإفلاس لكلٍّ من البنك والطرف الآخر. وفي كافة المواقف الأخرى، يتم تقديمها إجمالية. وعندما تكون الأصول المالية والالتزامات المالية متوازنة في الميزانية الموحدة، فإن بنود الدخل والنفقات ذات الصلة ستكون متوازنة هي أيضًا في معيار المحاسبة الموحد، ما لم يمنعه معيار المحاسبة المطبق بصورةٍ محددة. ويتعلق أغلب التوازن بالمشتقات، والتي ليست هي السوق المستهدف لبنك البلاد.

ب)السمات الأساسية لسياسات وعمليات تقييم وإدارة الضمانات/الكفالات.

إننا نتفق عادةً على أن الضمان المقرر استلامه من العملاء في العقود يخضع لمخاطر الائتمان. والضمان/الكفالة هو عبارة عن تأمين على هيئة أصل أو التزام للغير، يعمل على تخفيف الخطر المتأصل لخسائر الائتمان في تعرضٍ ما، عن طريق إما استبدال خطر تعثر المقترض أو تحسين المعافاة في حال التعثر. وبينما يمكن أن يكون الضمان مصدرً بديلًا لإعادة السداد، فإنه بصورةٍ عامةٍ لا يحل محل ضرورة وجود معايير السداد عالية الجودة، والتقييم الشامل لقدرة خدمة الدين لدى المقترض.

يمكن تقسيم الضمانات العامة المستلمة إلى النوعين التاليين:

-الضمانات المالية والضمانات الملموسة الأخرى، والتي تُمكننا من استعادة جميع أو جزء من التعرضات المستحقة عن طريق تصفية أصل الضمان المقدم، وذلك في الحالات التي يكون فيها المقترض غير قادر أو غير راغب في الوفاء بالتزاماته الأولية. وتقع الضمانات المالية والأوراق المالية (الأسهم، والصناديق المشتركة)، والتنازلات الضامنة للدعاوى الأخرى وتعهدات الأصول (على سبيل المثال: مصنع، آلات،... إلخ) والعقارات - ضمن تلك الفئة.

-الكفالة الضامنة، والذي يُكمل قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته بموجب العقد القانوني، وهو مقدم من الغير، وتقع الضمانات المقدمة من الأفراد والشركات والمؤسسات شبه الحكومية والحكومية -ضمن هذه الفئة.

تسعى عملياتنا لضمان أن تكون الكفالة التي نقبلها من أجل أغراض تخفيف المخاطر كفالة عالية الجودة. وهذا يشمل محاولة تفيذ وثائق فعالية ونافذة قانونا للأصول الضامنة القابلة للتحقيق والقياس، والتي يتم تقييمها بصورةٍ دوريةٍ عن طريق فريق مخصص لذلك. ويُعتبر تقييم ملاءمة الضمان لعملية محددة جزءًا من قرار الائتمان، ويتم تنفيذه بطريقةٍ محافظة، بما في ذلك تغطية الضمان. في هذا الشأن، فإننا نجاهد لتجنب خصائص المخاطر "بالطريقة الخطأ"، حيث تكون مخاطر المقترض متلازمةً بصورةٍ إيجابيةٍ مع مخاطر الانهيار في قيمة الضمان. وبالنسبة لضمان الضمان، فإن عملية تحليل جدارة الائتمان ترتبط بعملية تقييم الائتمان للمقترض.

ج)معلومات عن السوق أو تركزات مخاطر الائتمان وفق أدوات تخفيف مخاطر الائتمان المستخدمة (على سبيل المثال: نوع الضامن، ومقدمو الضمانات ومشتقات الائتمان).

إننا نستخدم تخفيف المخاطر من أجل تحسين التعرض لمخاطر الائتمان لشركتنا، وتقليل خسائر الائتمان المحتملة. وقد تحدث تركزات في إطار تسهيلات مخاطر الائتمان إذا اشترك عدد من الضمانات أو الضامنون ذوو الخصائص الاقتصادية المتشابهة في أنشطة مماثلة مع عدد من التغييرات في الظروف الاقتصادية أو القطاعية التي تؤثر على قدرتهم على الوفاء بالالتزامات التعاقدية. إننا نستخدم مجموعةً من أدوات الرقابة تضم تركز الضمانات لمراقبة أنشطة تخفيف المخاطر الائتمانية الخاصة بنا. ويتضمن هذا أيضًا مراقبة التركزات المحتملة في إطار أنواع الضمان أثناء تنفيذ/ الموافقة على التعرضات؛ من أجل إبقاء التركزات في إطار المستويات المقبولة. ولا يشارك بنك البلاد في السوق المشتقة، ولا يقبل المشتقات الائتمانية كتخفيف مخاطر ائتمان.

ب.11- جدول CR 3

تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان – نظرة عامة (بآلاف الريالات السعودية)

	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز
	التعرضات غير المضمونة: القيمة الدفترية	التعرضات المضمونة بالكفالة	االتعرضات المضمونة بالكفالة منه: مبلغ مضمون	التعرضات المضمونة بضمانات مالية	التعرضات المضمونة بضمانات مالية منها: مبلغ مضمون	االتعرضات المضمونة بمشتقات ائتمانية	التعرضات المضمونة بمشتقات ائتمانية منها: مبلغ مضمون
القروض	36,178,387	-	-	-	-	-	-
سندات الدين	773,600	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	36,951,987	-	-	-	-	-	-
المتعثر منها	507,551	-	-	-	-	-	-

ب.12- جدول CRD

الإفصاحات الكمية على استخدام البنك لتصنيف الائتمان الخارجي، بموجب المقاربة المعيارية لمخاطر الائتمان

أ)أسماء مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية (ECAIs) ووكالات ائتمان الصادرات (ECAs) التي يستعين بها البنك، وأسباب أي تغيير يحدث خلال فترة التقرير.

من أجل حساب متطلبات رأس المال النظامي بموجب المقاربة المعيارية، فإن التصنيف الخارجي من شركات التصنيف ستاندرد آند بور وموديز وفيتش راتنجز، مؤهل ليتم استخدامه كسياسة تصنيف مخاطر داخلية، موافق عليها من مجلس إدارة البنك. إننا نستخدم التصنيف المتوافر للبنك من مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية (ECAIs) سابقة الذكر، ولم يحدث أي تغيير في ذلك الشأن طوال فترة التقرير.

ب)فئات الأصول التي من أجلها يتم الاستعانة بمؤسسات التقييم الائتماني الخارجية (ECAIs) أو وكالات ائتمان الصادرات (ECAs) المستخدمة.

من أجل حساب متطلبات رأس المال النظامي بموجب المقاربة المعيارية، يتم تطبيق التصنيف الخارجي من شركات التصنيف ستاندرد آند بور وموديز وفيتش راتنجز على جميع فئات التعرض ذات الصلة، في المقاربة المعيارية. ولكن، فإن نظراء البنك من المؤسسات غالبًا ما لا يتم تصنيفهم عن طريق مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية (ECAIs) المؤهلة.

ج)وصف العملية المستخدمة لنقل جهة الإصدار من إجل إصدار تصنيف ائتماني على أصول مماثلة في دفتر البنك.

لتحديد وزن المخاطر القابل للتطبيق، يقوم بنك البلاد بتطبيق تقييم/ تصنيف واحد (إما صادر أو مُصدِّر) على مبلغ تعرض مخاطر الائتمان بالكامل (على سبيل المثال: على أساس كلٍّ من الفائدة الأساسية والمتكبدة) للطرف الآخر. وبالإضافة إلى ذلك، يتم اتباع دليل إرشادات بازل لاستخدام الصادر أو المُصدِّر لتقييم محدد؛ من أجل تحديد مقدار مخاطر الدعوى.

د) موائمة المقياس الأبجدي الرقمي لكل وكالة مستخدمة مع أوعية المخاطر.

يُعتبر التصنيف الائتماني جزءًا أساسيًّا من عملية الاكتتاب والائتمان الخاصة بالبنك، كما يعمل على بناء الأساس الذي يقوم عليه تحديد قبول المخاطر على الطرف الآخر وعلى مستوى الحافظة، والقرار الائتماني، وتسعير العملية، وكذلك تحديد رأس المال الاقتصادي لمخاطر الائتمان، ويقوم تحليلنا للتصميف الائتماني على مزيج من العوامل النوعية والكمية. وتستخدم البنوك حول العالم مقياسًا أساسيًّا كوسيلةٍ لتصنيف احتماليات التعثر، مقسم إلى درجات للتحليل وأغراض التقرير. وبرغم أنه من المباح لها اشتقاق مقاييسها الأساسية لتتناسب مع احتياجاتها الفريدة، فإنه يتعين على البنوك أن تهدف إلى الوفاء بعدة متطلبات عند بناء مقاييسها الأساسية، بما في ذلك المراجع الخاصة بأصحاب الحقوق الداخليين والخارجيين؛ لمقارنة الدرجات الداخلية مع المستويات الخارجية العامة. وتقريبًا، يتم ربط مقياس التصنيف الخاص بالبنك المكوّن من 10 درجات مع وكالة التصنيف الخارجية، كما يلي:

ما يعادل التصنيف الداخلي لبنك البلاد

موديز	ستاندرد آند بور	فيتش راتنج	تصنيف مخاطر الملتزم	الوصف
Aaa	AAA	AAA	1	الأكثر جدارة
Aa1,Aa2,Aa3,A1	+AA+,AA,AA-,A	+AA+,AA,AA-,A	2	قوي بطريقة متميزة
A2,A3,Baa1	+A-,A, BBB	+A-,A, BBB	3	ممتاز
Baa2,Baa3	-BBB,BBB	-BBB,BBB	4	جيد جدًّا
Ba1,Ba2,Ba3	-BB+,BB,BB	-BB+,BB,BB	5	جيد
B1,B2	,B+,B	,B+,B	6	مقبول
B3,Caa1,Caa2,Ca	B-,CCC+,CCC,CCC-,CC,C	B-,CCC,C	7	على قائمة المراقبة
C	D	DDD	8	أقل من التصنيف
C	D	DD	9	مثير للشك
C	D	D	10	خسارة

ب.13- نموذج CR4

المقاربة المعيارية – تعرض مخاطر ائتمان، وتأثيرات تخفيف مخاطر ائتمان (CRM) (بآلاف الريالات السعودية)

	أ	ب	ج	د	هـ	و
	التعرضات قبل عامل تحويل الائتمان (CCF) وتخفيف مخاطر ائتمان (CRM)		التعرضات بعد عامل تحويل الائتمان (CCF) وتخفيف مخاطر ائتمان (CRM)		الأصول المرجحة بالمخاطر، وكثافة الأصول المرجحة بالمخاطر	
فئات الأصول	مبلغ داخل الميزانية	مبلغ خارج الميزانية	مبلغ داخل الميزانية	مبلغ خارج الميزانية	الأصول المرجحة بالمخاطر	كثافة الأصول المرجحة بالمخاطر
السيادية والبنوك المركزية	3,010,190	-	3,010,190	-	-	%0
هيئات القطاع العام الحكومي غير المركزية	-	-	-	-	-	-
بنوك التنمية المتعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-
البنوك	7,950,844	827,039	7,950,844	623,824	2,663,513	%31
شركات الأوراق المالية	-	-				
الشركات	18,715,199	5,550,878	18,715,199	2,941,015	21,343,927	%99
محافظ التجزئة النظامية	11,396,494	395,606	11,393,881	28,203	8,566,562	%75
مضمونة برهونات سكنية	1,365,850	-	1,365,850	-	1,365,850	%100
مضمونة برهونات عقارية تجارية	5,972,545	119,654	5,972,545	94,443	6,066,988	%100
الأسهم	2,311,763	-	2,311,763	-	567,185	%25
القروض التي مضى وقت سدادها	598,474	95,437	37,877	62,106	108,124	%108
الفئات ذات المخاطر العالية	-	-	-	-	-	-
أصول أخرى	3,667,807	-	3,667,807		2,149,172	%59
الإجمالي	54,989,165	6,988,614	54,425,955	3,749,591	42,831,321	%74

ب.14- نموذج CR5

المقاربة المعيارية – التعرضات حسب فئات الأصول وأوزان المخاطر(بآلاف الريالات السعودية)

	أ	ب	ج	د	هـ	و	ز	ح	ط	ي
فئات الأصول/ أوزان المخاطرة	%0	%10	%20	%35	%50	%75	%100	%150	أخرى	إجمالي مبلغ التعرضات الائتمانية (بعد CCF وبعد CRM)
السيادية والبنوك المركزية	3,010,190	-	-	-	-	-	-	-	-	3,010,190
هيئات القطاع العام الحكومي غير المركزية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
بنوك التنمية المتعددة الأطراف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
البنوك	-	-	-	-	1,976,292	-	5,083	270,481	-	8,574,668
شركات الأوراق المالية	-	-	-	-		-		-	-	-
الشركات	-	-	246,575		230,054	-	21,179,585	-	-	21,656,214
محافظ التجزئة النظامية	-			-						11,422,083
مضمونة برهونات سكنية	-	-	-	-	-	11,422,083	1,365,850	-	-	1,365,850
مضمونة برهونات عقارية تجارية	-	-	-	-	-	-	6,066,988	-	-	6,066,988
الأسهم	1,744,578	-	-	-	-	-	567,185	-	-	2,311,763
القروض التي مضى وقت سدادها	-	-	-	-	-	-	83,701	16,282	-	99,983
الفئات ذات المخاطر العالية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أصول أخرى	1,518,635	-	-	-	-	-	2,149,172	-	-	3,667,807
الإجمالي	6,273,403	-	6,569,387		2,206,346	11,422,083	31,417,563	286,763	-	58,175,546

ب.35- جدول MRA

متطلبات الإفصاح النوعي المتعلقة بمخاطر السوق

أ)استراتيجيات وعمليات البنك.

لقد وافق مجلس الإدارة على حدود مخاطر السوق ومخاطر السيولة بالنسبة لبنك البلاد؛ ليتواكب مع تعرض المخاطر الاستراتيجية وأهداف القابلية لتحمل المخاطر، حسب سياسات مخاطر السوق ومخاطر السيولة الخاصة بالبنك. بالإضافة إلى ذلك، فإن لجنة الأصول/ الخصوم تعمل بصورةٍ منتظمةٍ على مراقبة ومناقشة القضايا، في إطار نطاق مخاطر السوق ومخاطر السيولة.

تهتم مخاطر السوق بتصنيف هامش الربح، وتنشأ مخاطر السوق من التغيرات التي تحدث في أسعار السوق في المرابحة، ومنحنى العائدات المالية، وسعر صرف العملات الأجنبية والسلع والأسهم. إن تعرض البنك لمخاطر السوق في سجل التجارة محدود بالتعرض العام بسعر صرف العملات الأجنبية. ويقوم البنك بتطبيق المقاربة المعيارية في حساب رسوم رأس مال مخاطر السوق لإفصاحات بازل I ونماذج المخاطرة المتقدمة لإيضاح بازل II، والذي يتضمن القيمة المعرّضة للمخاطر واختبار الضغط.

يتم تعريف مخاطر هامش الربح في سجل البنك بأنه تأثير تعرضات أصول البنك، والتزاماته لتغيرات في معدلات هامش الربح. ولأغراض إدارة مخاطر هامش الربح، فإن مخاطر السوق في بنك البلاد تقوم بقياس منحنى العائدات المالية، الذي يوضح الخسائر إذا ما تغيرت معدلات هامش الربح لفترات متعددة وعملات مختلفة. وقد تم وضع الحد لرسوم رأس المال لـ EVE over Tier 1، واستخدام فجوة إعادة التسعير.

ومخاطر سعر صرف العملات الأجنبية هي الخسائر الناتجة عن التجارة في العملات الأجنبية ومواقع سجل البنك؛ بسبب التغييرات المعاكسة في أسعار الصرف في مقابل تعرضات البنك. ويتم السيطرة على مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية عن طريق فتح حدود وضع سعر الصرف الأجنبي، ورسوم مخاطر رأس المال السوقي لسعر الصرف الأجنبي.

ب) هيكل وتنظيم وظيفة إدارة مخاطر السوق.

يتم تزويد مجلس الإدارة ولجنة الأصول/ الخصوم وأصحاب المصالح في الأعمال وإدارة المخاطر بالتحديثات الخاصة بمخاطر السوق الخاصة بالبنك، والأحداث المادية في هذا المجال، بصورةٍ دورية. ويتضمن هذا الإبلاغ متابعة كلٍّ من المخاطر في إطار الفئات الفردية لمخاطر السوق، والإجراءات العامة للمخاطر في صورة القيمة المعرّضة للمخاطر. وبالمثل، تم إنشاء الإبلاغ عن المخاطر لوحدات الأعمال المصرح لها باتخاذ مخاطر السوق.

ويتم تقديم التقارير بشأن قياس ومراقبة وإدارة مخاطر السوق بصورةٍ يوميةٍ إلى الإدارة العليا وأصحاب المصالح، وسوف يتم تصعيد أي انتهاكات للحدود إلى قسم الخزانة والإدارة العليا، وسيتم متابعتها عن قرب للتأكد من تصحيح مسار الانتهاكات.

تم وضع الحدود للدفاتر التجارية والمصرفية الخاصة بوحدة الأعمال التي يتم مراقبتها بصورةٍ دورية، وتم اتخاذ الإجراءات الكافية للتأكد من أن وحدة الأعمال تقوم بمعالجة أي انتهاكات للحدود في الوقت المناسب، وكذلك التأكد من إبلاغ لجنة الأصول/ الخصوم ومجلس الإدارة بهذه الأمور بصفة دوية.

ج) نطاق وطبيعة تقارير المخاطر وأنظمة قياس المخاطر أو أيٍّ منها.

يستخدم بنك البلاد إجراءات تقليدية لقياس المخاطر، ونماذج مخاطر متقدمة لقياس مخاطر السوق ومخاطر السيولة، مثل عدم ملاءمة السيولة، حدود تركز كبار المودعين، ونسبة القروض إلى الودائع، وصافي نسبة اعتمادية التمويل غير الأساسي ونسبة تغطية السيولة وفق اتفاقية بازل 3 (LCR)، وصافي نسبة التمويل المستقر (NSFR)، ومخاطر سعر الفائدة والفجوات الدورية والتراكمية للقيمة الاقتصادية عند الخطر لقياس مخاطر السوق الخاص بها وتعرضات مخاطر السيولة؛ ويتم تقديم التقارير الخاصة بذلك إلى:

- مجلس الإدارة والإدارة العليا على أساسٍ ربع سنوي/ شهري.
- مؤسسة النقد العربي السعود على أساسٍ ربع سنوي.
- وحدات الأعمال على أساسٍ يومي.

ب. 37- جدول MRI

مخاطر السوق وفق المقاربة المعيارية (آلاف الريالات السعودية)

	أ
	الأصول المرجحة بالمخاطر
منتجات كاملة	991,676
مخاطر سعر الفائدة (عامة وخاصة)	-
مخاطر الأسهم (عامة وخاصة)	-
مخاطر سعر الصرف الأجنبي	991,676
مخاطر السلع	-
الخيارات	-
مقاربة مبسطة	-
طريقة دلتا – بلس	-
مقاربة السيناريو	-
التوريق	-
الإجمالي	991,676

تناقص تعرّض سعر صرف العملات الأجنبية الخاص بالبنك بصورةٍ طفيفةٍ إلى 991.7 مليون ريال سعودي، بدايةً من 31 ديسمبر 2016، من 1.007.7 مليون ريال في 30 يونيو 2016.

ب. 41- مخاطر العمليات
مخاطر العمليات

مخاطر العمليات
حسب تعريف لجنة بازل، فإن مخاطر العمليات هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم الكفاءة، والتعثر في تنفيذ الإجراءات لعوامل شخصية أو نظامية أو خارجية. ومن أجل تقديم إدارةٍ أفضل للمخاطر، وضع البنك استراتيجيةً محددةً في إطار عملٍ من السياسات والإجراءات، يهدف إلى تحقيق عددٍ من التوافقات.

إدارة مخاطر العمليات

تتضمن الأهداف:

- دعم أهداف البنك.
- تحديد وتقييم مخاطر العمليات للمنتجات الجديدة على حدٍّ سواءٍ مع المنتجات والأنشطة والنظم الحالية.
- الاستقلال الكامل، واستمرار تقييم الإجراءات، ومراقبة التحكمات والأداء.
- تقليل خسائر العمليات، وحل المشكلات من جذورها.

كما يحرص البنك أيضًا على تنفيذ آلية حوكمة مخاطر العمليات من خلال ما يلي:

- إشراف مجلس الإدارة والإدارة العليا.
- تشكيل لجنة إدارة مخاطر؛ من أجل الإشراف على أنشطة مخاطر العمليات.
- توفير وصف دقيق للقواعد والمسؤوليات المنوطة بالأطراف المتعددة لإدارة المخاطر.
- أداء التدقيق الداخلي المطلوب للتقييم المستقل لأنشطة مخاطر العمليات، وتقديم تقارير للجنة التدقيق.

ومن أجل تنفيذ استراتيجية البنك لإدارة مخاطر العمليات، تم تبّني عدد من الطرق لتحديد وتقييم وتصحيح مسار ومراقبة أنشطة البنك المختلفة، وهي كالتالي:

التقييم الذاتي للمخاطر:
قام بنك البلاد بتطبيق سياسة حوكمة التقييم الذاتي للمخاطر وعناصر الرقابة على المخاطر، من أجل تحديد المخاطر الناتجة عن منتجات وأنشطة وعمليات البنك. وبعد تحديد المخاطر، يتم اختبار عناصر الرقابة من أجل تحديد فعالية تلك العناصر في تخفيف مخاطر العمليات. ويتم مقارنة التقييم العام للمخاطر وعناصر الرقابة بفئة سابقة التحديد، ترتبط بمستوى المخاطر والحدود المقبولة؛ لتحقيق العوائد المستهدفة، وبعد ذلك يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين بيئة التحكم. ويستمر البنك في تزويد الموظفين ببرامج تدريب تعمل على زيادة الوعي بمخاطر العمليات، وزيادة فعالية عناصر الرقابة، وتحديد الفجوات الحالية.

تحديد وتحليل خسائر العمليات:
تعمل قاعدة البيانات الخاصة بتقارير إدارة التدقيق الداخلي وتقارير الخسائر على دعم عملية التقييم الذاتي للمخاطر وعناصر الرقابة، والمساهمة في تحقيق نتائج أفضل، ويعمل نظام بنك البلاد لإدارة البيانات وخسائر العمليات على تمكين البنك من جمع وتحليل البيانات، والوقائع ذات الصلة بتلك الخسائر، ويتم تحديد المخاطر وفجوات التحكم المسؤولة عن الوقائع ذات الصلة بالخسائر. ويتم تقديم التوصيات لتحسين عناصر الرقابة ذات الصلة؛ وذلك من أجل إدارة المخاطر التي تم تحديدها، وتصعيد القضية إلى الإدارة المعنية؛ للمساعدة في تقليل العواقب المالية قدر الإمكان.

مؤشرات المخاطر الأساسية:
لقد تبنى بنك البلاد منهجيةً لتحديد وتحليل مؤشرات المخاطر الأساسية، ويساعد هذا على تحديد مستوى المخاطر ذات الصلة لنشاطٍ أو دورٍ بعينه. وقد تم تطبيق تقييم وتحكم طوال فترة استراتيجية إدارة المخاطر، فيما يتعلق بذلك النشاط تحديدًا.
وترتبط طرق إدارة مخاطر العمليات بصورةٍ مباشرةٍ بنظام تقديم تقارير دوري، يهدف إلى إبلاغ كافة الإدارات والقطاعات بمخاطر العمليات المتعلقة بأنشطتها المحددة. ويتطلب الأمر الحصول على المردود الصحيح؛ وذلك من أجل تعزيز عناصر الرقابة المطلوبة، وتخفيف المخاطر الخاصة بها. كما تعمل التقارير الدورية أيضًا على دعم عملية اتخاذ القرار لدى الإدارة العليا المعنية، والمتعلقة بأنشطة البنك.

ب.42- المخاطر المرتبطة بسعر الفائدة في سجل البنك IRRBB
المخاطر المرتبطة بسعر الفائدة في سجل البنك (IRRBB) (بآلاف الريالات السعودية)

أ)متطلب الإفصاح النوعي العام (الفقرة 824)، متضمنًا طبيعة المخاطر المرتبطة بسعر الفائدة في سجل البنك (IRRBB) والافتراضات الأساسية، بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالسداد المسبق للقروض، وسلوك الإيداعات غير المستحقة، وتكرار قياس المخاطر المرتبطة بسعر الفائدة في سجل البنك (IRRBB).

يتم تحديد المخاطر المرتبطة بسعر الفائدة في سجل البنك (IRRBB) كميًّا باعتبارها رقمًا افتراضيًا للقيمة المعرضة للمخاطر، أو القيمة الاقتصادية المعرضة للمخاطر (القيمة الاقتصادية المعرضة للمخاطر خلال يوم واحد، ونسبة فترة الثقة هي 99%) - والذي يمثل القيمة الاقتصادية للأصول/ الخصوم، في ظل ظروف السوق تحت الضغط. وتمثل جميع التدفقات النقدية المستقبلية أرباحًا أو مدفوعات من وجهة نظر البنك. ويتم فصل هذه التدفقات النقدية إلى أوعية زمنية، عن طريق إنشاء جدول للمبالغ المستحقة المتبقية/جدول لإعادة التسعير

عندئذٍ سيتم استخدام عدم الاستقرار التقديري لمعدل سايبور/ ليبور بالدولار الأمريكي لقياس العوائد لكل يوم، بناءً على قيمة Sigma الحالية، والتي سيتم استخدامها عندئذٍ لحساب القيمة التاريخية المعرضة للمخاطر. وعندئذٍ يتم ضرب حركة معدل الفائدة هذه في التدفق المالي وفترة التدفق المالي؛ للحصول على التأثير المتوقع على المحافظ.

ب)الزيادة (التراجع) في الارباح أو القيمة الاقتصادية (أو القياس ذي الصلة المستخدم بواسطة الإدارة) لصدمات معدلات الصعود والهبوط، وفقًا لطريقة الإدارة لقياس IRRBB الموزعة حسب العملة (حسبما يتناسب).

يقوم بنك البلاد بإجراء اختبارات التحمل/الضغط، وتحليل السيناريوهات لقياس المخاطر التي يتعرض لها، وخسائره تبعًا لظروف السوق غير العادية. وتعمل اختبارات التحمل المعيارية على تقدير خسائر بنك البلاد إذا تعرضت المراكز لصدمات سعر فائدة أعلى من 50,100 +/- و200 نقطة أساس. في يوم 31 ديسمبر 2016، بلغ تأثير القيمة الاقتصادية المعرضة للمخاطر 73.170 مليون ريال سعودي لرسوم رأس مال البنك وفق الحالة الأساسية.

	سيناريوهات -مخاطر سعر الفائدة		
الحالة الأساسية	نقلة حتى 50 نقطة أساس	نقلة حتى 100 نقطة أساس	نقلة حتى 200 نقطة أساس
73.170	82.596	92.022	110.873